وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

متطلبات ومعوقات تطبيق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية العراقية

(دراسة تحليلية)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة

من قبل الباحثــة

نور سالم شناوه

بإشراف الأستاذ الدكتور

ناظم شعلان جبار

2021م 1442هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(البقرة: 32)

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين . . .

الى من ارجو ان يكون شفيعي يوم القيامة سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين

الى من علمني ابجديات الحياة الى من ناضل لأجلي وتعب لارتياحي الى معلمي الاول وجوهرة قلبي الى من كان معي بكل الخطوات الى من احمل اسمه بكل افتخار "ابي الغالي"

الى من دعاؤها سر نجاحي الى الشمعة التي انارت دربي وغمرتني بحنانها ولطفها وغرست في نفسي حب العلم وروح العزم والاجتهاد "امي الحبيبة"

الى من بهم اكبر وعليهم اعتمد وبوجودهم اكتسب القوة والمحبة الى من ساعدوني بأنواع الدعم المختلفة "اخوتي محمود وعلي ومحمد ومصطفى وزوجة اخي نور والحفيد الأول مجتبى"

الى سندي ورفيق دربي الى من امدني بالصبر والتشجيع " زوجي حامد حميد"

الى من أرى التفاؤل في عيونهم والسعادة في ضحكاتهم الى الاخوات التي لم تلدهن امي "اشتياق وايام ورشا" وكل عائلة زوجي كلاً باسمه وصفته ومكانته

الى من تذوقت معهم اجمل اللحظات "صديقاتي العزيزات"

الى الأستاذة والدكتورة التي كانت قدوة ومساندة ومشجعة لي طيلة فترة دراستي التي حرمنا الوباء من وجودها وتوفاها الله قبل اكتمال رسالتي "ابنة عمي الدكتورة سحر" رحمها الله

الى جميع اساتذتي الافاضل طيلة مشواري الدراسي على مجهوداتهم العالية

والى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي وجمعتنا بهم أواصر الحب في الله

اليكم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع وفاءً وتقديرا ومحبة ودعاء

الباحثة

شكر وامتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده ونشكره كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع ...

لا يسعني وانا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل الا ان أتقدم بجزيل الشكر واسمى عبارات التقدير والامتنان والعرفان بالجميل الى استاذي ومشرفي ومرشدي الأستاذ الدكتور ناظم شعلان جبار لقبوله الاشراف على هذه الرسالة والذي مدني من منابع علمه بالكثير وما اسداه لي من نصائح وتوجيهات وارشادات قيمة كانت عونا وسندا لي في إتمام الرسالة وعلى حرصه المستمر طيلة مرحلة الاشراف

كما يقتضي الواجب ان أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني الى اساتذتي الافاضل في قسم المحاسبة الذين حظيت بشرف تدريسهم في مرحلتي البكالوريوس والماجستير الذين اسهموا في بنائي وتقديمي الى ميادين البحث العلمي الرصين وانارة طريقي وعلى اخلاصهم ومجهوداتهم

والى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة..

ومن دواعي سروري ان أتقدم بفائق شكري وامتناني الى زملائي في قسم المحاسبة على المساعدات والمجهودات طيلة مرحلة الدراسة

والشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون وأسهم من قريب او بعيد في انجاز هذه الرسالة أقول لكل هؤلاء جزاكم الله خير الجزاء.

الباحثة

المستخلــص

مستخلص البحث :

هدف هذا البحث الى ابراز أهمية اعتماد المعايير الدولية للتعليم المحاسبي في برامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية وتطوير المناهج بالاعتماد على برامج تعليم تحاكي متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية وبالتالي ينعكس على تطوير واقع ممارسة المهنة، ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي في البحث لوصف وتحليل مناهج التعليم المحاسبي لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية العراقية.

ونظرا لان المجتمع القائم على نظام تربوي وعلمي منفتح ومتجدد سيحتل موقعا كبيرا في عملية التطوير والبناء، ونظرا للتباين الحاصل واختلاف المناهج الدولية المحاسبية، ظهر مجلس معايير التعليم المحاسبي (IAESB)، الذي يعد احد المجالس الأربعة للاتحاد الدولي المحاسبي لوضع المعايير الخاصة بالتعليم المحاسبي لتقليل ذلك التباين وتوحيد المناهج المحاسبية وتسهيل حرية انتقال المحاسبين على المستوى الدولي، وكذلك لتمثل المعايير المرجعية الأساسية لقياس درجة الالتزام بمتطلبات التعليم المحاسبي وقياس مدى كفاءة مخرجاته، وأن مسؤولية الالتزام بتطبيق تلك المعايير واعداد محاسبين ذوي كفاءة ومهارات مهنية وعلى المستوى المطلوب تقع على عاتق عدد من الجهات، من ابرزها مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال اعداد خطط وسياسات وأساليب تعليمية تمتاز بالحداثة وتركز على اكساب الطالب الجامعي للقدرات والمهارات المهنية اللازمة وتنمي لديه التفكير التحليلي والابتكاري.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات من ابرزها ان معايير التعليم المحاسبي تسهم في تصميم البرامج المحاسبية وتطويرها ، وانعدام التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الاقتصادية في العراق بهدف تبادل الأفكار والرؤى وخلق المواءمة والتقارب مع البيئة المحلية واحتياجات سوق العمل ومتابعة العملية التعليمية وتقويم نتائجها، مما أدى الى نشوء فجوة بين الدراسة الاكاديمية وبين التطبيق العملي، وان مناهج التعليم المحاسبي الموحد الحالية لا توفر الماماً كافياً بقيم واخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة، سواء من خلال المواد المجودة في الخطط او من خلال عدم استحداثها مادة منفصلة في الخطط الدراسية باسم اخلاقيات المهنة، لذلك توصي الدراسة بدعم اندماج إدارة المؤسسات التعليمية (مجالس الأقسام، مجالس الكليات، مجلس الجامعة) مع المؤسسات الاقتصادية، بهدف تبادل الأفكار والرؤى والتقارب مع البيئة المحلية ومعرفة احتياجات سوق العمل ومدى متابعة العملية التعليمية وتقويم نتائجها،

بالإضافة الى الاهتمام بالبعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي وترسيخ السلوك والأخلاق المهنية والعمل على إيجاد ميثاق اخلاق يضبطه ويحدد معالمه وأفراده منهج خاص به.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	
الإهداء	أ
الشكر والامتنان	ب
مستخلص البحث	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الرموز	ي
المقدمة	1
الفصل الأول : منهجية البحث دراسات سابقة	3-11
المبحث الأول : منهجية البحث	3
المبحث الثاني : دراسات سابقة	6
الفصل الثاني : الاطار الفكري للتعليم المحاسبي	12-68
المبحث الأول : التعليم المحاسبي	13
المبحث الثاني : معايير التعليم المحاسبي الدولية	29
المبحث الثالث : دور الجامعات العراقية والهيئات المهنية في تطوير التعليم المحاسبي	58
الفصل الثالث : الدراسة التحليلية	69-107
المبحث الأول : دراسة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية	70
المبحث الثاني : دراسة تحليلية لممارسات بعض الهيئات المهنية الرائدة وبعض التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم المحاسبي	92
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	108-111
المبحث الأول : الاستنتاجات	108
المبحث الثاني : التوصيات	110
قائمة المصادر والمراجع العلمية	112-120

قائمة الجداول والاشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث	19
2	معايير التعليم المحاسبي قبل وبعد التعديل	34
3	جدول اهداف معايير التعليم المحاسبي الدولية	35
4	مخرجات التعليم المتعلقة بالكفاءة الفنية IES 2	44
5	مخرجات التعليم المتعلقة بالمهارات المهنية IES 3	46
6	مخرجات التعليم المرتبطة بالقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية IES 4	48
7	مخرجات التعليم المتعلقة بالكفاءة المهنية للشريك المسؤول عن مراجعة القوائم المالية IES 8	52
8	النظام الفصلي لمناهج الدراسة الجامعية الأولية (البكالوريوس) لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والكليات الاهلية العراقية 2015-2016	70
9	مقارنة مجالات مواضيع معيار التعليم الدولي رقم 2 بالمنهج الموحد في الجامعات العراقية	79
10	مستوى تطبيق متطلبات الخبرة والتدريب العملي	85
11	مدى تطبيق متطلبات المعيار IES 7	89

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	عناصر التعليم المحاسبي	15
2	إصدارات مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية	30

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة باللغة الانكليزية	الدلالة باللغة العربية
IFAC	International Federation of Automatic Control	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IAESB	International Accounting Education Standards Board	مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي
IES	International Education Standards	معايير التعليم الدولية
PEG	International Education Guidelines	إرشادات التعليم العملي
IP	Information papers	أوراق معلومات
CAI	Chartered Accountants Ireland	معهد المحاسبين القانونيين في ايرلندا
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا و ويلز
CA ANZ	Chartered Accountants Australia & New Zealand	معهد المحاسبين القانونيين في استراليا ونيوزلندا
CPA Canada	Chartered Professional Accountants Canada	هيئة المحاسبين المهنيين المعتمدين في كندا
ICAS	The Institute of Chartered Accountants of Scotland	معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا
SAICA	The South African Institute of Chartered Accountants	معهد المحاسبين القانونيين في جنوب افريقيا
HKICPA	Hong Kong Institute of Certified Public	معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في هونغ كونغ

	Accountants	
جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين	the Association of Chartered Certfied Accountants	ACCA
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	the American Institute of CPAs	AICPA

المقدمة

يعد التعليم الجامعي الركيزة الأساس والالية التي تعمل على تطوير المجتمع بكافة نواحيه لأنه يتمحور حول "الانسان" الذي يعد محور التنمية في كل المجتمعات، كونه احد الأهداف الاساسية التي تسعى اليها مؤسسات التعليم العالي تتمثل في تهيئة وتدريب وصقل مواهب الطلبة المتعلمين بالمعارف والمهارات المرغوبة في مجال عملهم، وهذا بدوره ينطبق على التعليم المحاسبي الذي يهدف الى تقديم المعارف والمهارات المهنية المتضمنة لمختلف فروع المحاسبة والمعارف العامة والتكنلوجيا لكي يتم اعداد كوادر بشرية تتميز بالتأهيل المناسب والكفاءة العالية لأداء وظائفهم مستقبلا.

تعد مهنة المحاسبة جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المؤسسات الاقتصادية نتيجة لأهمية الخدمات التي تقدمها، كما انها لغة المال والاعمال ونظام للمعلومات مما يؤدي الى الحاجة الدائمة والمستمرة الى مهنة المحاسبة والعمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات، وان مهنة المحاسبة تعتمد في تطويرها على مخرجات التعليم المحاسبي والبناء الصحيح له فهما مجالان لا يمكن فصلهما عن بعضهما بعض، فالتعليم المحاسبي الجيد يجب ان يؤدي في النهاية الى اخراج محاسب مؤهل اكاديميا ليقوم بدوره في سوق العمل بكفاءة.

وقد شهدت الآونة الأخيرة تقدما في العلم والتكنولوجيا وظهور وسائل الاتصال والأجهزة الحديثة مما أدى الى ظهور اتساع في الفجوة بين احتياجات الطالب التعليمية وبين ما يتلقونه من التعليم المحاسبي، مما استوجب الحاجة الى تطوير التعليم المحاسبي بما يتلاءم مع هذه المستجدات وتهيئة كوادر مهنية تتلقى مناهج وأساليب تعليم تتفاعل مع البيئة الحديثة، لا سيما وان دور المحاسب لم يعد يقتصر على مجرد اعداد الكشوفات المالية بل يتعداها الى وظيفة توزيع وتطوير وتحليل المعلومات المالية الاقتصادية فالمحاسبة علم يعتمد على استخدام القدرات الشخصية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الاحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي.

ومن هذا المنطلق نجد ان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قد اهتم بالتعليم المحاسبي واليات تطويره من خلال اصدار مجموعة من المعايير التي تهدف الى تحسين جودة التعليم المحاسبي وفقا لممارسات دولية تعتمد على متطلبات مهنة المحاسبة وذلك من خلال قيامه بإصدار المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES) وتعد هذه المعايير بمثابة نماذج توفر أساليب وارشادات عامة من اجل تنظيم وتوجيه ورقابة الممارسات التعليمية فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ومن هنا يأتي هذا البحث بوصفه محاولة للوقوف على واقع برامج التعليم المحاسبي في العراق ومدى انسجامه مع هذه المعايير والمعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيقها، فتكون البحث من أربعة فصول تضمن الفصل الأول

منهجية البحث دراسات سابقة (مشكلة البحث، فرضيات البحث، اهداف البحث، أهمية البحث، حدود البحث وبعض الدراسات السابقة).

الفصل الثاني (الاطار النظري) يتضمن الاطار الفكري للتعليم المحاسبي ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول التعليم المحاسبي (مفهوم التعليم المحاسبي، أهمية التعليم المحاسبي وأهدافه، وأدوات التعليم المحاسبي مداخله، ودور التعليم المحاسبي في تأهيل المحاسبين في ظل الاتجاهات المعاصرة للمهنة، والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي وطبيعة التعليم المحاسبي الاكاديمي والتعليم المحاسبي عن بعد).

اما المبحث الثاني فيتناول معايير التعليم المحاسبي الدولية (نبذة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي، مفهوم معايير التعليم المحاسبي، أهمية معايير التعليم المحاسبي، اهداف معايير التعليم المحاسبي وعرض محتوى معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة الى متطلبات ومعوقات تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية).

فيما تناول المبحث الثالث دور الجامعات في تطوير التعليم المحاسبي (لمحة عامة عن التعليم الجامعي في العراق، واقع التعليم المحاسبي العالي في العراق، شروط وطرق الالتحاق ببرامج المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي في العراق، مناهج التعليم المحاسبي في العراق، تحسين فاعلية التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية).

الفصل الثالث (الاطار العملي) فقد خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية والتحليلية للبحث ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يتضمن دراسة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية.

اما المبحث الثاني فسيكون عبارة عن دراسة تحليلية لممارسات بعض الهيئات المهنية الرائدة وبعض التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم المحاسبي.

أما الفصل الرابع فيتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول

منهجية البحث

(1.1.1) مشكلة البحث

ان المناهج المحاسبية المتبعة في الجامعات الحكومية العراقية لا علاقة لها بالواقع المحاسبي للبيئة العراقية من الجانبين الحكومي والخاص مما انعكس على عدم اكتساب الخبرة المحاسبية من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وتحقيق الهدف من اعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل المحلي والدولي، كذلك فأن عدم الاهتمام بتطبيق معايير التعليم المحاسبي في المناهج ينعكس سلبا على كفاءة الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل.

وفي هذا السياق فأن مشكلة البحث تتمحور من خلال التساؤل التالي:-

هل تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتعليم المحاسبي في الجامعات العراقية ومدى انعكاساته على مستوى كفاءة وفاعلية ممارسي مهنة المحاسبة المفترض تحققها من قبل المؤسسات التعليمية المسؤولة عن اعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل؟

(2.1.1) أهمية البحث

(1) تنبع أهمية البحث من الأهمية التي يكتسبها التعليم المحاسبي ، فهو يمثل احد الركائز التي يعتمد عليها تطور المحاسبة عمليا ونظريا.

(2) أهميته في اعداد محاسبين بمهارات مهنية ودولية عالية ومؤهلين في الأسواق العالمية.

(3) أهمية البحث تبرز في الحاجة الماسة لتغييرات أساسية في برامج ومناهج المحاسبة وأساليب وطرائق التعليم المحاسبي، والتكامل بين ما يتم دراسته اكاديميا ومتطلبات سوق العمل وفقا لمعايير التعليم المحاسبي الدولي.

(4) ابراز أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية بوصفها مرجعاً لتحديد أوجه التطور المطلوب الخاص بتعليم مهنيّ وممارسي المحاسبة في العراق، الامر الذي يؤدي الى اعداد وتخريج محاسبين مهنيين قادرين على تلبية سوق العمل والمساهمة في صنع القرارات.

(3.1.1) اهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على:-

(1) التعريف بأهمية اعتماد المعايير الدولية فيما يخص التعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية العراقية.

(2) استعراض ومعرفة مدى الالتزام من قبل الجامعات العراقية بالمعايير الدولية في التعليم المحاسبي واعتمادها في المناهج.

(3) تقديم المقترحات والحلول اللازمة للارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي بما يتلاءم مع المعايير الدولية الخاصة به واحتياجات سوق العمل.

(4.1.1) فرضيات البحث

ان البحث يستند الى عدة فرضيات:-

(1) تحديث المناهج المحاسبية في الجامعات العراقية والارتقاء بها بالرجوع الى معايير التعليم المحاسبي الدولية يسهم في تطوير مخرجات التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة.

(2) تتمتع البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العراقية بالكفاءة وتسهم في تنمية المهارات المهنية المطلوبة للخريجين.

(3) أمكانية تأهيل خريجين قادرين على تقليل الفجوة بين مستوى الأداء الفعلي لمخرجات التعليم المحاسبي والأداء المطلوب لتلبية احتياجات سوق العمل.

(5.1.1) منهج البحث ووسائل جمع البيانات والمعلومات

1. **منهج البحث :** نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والاستقرائي لدراسة الجوانب النظرية بالاعتماد على المراجع والمصادر المتوفرة، كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل وتقييم مناهج برنامج التعليم المحاسبي في العراق لمدى استجابته لتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية ، ودراسة وتحليل تجارب بعض الدول الناجحة.

2. وسائل جمع البيانات والمعلومات :

تمثلت وسائل جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث بجانبيه النظري والتطبيقي بما يأتي:

أ. الجانب النظري، اذ اعتمدت الباحثة على ما متوفر من الادبيات الأجنبية والعربية من الكتب والدوريات والبحوث المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، فضلاً عن الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها من قبل الباحثة بما ساعد في اغناء البحث واثرائه.

ب. الجانب التطبيقي، استندت الباحثة في هذا الجانب إلى عدة وسائل للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة كمعايير التعليم المحاسبي الصادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي، و المنهاج المعتمد من اللجنة القطاعية المحاسبية والمصادق عليه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة الى نماذج عن ممارسات بعض الدول الناجحة في هذا المجال للاستفادة منها وتطبيقها في جامعاتنا العراقية.

(6.1.1) مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بعدد من الجامعات الحكومية العراقية إذ تمت دراسة المناهج المحاسبية الموحدة الصادرة من اللجنة القطاعية للوقوف على واقع البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العراقية كما تم اخذ نماذج عن ممارسات بعض الهيئات المهنية الدولية المطبقة لمعايير التعليم المحاسبي ومعرفة اليات تطبيقها.

المبحث الثاني

دراسات سابقة

يعرض هذا المبحث موجزا لأهم ما تناولته بعض الدراسات السابقة التي تمكنت الباحثة من جمعها والاطلاع عليها ، نظرا لأهمية موضوع التعليم المحاسبي وتأثيره الهام على مخرجات العملية التعليمية لذلك توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي تم الاطلاع عليها والاستفادة منها.

فقد تم تقسيم الدراسات السابقة الى: دراسات محلية ودراسات عربية وأخرى اجنبية وترتيبا زمنيا من الأقدم الى الاحدث.

(1.2.1) دراسات محلية :

1- دراسة (المعاضيدي واخرون 2005) واقع التعليم المحاسبي في العراق وأساليب تطويره تلبية للاحتياجات المهنية.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم التعليم المحاسبي في العراق وصياغة أساليب التدريس المحاسبي لمواكبة المتطلبات التطبيقية والممارسات العملية، لا سيما وان الأساليب الحالية أصبحت غير قادرة على اعداد خريجين مؤهلين ولديهم القدرة على استيعاب التطورات الحديثة في علم المحاسبة والمراجعة وفي ظل التقدم التكنلوجي الذي يتم ادخال وسائل الاتصال واستخدام الحاسوب.

توصلت الدراسة الى عجز التدريب الصيفي عن تحقيق أهدافه في تلبية الاحتياجات المهنية بسبب قصر المدة الزمنية للتدريب وعدم التزام بعض الطلبة به بشكل جدي.

2- دراسة (الجليلي وذنون 2010) استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق (نموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق).

هدفت هذه الدراسة الى تطوير مناهج التعليم لطلبة الدراسات الأولية بما يتلائم مع متطلبات مهنة المحاسبة وباستخدام معايير التعليم المحاسبة الدولية ويتم من خلال اقتراح انموذج لمنهج المحاسبة يتماشى مع هذه المعايير ويلبي الاحتياجات الاكاديمية المهنية.

وتوصلت الدراسة الى ان من اهم العوامل لبناء المهارات المهنية من قبل متعلمي المحاسبة هي الاهتمام بالمناهج العلمية المحاسبية وربط هذه المناهج بمهنة المحاسبة.

3- دراسة (العزاوي ، والعنبكي 2018) تطوير مخرجات التعليم المحاسبي في العراق بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل من خلال تبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

هدفت هذه الدراسة الى وصف وتشخيص وتحليل ظاهرة عدم انسجام وتوافق مخرجات التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل بالإضافة الى توافقها مع معايير التعليم المحاسبي.

توصلت الدراسة الى وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي من المحاسبين وبين متطلبات سوق العمل مما ينعكس سلبا على استيعاب الخريجين.

4- دراسة (محمد، واخرون 2019) التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في جامعات إقليم كوردستان (دراسة استطلاعية لعينة من الجامعات).

هدفت هذه الدراسة الى بيان وتحديد التحديات التي تواجه عملية التعليم المحاسبي في جامعات الإقليم، وتحديد اهم العناصر المؤدية الى وجود تلك التحديات لعدم الرضا في مخرجات التعليم المحاسبي والتطورات المتلاحقة في بيئة الاعمال مما يضع عملية التعليم المحاسبي امام تحديات كبيرة تفرض عليه التطور وتزويد الخريجين بالمهارات والمعارف التي تلائم احتياجات سوق العمل.

توصلت الدراسة الى وجود تحديات تواجه الطلاب خلال فترتهم الدراسية ، كالتركيز على مفردات المناهج والوسائل التقليدية، وكذلك عدم وجود ارتباط بين قسم المحاسبة ومناهج المراحل الإعدادية وعدم توفر خدمات كافية للطلاب.

(2.2.1) دراسات العربية :

1- دراسة (بوعزرية ، لندار 2017) واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

هدفت هذه الدراسة الى بيان ومعرفة واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية، ومدى كفاءة مخرجاته للوفاء بمتطلبات سوق العمل، بالإضافة الى بيان مدى إمكانية الجزائر في اعتماد المعايير الدولية في تطوير مهنة المحاسبة.

توصلت الدراسة الى ان التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية مقبول، وان اساليبه تتغير بشكل مستمر لمواكبة التطورات الحاصلة، الا ان هناك مجموعة من السلبيات في اقسام المحاسبة، منها استخدام الأساليب التقليدية المعتمدة على التلقين اكثر من التعليم الذاتي، بالإضافة الى إيلاء أهمية للجانب النظري اكثر من الجانب العملي.

2- دراسة (الفرا 2018) واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والاردنية من وجهة نظر المحاسبين والمشغلين في الشركات التجارية (دراسة مقارنة).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والاردنية، والكشف عن المعوقات والفروق في التعليم المحاسبي بين الجامعات الفلسطينية والاردنية من وجهة نظر المحاسبين والمشغلين بالشركات التجارية.

توصلت الدراسة الى وجود عدة فروق بين واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والتعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية، من حيث الخطط الدراسية والمساقات والساعات الدراسية.

3- دراسة (صوشة 2018) المسار التعليمي لمهنتي المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية.

هدفت الدراسة الى تحديد مجالات التطوير الممكنة الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر فيما يتعلق بمتطلبات التعليم لممارسة المهنة ، وبالرجوع الى متطلبات معايير التعليم الدولية وتحديد مجالات التطوير بخصوص الخبرة العلمية المطلوبة للحصول على التأهيل المناسب لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر بالرجوع الى المعايير الدولية .

توصلت الدراسة الى ان الهيئات المهنية لا تكتفي بالتعليم المحاسبي من قبل طرف الافراد فقط، بل هي تتطلب تحقيقهم لتعليم إضافي، يؤدي الى تعميق معرفتهم وزيادة خبرتهم على تطبيقها.

4- دراسة (مصباح، والعبيدي 2020) الصعوبات التي تواجه برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية (من وجهة نظر أصحاب المصلحة – الاكاديميين – والمهنيين – والممارسين).

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على اهم الصعوبات التي تواجه برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، والتي بدورها تنعكس سلبا على الممارسات المهنية، مما يؤدي الى فجوة بين الجانب الاكاديمي والجانب العملي وعدم تأهيل خريجي المحاسبة بالمهارات والمعارف التي تناسب احتياجات سوق العمل.

توصلت الدراسة الى وجود ضعف في استخدام التدريب العملي وأساليب وأدوات البحث العلمي بالمناهج الدراسية في برامج التعليم المحاسبي لجامعات ليبيا، كما أوضحت ان هناك قصوراً ببرامج التعليم المحاسبي بعدم اعتمادها على معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين مما يودي الى عدم الاستفادة من الخبرات الدولية.

(3.2.1) دراسات أجنبية :

1- دراسة (Elif & Others 2012) التعليم المحاسبي في تركيا وتوقعات المحاسبين المهنين المرشحين من التعليم المحاسبي (بالتطبيق جامعة اولوداغ).

Accounting Education In Turkey and Professional Accountant Candidates Expectations from Accounting Education (Uludage University Application).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة توقعات المحاسبين المهنيين المرشحين في التعليم المحاسبي تجاه هذا التعليم، إذ تناولت التعليم المحاسبي في جامعة اولوداغ التركية لتحديد مدى تلبية التعليم المحاسبي لتوقعات الطلاب هناك، وتم استخدام المنهج الوصفي وتم استطلاع اراء الطلاب في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية من خلال المقابلات الشخصية والاستبانة.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم العالي لا يلبي الطموح وغير فعال وان توقعات الطلاب اعلى مما هو في الواقع الفعلي للتعليم المحاسبي.

2- دراسة (Di Giorgio, 2010) إدارة المعرفة والتعليم المحاسبي .

Knowledge Management and Accounting Education.

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور إدارة المعرفة في تأهيل طلبة المحاسبة، واستندت الدراسة الى فلسفة وهي تطوير التعليم المحاسبي يجب ان تكون متأصلة في نفوس أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وذلك لكي يتمكنوا من تحويل طلبتهم الى طلبة اكفاء وأصحاب مهارة، والاهم من ذلك ان يكونوا مفيدين في مجتمعهم، وهذه المساهمة الإيجابية ستؤدي الى تطوير كفاءة ومهارات طلبة المحاسبة.

وتوصلت الدراسة الى ضرورة الاخذ بالإرشادات الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي تحتوي على قائمة مفاهيم محدثة بما يتعلق بكيفية انشاء او خلق المعرفة المحاسبية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، كما ان المعرفة المبنية على مبادئ معرفية ستشكل فرقا وستكون افضل مرجعية لمهنة المحاسبة والممارسين لها.

3- دراسة (Arie Partama, 2015) سد الفجوة بين الاكاديميين والممارسين بشأن كفاءة المحاسبين : تحليل لمعايير التعليم الدولية (IES) التنفيذ على التعليم المحاسبي في اندونيسيا.

Bridging the Gap Between the Academicians and Practitioners on Accountant competencies : An analysis of International Education Standards (IES) Implementation on Indonesia s Accounting Education .

تهدف الدراسة الى وصف ومقارنة الكفاءات المحاسبية للاكاديميين من وجهات نظر الممارسين، بالإضافة الى تحليل الفجوات والثغرات بين الطرفين، واعتمدت الدراسة على البيانات التي تم جمعها من عينة مؤلفة من ثلاثين اكاديميا وممارسا محاسبيا يقيمون في جاكرتا ومقاطعة جاو الغربية من خلال تصميم وتوزيع استطلاع على الانترنت، ثم قامت بتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإحصاء الوصفي.

وتوصلت الدراسة الى وجود فجوات بين الاكاديميين الممارسين في عرض معرفة المحاسبين ومهاراتهم ومواقفهم، وقد نشأت الفجوة بسبب الاختلافات في الطريقة التي ينظر بها الاكاديميون والممارسون الى الكفاءات، ومع ذلك تستند وجهات النظر بالنسبة للاكاديميين على أساس النظرية، في حين تستند اراء الممارسين ان الخبرة أساس العملية ومتطلبات الاعمال.

4- دراسة (2019 Richards, Stevens, Silver & Metts) التغلب على توقعات صاحب العمل للتعليم المحاسبي عبر الانترنت مع المعرفة.

Overcoming employer perceptions of online accounting education with knowledge.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة طبيعة تصورات أصحاب العمل حول التعليم المحاسبي للتغلب على بعض التصورات السلبية، كما هدفت الى توضيح تأثير بعض العوامل المؤثرة على تصورات أصحاب العمل للتعليم المحاسبي عبر شبكة الانترنت، إذ تبين ان المتغيرات الشخصية لها الأثر الواضح في تصورات أصحاب العمل ، وان أصحاب العمل مهتمون بسلامة التدريب المحاسبي عبر شبكة الانترنت والتفاعل المباشر للطالب ليتم تصميم دورات تتسم بالفاعلية.

(4.2.1) أهم ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يهدف هذا البحث الى معرفة واستكشاف واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية العراقية من حيث مدى تطبيق المهارات اللازمة التي تعمل هذه البرامج على تقديمها للطلبة وذلك اعتمادا على إرشادات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)، وتم الاستفادة من الدراسات السابقة من حيث معرفة مدى الأهمية التي يحظى بها موضوع التعليم المحاسبي وكيف يؤدي الى زيادة كفاءة خريجي اقسام المحاسبة الجامعيين، فتميز البحث الحالي من تعزيز تلك الأهمية بالإضافة الى كونه يتناول واقع التعليم المحاسبي من منظور اخر، وهو على مدى تطبيقه لمعايير التعليم المحاسبي الدولية الثمانية ضمن برامج الجامعات الحكومية العراقية، وذلك بأخذ المناهج العراقية من المنهج الموحد الذي تصدره اللجنة القطاعية والمصادق عليه من قبل وزارة التعليم العالي ومقارنتها بمتطلبات تلك المعايير لمعرفة جوانب القصور في عدم تطبيقها، فضلا عن تطرقه أيضا في جانبه العملي الى دراسة وتحليل ممارسات الهيئات المهنية الرائدة في مجال التعليم المحاسبي لأخذها نموذجا يمكن اتباعها لكونها نجحت في تطبيقها لمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفصل الثاني

التعليم المحاسبي ومعايير التعليم المحاسبي الدولية

الفصل الثاني

التعليم المحاسبي ومعايير التعليم المحاسبي الدولية

تمهيد ....

ان التعليم المحاسبي احد حقول المعرفة التي تحتل أهمية كبيرة بين الاختصاصات الأخرى، ويعتبر موضوع التعليم المحاسبي من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير وذلك لمساهمته في تطوير مهنة المحاسبة، ولما له من دور في تنمية المهارات والقدرات للمحاسبين، الفكرية والفنية والشخصية والإدارية، لتكوين مخرجات وكوادر محاسبية تكون قادرة على أداء مهنة المحاسبة وفق ما يتطلبه سوق العمل.

المبحث الأول

التعليم المحاسبي

يسعى هذا المبحث الى الوقوف على مفهوم التعليم المحاسبي ووجهات النظر المطروحة حول أهميته وأهدافه والتحديات التي تواجهه مع تحديد مداخل التعليم المحاسبي وادواته مع الإشارة الى التعليم المحاسبي عن بعد واهم إيجابياته وسلبياته، والتي يمكن توضيحهما من خلال فقراته.

(1.1.2) تعريف التعليم المحاسبي

بدأ الاهتمام بالتعليم المحاسبي منذ القرن الماضي مطلع الستينات، ففي عام 1962 تم عقد اول مؤتمر دولي اهتم بالتعليم المحاسبي في جامعة الينويس (University of Illinois) نتيجة للتطورات والمستجدات في هذا المجال والاهتمام المتزايد من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين، لذا اصبح موضوع التعليم المحاسبي من المواضيع الدائمة التجديد وهذا مؤشر على مدى حيويته واهميته (النعيمي، 2018 : 1087).

ويمكن التفريق بين مصطلحي التعليم والتعلم :

فمصطلح التعليم Education / يشير الى عملية نقل المعلومات (من خلال منهج دراسي او معرفي) من قبل شخص متمرس (التدريسي او المعلم) الى شخص او مجموعة اشخاص (الطلاب) يكونون بحاجة الى تلك المعلومات (السقا، والحمداني ,2013 : 49)، او كما عرفه كحيط واحمد بأنه عملية نظامية تهدف الى إيصال المعرفة والمهارات وقدرات أخرى وتطويرها للمتعلمين، وغالبا ما تتم عملية التعليم ضمن بيئة التعليم الرسمية (كحيط، واحمد ,2016 :355).

اما مصطلح التعلم Learning / فيشير الى عملية الحصول على المعلومات من قبل شخص (الطالب) بجهود ذاتية او من خلال استقبالها بالاعتماد على الاخرين (السقا، والحمداني 2013 :49).

لذلك فأن التعليم المحاسبي يشير الى المناهج المعدة من قبل الجامعات والتي يقوم التدريسيون بنقلها وتوصيلها الى الطلبة.

وان الجامعات والكليات تعد هي المسؤول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة، لذا يتوجب عليها اعداد خطط وبرامج على النحو الذي يزود الطالب بالمعلومات والمعارف الأساسية ومواكبة التطورات مع مراعاة متطلبات احتياجات المجتمع وسوق العمل (المنصوري واخرون ,2012 : 54).

وان مؤسسات التعليم المحاسبي يجب ان تكون مميزة في برامجها التعليمية، من حيث المناهج وطرائق التدريس، وملاحقة التطورات الحديثة والمعاصرة الحاصلة في علم المحاسبة (Mattis, 2019:23).

فالتعليم المحاسبي يعرف بأنه عملية منظمة، تقوم بتزويد الطالب واكسابه المعارف والقدرات العلمية والعملية لممارسة مهنته، وان مسؤولية هذه العملية تقع على عاتق العديد من الجهات في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات (بو عزرية، لندار ,7:2017).

كما تم تعريفه من قبل (Howieson) بأنه كافة المعارف والخبرات والمهارات التي تقوم عليها برامج التعليم المحاسبي الاكاديمي، لتمكين الطلبة المرشحين لممارسة العمل المحاسبي وتزويدهم بممارسات المهنة الأخلاقية والمهنية، بما يتضمن ثلاثة جوانب أساسية التعليم العلمي والعملي والتقني (Howieson, 2003 ,77). وتم تعريفه أيضا بأنه "مجال معرفي يمكن الفرد من أداء دور اجتماعي كبير وخاص" (كيسو ,2011 :4).

وأيضا عُرف التعليم المحاسبي بأنه العملية التي تتكفل بتوفير الاحتياجات لسوق العمل من الايدي العاملة والتي تكون مؤهلة ومدربة علميا وعمليا، ومن خلالها تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم إلى تحقيقها (مدوخ ,2014 :44).

مما سبق يتبين انه لابد من النظر الى التعليم المحاسبي بوصفه نظاماً متكاملاً يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه وتشمل هذه العناصر :-

أ- **المدخلات Inputs :** هي الفئة او الافراد الذين سيتم تأهيلهم بقصد ممارسة العمل المحاسبي على مختلف اشكاله.

ب- **العمليات التشغيلية Operating Processes :** هي الوسائل والممارسات التعليمية التي يتم من خلالها اكتساب مختلف المهارات المحاسبية.

ت- **المخرجات Outputs :** وهم الافراد الذين تم تأهيلهم لممارسة العمل المحاسبي والذين يتمتعون بالكفاءة والمهارة العاليتين والقدرة على ممارسة مهنة المحاسبة وتحقيق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بشكل عام.

ث- **التغذية المرتجعة Feedback :** هي رقابة على العناصر السابقة بقصد تقييمها وتطويرها ومعرفة نقاط الضعف ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منهما، وهذه الرقابة تتم من خلال معرفة رد فعل المستفيدين من عمل النظام (وليد واخرون ,2018 : 9).

والشكل ادناه يلخص عناصر التعليم المحاسبي :

الشكل (1)

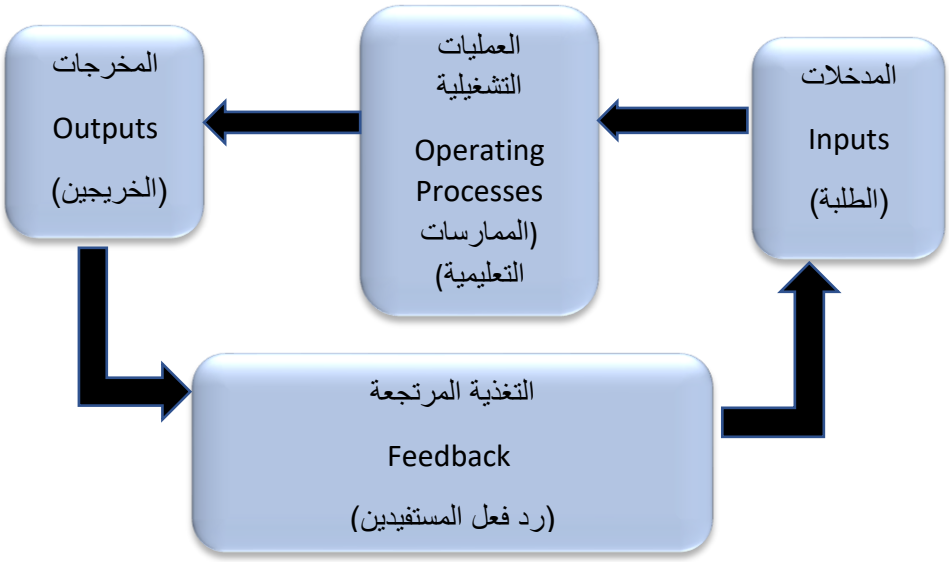

عناصر التعليم المحاسبي

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نخرج بالتعريف الآتي :-

ان التعليم المحاسبي هو عملية تزويد المتعلم بالمعارف والقدرات الأساسية من خلال الأنشطة التعليمية، فتكسب الافراد القدرة على تحقيق كفاءة الأداء في ممارسة مهنة المحاسبة التي يتم تزويد سوق العمل بها.

(2.1.2) أهمية التعليم المحاسبي

ان أهمية التعليم المحاسبي تأتي من أهمية مهنة المحاسبة والفوائد المقدمة للمجتمع، فجودة مهنة المحاسبة مرتبطة بجودة التعليم المحاسبي وطالما ان هناك متغيرات بيئية فرضت الحاجة الى اجراء تغيرات بمتطلبات سوق العمل بالتركيز على عنصر النوع بدلا من عنصر الكم، لذا فأن التعليم المحاسبي يعد النواة الأساسية لبلوغ الأهداف في تأهيل الطلبة ليكونوا عناصر ذات فاعلية واسعة في سوق العمل (حسن، واخرون, 2008 : 184)، ويكون هناك تكامل بين الدراسة والتطبيق العملي وان هذا اصبح ضرورة ملحة نظرا للعوامل الآتية :-

- ظهور التكنلوجيا والوسائل الحديثة الامر الذي اوجب على مؤسسات التعليم العالي التجديد والتحديث ليكون اكثر ملاءمة مع احتياجات عصر التكنلوجيا والعولمة.
- زيادة عدد السكان أدى الى زيادة المطالبة بنشر التعليم العالي واشباع الطلب الاجتماعي.
- تصاعد في مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل، مع تنوع الخبرات العلمية والعملية بسبب ما تفرضه العولمة بالحاجة الى قوى عاملة قادرة على التكييف معه.
- الاهتمام بالتعليم المحاسبي ضرورة متواصلة بضرورة تواصل الأسس العلمية الصحيحة لتحقيق الهدف من التعليم المحاسبي.
- للمحاسبين دورهم في صنع القرارات لذلك فأنهم بحاجة الى فهم المبادئ والقيم الخاصة بالأخلاق المهنية من خلال مناهج التعليم المحاسبي (عجيلة، وقنيع ,2016 : 39).

فالتعليم المحاسبي يحتل أهمية كبيرة الى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى وان هذه الأهمية تأتي نظرا للحاجة المستمرة والدائمة الى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات وما يمكن ان تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (السقا ، والحمداني ,2012 : 48). فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بعمليات التسجيل والتبويب والتصنيف والتحليل للعمليات المالية، والتي تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية (عبد الرحيم ,2014 : 17).

وقد اشار بيان الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في مقدمته حول معايير التعليم المحاسبي الدولية، إذ اكد في تلك المقدمة على ان شرط إيجاد محاسب مهني مؤهل ومقتدر يكون ذلك من خلال المزج بين التعليم المحاسبي والخبرة العلمية (IFAC, 2013 : 22).

كما يمكن توضيح أهميته من خلال اراء بعض الباحثين والجمعيات المهنية المحاسبية وكما يأتي :-

أولا- يسهم التعليم المحاسبي في اعداد وتأهيل الطلبة بالمعارف والمهارات المحاسبية المختلفة.

ثانيا- تزويد الطلبة بأحدث التطورات التي ترافق المهنة ليكونوا مهيئين للعمل في مختلف الوحدات الاقتصادية (حجاج ,2019 : 28).

ثالثا- تساعد برامج التعليم المحاسبي بتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات بيئة العمل المختلفة.

رابعا- يسهم في تطوير مهنة المحاسبة ، من خلال تطوير المناهج المحاسبية وفقا لأخر المستجدات.

خامسا- يساعد في تحديد ومعرفة احتياجات الوحدة الاقتصادية، من ناحية البرامج والدورات التدريبية ومعالجة المشاكل المحتمل ان تواجه عمل هذه الوحدات (بوعزرية ، لندار ,2017 : 8).

لذلك يمكن القول ان أهمية التعليم المحاسبي تبرز من خلال دوره الأساس في تطوير مهنة المحاسبة وبالتالي فائدة للمجتمع كله فالتعليم المحاسبي هو حجر الأساس في اعداد المحاسب علمياً وعملياً وصقله بالمهارات اللازمة والاخلاقيات والسلوكيات التي تؤهله لممارسة المهنة مستقبلا.

(3.1.2) اهداف التعليم المحاسبي

ان اهداف التعليم المحاسبي ليست ببعيدة عن اهداف التعليم الجامعي بصفة عامة، فهدف التعليم المحاسبي هو توفير مخرجات (محاسبين) مهنيين وكفؤين قادرين على القيام بواجباتهم، والمساهمة بشكل إيجابي خلال فترة حياتهم العملية في داخل سوق العمل الذي يمارسون نشاطهم فيه (حسن، وحسن,2018:19).

ومن هذا الهدف الأساس تنتج مجموعة من الأهداف الفرعية وهي :-

- زيادة كفاءة وفاعلية مخرجات التعليم المحاسبي (بوعزرية، ولندار ,2017 : 8).
- تدريس المتعلمين على كيفية التعليم الذاتي من خلال صقلهم بالمهارات واستراتيجيات التعلم الكفؤة لمساعدتهم في الاستمرار بالتعلم خلال حياتهم العملية (كحيط، واحمد ,2016 : 355).
- تلبية احتياجات سوق العمل بإنشاء كادر من محاسبين ومراجعين داخليين وخارجيين واعدادهم بكفاءة للتكييف مع الواقع العملي (العشيبي واخرون ,2019 : 360).
- تقويم وتطوير المناهج المحاسبية بما يتناسب وتطورات سوق العمل وبهذا يسهم في تطوير مهنة المحاسبة (الحساني, واخرون ,2018 : 29).
- تلقين مدخلات التعليم المحاسبي بالأخلاقيات والسلوكيات المهنية التي يجب التحلي بها من قبل مزاولي المهنة.
- ضمان الاستخدام الأمثل لموارد التعليم المحاسبي (دغفل، ونصيرة ,2018 :6).

كما تبين احدى الدراسات الأهداف الرئيسة من عملية التعليم المحاسبي بالاتي :- (بن صالح,2017:-94 93)

- ✓ اكساب الطلبة المهارات اللازمة وتشجيعهم ، من خلال العملية التعليمية لتهيئتهم محاسبين قادرين على احترام قواعد وسلوك المهنة والنزاهة ، كما يتم تعريفهم بالدور الكبير لمهنة المحاسبة.

- ✓ تنمية مهارات التواصل والاتصال للمتعلمين من خلال تشجيعهم على ابداء آرائهم وافكارهم والقدرة على فهم الاخرين.
- ✓ تنمية الفكر التحليلي في التعليم المحاسبي لدى المتعلمين والعمل على دراسة المشاكل المحاسبية المختلفة لتساعدهم في الواقع العملي.
- ✓ تهيئة الطلبة للبيئة المحاسبية، وذلك من خلال تعريفهم على الظروف والتحديات المستجدة التي فرضت نفسها على مزاولي المهنة، وتعريفهم بكيفية التعامل مع هذه المواقف بأسلوب واقعي والنظر اليها بمفهوم واسع.

(4.1.2) أدوات التعليم المحاسبي ومداخله

1- أدوات التعليم المحاسبي :

أولا- الخطة الدراسية

ونعني بها المناهج الدراسية المعتمدة من قبل الجامعات، والتي تتضمن الأجزاء الأساسية المطلوبة لتأهيل واعداد محاسبين لممارسة مهنة المحاسبة، فتشمل عدة مقاييس كالمحاسبة المالية ومحاسبة الشركات وغيرها، وحسب رأي القائمين على وضعها فأن هذه المقاييس تعد كافية من الناحية النظرية، ولكن يتضح انها غير كافية من الناحية العملية، لأن هنالك فجوة بين ما يتم تدريسه في الجامعات والواقع العملي. ونظرا للتغيرات المستمرة والتطورات الاقتصادية وجب تطوير هذه المناهج لتماشى الأنظمة المحاسبية في المؤسسات مع التطورات الحاصلة وتقليل تلك الفجوة واحداث توافق بين ما يتم تدريسه والواقع العملي (عجيلة ، وقنيع ,2016 : 39).

ثانيا- الهيئة التدريسية

من المعروف ان هناك علاقة بين نوعية وكفاءة الهيئات التدريسية وجودة التعليم العالي، فكلما كان المدرس يمتلك تأهيلاً علمياً وخبرة علمية كلما كان اقدر وافضل على إعطاء المادة العلمية بصورة نموذجية، فمن المهم التركيز على التأهيل العلمي والخبرة العلمية لدى الهيئات التدريسية اذ ان ذلك يزودهم بالقدرة الكافية على إيصال المادة العلمية وشرح القضايا وتوصيلها الى الطلبة بشكل افضل (الصائغ ,2010 : 168).

ثالثا- البيئة التعليمية

وتتمثل بمختلف الظروف الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على العملية التعليمية ، وهذه الظروف لها عدة جوانب، فمنها السياسية، ومنها الاقتصادية، ومنها الاجتماعية، فمثلا التغير في وضع اقتصادي معين يؤدي الى زيادة اهتمام اقسام المحاسبة بمستوى ونوعية خريجيها للقيام بدورهم في التنمية الاقتصادية (الصائغ ,2010 : 168).

ولذلك كان لابد من إعادة النظر والمراجعة المستمرة بالمناهج الاكاديمية وطرائق التدريس ليتسنى لمهنة المحاسبة الاستمرار في تقديم الأفضل في سوق العمل.

2- مداخل التعليم المحاسبي :

تتزايد باستمرار المطالبات بتطوير التعليم المحاسبي الذي يشكل الأساس في تنمية وتطوير مهنة المحاسبة على النحو المطلوب، من خلال تزويد مخرجات التعليم المحاسبي بالمهارات المحاسبية التي تخدم المهنة ، وجاءت هذه المطالبات بسبب القصور الواضح في البرامج والعوامل التعليمية والتي بقيت دون تغيير لفترات طويلة ولم تعد قادرة على تأهيل خريجين قادرين على استيعاب النماذج العلمية والتحليلية والفنية في المحاسبة والتدقيق، وبسبب التعقيد في بيئة الاعمال وظهور العديد من التحديات امام المحاسبين بسبب الانفتاح العالمي والتقدم الهائل في تكنلوجيا المعلومات وغيرها، كانت من المبررات التي توجب احداث تغيرات في أسلوب التعليم المحاسبي وتغيير فلسفته والجدول الاتي يوضح أوجه الاختلاف بين مدخل التعليم التقليدي والمدخل الحديث للتعليم:

الجدول (1)*

مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث في التعليم العالي

ت	مدخل التعليم التقليدي	مدخل التعليم الحديث
1	التركيز على المسائل الفنية للمحاسبة	التركيز على بيئة الاعمال وقضايا عامة في التعليم المحاسبي والمعارف العلمية
2	التكامل محدود بين فروع المحاسبة والمناهج التعليمية	التكامل كبير بين فروع المحاسبة والمناهج التعليمية

3	التأكيد على العمليات الحسابية للوصول الى إجابة واحدة	التأكيد على حل المسائل المعقدة التي تواجه الواقع العملي للمحاسبة
4	الاهتمام بقواعد التعليم (التلقين)	الاهتمام بالتعليم والتعلم (التعليم الذاتي)
5	التركيز على اجتياز الطالب للامتحانات	التركيز على التعليم والتعلم واعداد كوادر مؤهلة للعمل المحاسبي في سوق العمل
6	عدم الاهتمام بالمهارات الفردية للطالب ومسائل الاتصال والعلاقة	زيادة الاهتمام بالمهارات الفردية للطالب والسلوكيات ومسائل الاتصال والعلاقة
7	التركيز على الدورة المحاسبية للمناهج الابتدائية المحاسبية	التركيز على المناهج التنموية ودورها في اتخاذ القرارات إضافة الى جوانب مالية والدورة المحاسبية
8	الاهتمام بالجانب النظري	الاهتمام بالجانب النظري والجانب العملي والوسائل التقنية ونظم المعلومات في المناهج المحاسبية
9	التركيز على تلقي الطلاب المجرد للفنون المحاسبية	التركيز على مشاركة الطلاب في التعلم من خلال الابداع والتعلم الذاتي وتحليل ومناقشة القضايا المحاسبية المستجدة

*(الحبيطي، 2003 : 4) (International Federation, 1999: 12-52)

اذا يمكن القول ان موضوع تطوير التعليم المحاسبي بات يلقى اهتماماً كبيراً في العديد من دول العالم وفي العراق خاصة، لأجل اعداد محاسبين قادرين على مواجهة سوق العمل، ويتم ذلك ضمن معايير مقبولة عالمياً، ولا سيما في الفترة الأخيرة فقد اصبحت الحاجة الى تطوير التعليم المحاسبي تتزايد لأجل اعداد وتأهيل كوادر محاسبية وفق أسس علمية تكون قادرة على الكشف عن حالات الفساد التي أصبحت متفشية في اغلب مؤسسات الدولة.

(5.1.2) دور التعليم المحاسبي في تأهيل محاسبين في ظل الاتجاهات المعاصرة للمهنة

ان التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة هي مجالات لا يمكن الفصل بينهما ، فالتعليم المحاسبي الجيد لابد في النهاية من ان يؤدي الى اخراج محاسب مؤهل اكاديميا ليؤدي دوره بمهنية وكفاءة في سوق العمل، ولكن

بسبب قلة التعاون والتنسيق بين المجالين (التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة)، فأن ذلك سوف يؤدي الى بطء تطوير مهنة المحاسبة في الدولة (Ali & Ahmed, 2007:17).

ومع الاتجاهات المعاصرة والتطورات المتلاحقة في بيئة الاعمال الحديثة وما رافق ذلك من تطورات في العديد من العلوم والمهن فكان لابد من تطور علم المحاسبة بوصفه احد العلوم الاجتماعية الذي له مادته العلمية بشكل متزامن مع مراحل التفكير المحاسبي والحاجات المحاسبية (Balkaoui,2002:5)، وان التأهيل المهني المحاسبي يعد من الضروريات في الوقت الحالي، فوجود مهنة محاسبية بالشكل المطلوب ذات أصول مكتوبة ومتعارف عليها ضمن المعايير مع توفر المحاسب المؤهل والمصقول بأخلاقيات المهنة وجميع أصولها يؤدي الى تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في جميع مراحلها ، سواء في مرحلة التخطيط او مراقبة التنفيذ او تقييم الأداء للبرامج والمشاريع الإنمائية مما يؤكد القول ان من يمتلك المعلومة يمتلك القرار (Nassar et al ., 2013:24)، ولكن هناك مشاكل تواجه مهنة المحاسبة في التكامل مع التعليم المحاسبي منها :- (الطاهر,2014 : 5-6)

- تفاجئ خريج المحاسبة والمهن الأخرى عند الالتحاق بالعمل باختلاف بين ما تم دراسته اكاديميا مع الواقع العملي.
- عدم المام خريج المحاسبة بكافة التشريعات والقوانين الخاصة بالمحاسبة بشكل كافٍ.
- فقدان الموظفين من ذوي الخبرة الثقة بإداء المحاسبين حديثي التعيين، بسبب وقوعهم بأخطاء متكررة في أعمالهم.
- عدم اهتمام بعض الطلبة بشكل عام بمدى التحصيل العلمي، وانما اهتمامه منصب في الحصول على شهادة تؤهله في الحصول على وظيفة مستقبلا.

لذا ينبغي توجيه مناهج وأساليب ومحتوى التعليم المحاسبي نحو المجتمع وحاجة سوق العمل واثبات الوجود في الساحة العالمية. وتهيئة الطالب الجامعي للحصول على الوظيفة والانخراط بجدارة في بيئة العمل والتجاوب معها (الحسيني , 2016 : 54)، لذا لابد للتعليم المحاسبي من اكساب المتعلم عدة مهارات مهنية تتلخص في النقاط الآتية :- (بوعزرية، ولندار , 2017 : 16)

- مهارات تشغيل المعرفة كاستخدام الحاسوب واستخدام أساليب إحصائية ورياضية.
- مهارات تطبيق المعرفة كالقدرة على القياس المحاسبي وكتابة التقارير المهنية.
- المهارات التشغيلية كالقدرة على اجراء التحليل والتبويب للبيانات والمعلومات المحاسبية بالإضافة الى تحليل المخاطر.

- مهارات التفكير الانتقادي والابداع في حل المشاكل المحاسبية.
- المهارات الاستراتيجية كاتخاذ القرارات ومهارات التقييم المختلفة كتقييم مخرجات النظم المحاسبية.
- مهارات التعليم المحاسبي طويل الاجل، من خلال فهم المستجدات بشأن التطورات الحاصلة في علم المحاسبة والقدرة على التعلم الذاتي.

لذلك وجوب الانتقال من الأسلوب التقليدي الى أسلوب نقل المهارات الذي دعت اليه الجهات المهنية ابرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين الى وجود منهج مدروس وكفوء مبني على معايير التعليم المحاسبي الدولية ، فالتعليم المحاسبي يعد الرافد الأساس ، وان مؤسسات التعليم هي احد واهم الجهات المسؤولة عن اعداد وتأهيل المحاسبين ، وتزويدهم بالمهارات العلمية والتكنلوجيا واكسابهم الخبرة اللازمة قبل قيامهم بالممارسة العملية ، وتدريبهم على كيفية التعلم الذاتي ليكونوا على استعداد لمواجهة أي ظروف ومتغيرات ولتعلم أي مستجدات تطرأ على علم المحاسبة .

(6.1.2) التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي

ان التعليم المحاسبي يواجه العديد من التحديات في الكثير من دول العالم على المستوى العالمي والعربي والمحلي ، وتكاد تكون تلك التحديات متشابهة في اغلبها ، وان ابرز تلك التحديات كما ذكرها (مدوخ ,2014 : 43-44) هي :-

1) تحديات العولمة والمنافسة العالمية ، إذ أدت هذه العولمة الى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية ابراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمية.

2) تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.

3) تحدي الثورة المعلوماتية.

4) تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص امام الخريجين.

5) التقليدية وكثرة البرامج النظرية على برامج الدراسات التطبيقية وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي الى ضعف الكفاءة وارتفاع نسبة الهدر.

6) التطوير في مؤسسات التعليم العالي احادي الاتجاه يصدر من الأعلى، إذ انه يتغافل المستويات الأدنى فيها، وقد ثبت ان افضل اشكال التطور هي التي تكون ثنائية الاتجاه، فالمستويات الأدنى تبدي رأيها والمستويات الأعلى تقوم بدراسته وتوجه المستويات الأدنى بالتنفيذ.

7) غياب الفكر المؤسسي في عملية التطوير، فالأفكار الخاصة بالتجديد تصدر من قبل افراد فاذا بقي هؤلاء الافراد في موقع القرار فإن التطور يأخذ مجاله اما اذا ذهبوا استحدثت سياسات وقرارات جديدة تنسف كل الجهود السابقة.

8) الاهتمام بالكم على حساب النوع، إذ ان السائد في التعليم هو اتباع استراتيجية النمو الكمي وهذه الاستراتيجية لم توفي بحاجات التعليم ولم تبق على نوعية التعليم وجودته، وهناك جهود مبذولة وسياسات مطبقة حديثا يتوقع لها ان تسهم في التغلب على هذه المشكلة، ولكن على المدى البعيد وليس القريب.

9) ضعف مستوى وجودة عناصر مدخلات منظومة التعليم العالي.

10) تحديات تتعلق بالتمويل، إذ ان الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو التناقص وذلك بالمقارنة مع حجم الطلب المتزايد عليها.

11) نقص في أعضاء هيئة التدريس ولا سيما في بعض التخصصات، وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات.

12) القصور في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية. وذلك من خلال عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل وبين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من خريجين، مما أدى الى اخراج بطالة صريحة او مقنعة ولا سيما في مجالات معينة.

وعلى الرغم من وجود تحديات كثيرة تواجه مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي، ولكن رغم هذه التحديات العديدة الا انه بالإمكان التغلب عليها، من خلال اعداد وبناء خطط وبرامج لتنظيم عملية التعليم المحاسبي لتتلاءم وتتكيف مع التغيرات والتطورات التي يشهدها الواقع المهني.

(7.1.2) طبيعة التعليم المحاسبي الاكاديمي

ان التعليم المحاسبي يتكون من شقين أساسيين هما :-

أولا- التعليم المحاسبي الاكاديمي / وهو الذي يتعلق بالجانب النظري والذي يجب ان يلم به المتعلم لكي يعتمد عليه في الجانب التطبيقي (الحياة العملية).

ثانيا- التعليم المحاسبي المهني / وهو الجانب التطبيقي الذي يؤهل المتعلم الى ممارسة مهنة المحاسبة (السقا، والحمداني ,2013 : 49).

لذا تعد مؤسسات التعليم العالي في مقدمة الجهات المسؤولة عن اعداد محاسبين يمتازون بالمهارات العلمية والعملية، والتي تمكنهم من مزاولة المهنة ومواكبتها المستمرة للأحداث والتغيرات والتطورات المتسارعة، على الصعيد الاقتصادي، والتكنلوجي، وعلى جميع الأصعدة والعلوم، ومن ضمنها علم المحاسبة، لذلك فأن المحاسبة بوصفها علماً ومهنة يتوجب عليها تبنيها ومواكبتها لبرامج وأساليب تعليمية ذات الكفاءة واكساب المحاسبين للقدرات والمهارات المهنية اللازمة (Miller & Others, 2004)، وقد بين تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب الضعف في فاعلية منظومة التعليم العالي تتلخص فيما يأتي :-

- أخطاء في أسس القبول في التعليم الجامعي وفي تقييم الدارسين.
- تراجع مستوى التدريسيين والمدربين بالإضافة الى المادة التعليمية.
- هيمنة الدولة والحكومة مع ضعف توفر المحاسبة المجتمعية.
- تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية وفي الأمثلة والتطبيقات.
- ضعف التمويل والامكانيات.
- تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص امام الطلبة الدارسين.
- تدني مستوى الحرية الاكاديمية.
- ضعف في جودة عناصر مدخلات منظومة التعليم العالي.

(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ,2019 : 41)

ومن الجدير بالذكر ان معظم الجامعات العراقية تفتقر الى المتطلبات الضرورية لتوفر الأجواء التعليمية المناسبة للطالب والأستاذ على حد سواء، كأجهزة التكييف والأجهزة المختبرية والتقنيات التعليمية، فضلا عن تردي وضع الأثاث والمستلزمات المكتبية (الزهيري ,2007 : 5).

فالتعليم المحاسبي الاكاديمي من أهدافه الرئيسة هو توفر كفاءات من الخريجين المهنيين للحياة العملية، فيجب إعادة تقييم عملية التعليم المحاسبي في الجامعات والى أي مدى تم تحقيق الجودة في مخرجاته (Hussein, 2017 : 16-17)، فجودة التعليم العالي تتمثل بالقدرة على جعله ملائما من حيث دوره ومكانته في المجتمع والقيام بمهامه، سواء كانت تعليمية، او بحثية، او خدمية، او إنتاجية، وتفاعله مع مستويات التعليم بدءاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة الى خريجين قادرين على تطوير معلوماتهم باستمرار، والتحلي بصفة الباحثين وأصحاب العمل في سوق يمتاز بتغيير مستمر (نوفل ,1995 : 29).

والجودة كما وصفها (الحنيطي) لها ستة محاور رئيسة :- (الحنيطي ,2020 : 4)

1) الجودة تعني تحقيق الأهداف / أي ان مؤسسة التعليم العالي تضع اهدافاً محددة وواضحة ويتم تحقيقها بشكل جيد عندها تكون ذات جودة عالية .

2) الجودة بالمدخلات والعمليات / ان تحقيق الأهداف يتوقف على العديد من العوامل، أهمها جودة المدخلات سواء مادية او بشرية ومجموعة من الطرق والأساليب لاستثمار هذه المدخلات.

3)الجودة المعيارية / أي ان يكون هناك معيار للجودة، فيكون تقييم الأداء ممتازاً او جيداً او سيئاً على أساس علامات معيارية محددة.

4) الجودة في مقابل الكم / التعليم الجيد يكمن في التوازن بين الكم والنوع.

5) الجودة التكنوقراطية / يقصد بها تطبيق المنهج العملي فيما يتعلق بالمعرفة العلمية والتقنية، ليتمكن النظام التعليمي في مؤسسات التعليم العالي من تلبية احتياجات المجتمع تكنلوجية او اقتصادية.

6) الجودة الثلاثية النوعية / تكون مركبة من ثلاث نوعيات، هي جودة تصميم وجودة أداء وجودة المخرج.

لذلك ضرورة المراجعة والمتابعة الدورية للمحاضرات والامتحانات لأعضاء هيئة التدريس من قبل مسؤولي القسم ، للعمل على دراستها وتحليلها، والتأكد من مدى توافقها مع الخطط الدراسية المعتمدة في خطة القسم الاكاديمي ومع الأهداف المطلوب إنجازها وتحقيقها.

(8.1.2) التعليم المحاسبي عن بعد

في الوقت الحالي اصبح التطور التكنلوجي للمعلومات يمثل اهم التحديات التي تواجه عملية التعليم المحاسبي، فكان لابد من توافر المعرفة والالمام بالتقنيات الحديثة وتكنلوجيا المعلومات لتحقيق الكفاءة

المهنية لطلبة قسم المحاسبة، مما أدى الى تزايد الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل المحاسبي في الجامعات لمواكبة التغيرات وتحديات التوظيف الحديثة المعتمدة على المعرفة لتقنيات تكنلوجية حديثة (رشوان : 2 ,2018)، وان التعليم الالكتروني يمثل نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب (عجيلة، وقنيع : 41 ,2016)، فكانت الاتجاهات تسير نحو التعليم الالكتروني المتزامن، وهو ان يدمج فيها التعليم الالكتروني مع التعليم الصفي (التقليدي) في اطار واحد ، أي ان يتم توظيف واستخدام أدوات التعليم الالكتروني المتمثلة بالكومبيوتر او المعتمدة على الشبكات في قاعات الصف الحقيقية ، بعد تجهيزها بما يلزم من إمكانية الاتصال بشبكات التعليم المدمج (قنا ,2018 : 275)، ولكن جاءت جائحة كورونا لتجبر الجامعات بالتحول السريع والمفاجئ للتعليم الالكتروني، فالتحول في نمط التعليم كان يستغرق أعواما للتخطيط والتنفيذ في الظروف الطبيعية واتخاذ خطوات وتجربتها، الا ان سرعة تفشي الوباء في العالم وضرورة التباعد الجسدي والعزل المنزلي حفز المؤسسات المسؤولة عن ذلك الى الانتقال الى التعليم الالكتروني (غازي ,2020 : 8).

لذلك فقد سعى اتحاد الجامعات العربية في الآونة الأخيرة الى التركيز على مساعدة الجامعات لمواجهة الظروف الطارئة التي فرضها الوضع الحالي وظهور جائحة كورونا، التي أدت الى تعطيل عملية الدراسة التقليدية للطلبة في الجامعات العربية (الحنيطي ,2020 : 2).

وأيضا لزيادة التوجه العالمي نحو هذا النمط من التعليم، اصبح من الضروري ان توفر متطلبات خاصة به، سواء من ناحية المنهاج، او الية اجراء الامتحانات، او غيرها من المتطلبات الأساسية على صعيد الكادر التدريسي او الطلبة، فالتعليم الالكتروني يمثل ثورة كاملة قامت على اكتاف ثورة تكنلوجيا المعلومات فهي حصاد لدمج ثلاثة أنواع من التكنلوجيا هي (تكنلوجيا الحاسوب، وتكنلوجيا البرمجيات، وتكنلوجيا الاتصالات) (الصعيدي, 2005: 12) ، واطلقت الادبيات على التعليم الالكتروني عدة مسميات منها (التعليم متعدد الوسائط ،التعليم مدى الحياة والتعليم المرتكز على التساؤلات وغيرها) ولكن يبقى مصطلح التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد المصطلحي الأكثر انتشارا (الهادي ،2005 : 77).

فعرف التعليم المحاسبي عن بعد بأنه "عبارة عن تقديم المادة التعليمية عبر كافة الوسائل الالكترونية المعنية في عملية التعليم والتعلم كالحاسوب الالي وشبكاته او الهاتف الجوال (المحمول) وغيرها "(Bahlis,2002 :1)، او هي طريقة لتقديم البرامج التعليمية للطلاب متخطية حوجز الزمان والمكان ومعتمدة في ذلك على تكنلوجيا المعلومات والاتصالات (Baomin, 2003: 37) .

ان من مميزات استخدام التعليم عن بعد او التعليم الالكتروني والتي ذكرتها بعض الدراسات هي :-

- ❖ تنمية مهارات الطلبة الذاتية للتعامل مع تقنيات المعلومات اثناء الدراسة، والاستفادة منها فيما بعد عند مزاولة العمل المحاسبي (رشوان 2018 : 10) .
- ❖ ملاءمة ومرونة أوقات الدراسة ومكانها .
- ❖ إمكانية الوصول الى عدد اكبر من الافراد المتباعدين جغرافيا في المجتمع.
- ❖ قلة التكاليف المادية للطالب فضلا عن عدم إضاعة الوقت وتوفيره لعدم التنقل بالذهاب الى الجامعة .
- ❖ الابتعاد عن التلقين وتطوير مهارات التعلم الذاتي للطلبة.
- ❖ حل مناسب وقت الازمات لمشكلة التعليم واغلاق المؤسسات التعليمية بشكل قصري.
- ❖ حل مشكلة الندرة للمدرسين في بعض التخصصات (الحنيطي ,2020 : 3).

وللوصول الى الاحترافية في استخدامه فأن هناك عدة مقومات للاستمرار هي :

- توفير الإمكانيات التكنولوجية.
- اعداد وتهيئة أساتذة المحاسبة.
- تجهيز وتهيئة الطلبة.
- التغيير في بعض المناهج والوسائل التعليمية لتلائم التعليم الالكتروني.
- بالإضافة الى تغطية احتياجات وانماط التعلم المختلفة والتي هي أربعة أنماط : السمعي والبصري والحركي ونمط التعلم بالقراءة والكتابة (الخطيب ,2020 :7).

ويمكن القول ان التعليم المحاسبي عن بعد والتعليم المحاسبي الالكتروني يواجه العديد من الصعوبات، منها الحاجة الى بنية تحتية من ناحية توفر أجهزة حاسوب وسرعة عالية في خدمة الانترنت وان تطبيقهما يتطلب تكلفة عالية جدا، وأيضا الحاجة الى وجود متخصصين لإدارته، فهو نظام غير بسيط ويحتاج الى دراسة وذكاء في عمليتي التنفيذ والتطبيق، كما ان هناك صعوبة في التقييم والحكم على مستوى الطلبة، فضلا عن انه يخفض مستوى الابداع في الإجابة في الامتحانات لكون الطالب يتعامل مع البرامج نفسها وليس هناك مجال لمناقشة الإجابة.

وبنفس الوقت له العديد من الجوانب الإيجابية ، متمثلة في سهولة وسرعة التواصل بين المعلم والطالب حتى خارج أوقات الدوام الرسمي، وذلك لتوفر العديد من وسائل التواصل الفوري عن بعد، فضلا عن توفر المادة التعلمية وبالإمكان مراجعتها في أي وقت طيلة اليوم وكافة أيام الأسبوع، مما يساعد الكثير من الطلبة على ترتيب وقت دراستهم، وبالإمكان القيام بأعمال أخرى الى جانب الدراسة كالالتحاق بعمل او دورات او غيرها، إذ انه ليس هناك تقييد بالمكان والزمان فيها.

لذلك من الضروري الاهتمام والتركيز على تحديث عملية التعليم تكنلوجياً واعداد وتهيئة الكوادر التدريسية على استخدامه، بالإضافة الى تجهيز المؤسسات التعليمية بالوسائل التكنلوجيا، فأصبح استخدام التعليم الالكتروني ضرورة في عملية التعليم المحاسبي لتأهيل المحاسب بأهم المهارات المحاسبية تقنياً وتكنلوجياً لتلائم متطلبات التوظيف الجديدة.

وفي نهاية هذا المبحث يمكن القول ان التعليم المحاسبي يعد الرافد الأساس في تزويد سوق العمل من قطاع عام وخاص بالمحاسبين الاكفاء المؤهلين والمتدربين لمواجهة المتطلبات والمساهمة في تحقيق اهداف المؤسسات الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى فأن التعليم المحاسبي يواجه العديد من التحديات من ابرزها هي تحديات تكنلوجية وتمويلية وأيضا تحديات الاهتمام بالكم على حساب النوع وان هذه التحديات يمكن التغلب عليها من خلال تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية التي يهتم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي بإصدارها وفقا لمتطلبات البيئة المعاصرة، وعليه فأن المبحث الثاني خصص لدراسة معايير التعليم المحاسبي ومعرفة اهم متطلبات ومعوقات تطبيقها.

المبحث الثاني

معايير التعليم المحاسبي الدولية ومتطلباتها

يسعى هذا المبحث الى الوقوف على مفهوم معايير التعليم المحاسبي الدولية ووجهات النظر المطروحة حول معوقات ومتطلبات تطبيقها مع عرض تفصيلي لما تضمنته تلك المعايير والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلالها، والذي يمكن توضيحها من خلال فقراته.

(1.2.2) نبذة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB)

ان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي ينبثق منه مجلس معايير التعليم المحاسبي عبارة عن منظمة مهنية معنية بمهنة المحاسبة وليس هناك منظمة محاسبية أخرى في العالم تحظى بمثل الدعم الذي يحظى به الاتحاد الدولي للمحاسبين، إذ بدأ الاتحاد نشاطه عام 1977 بعدد أعضاء يبلغ 63 عضواً من 51 دولة، ليضم حاليا اكثر من 175 هيئة عضوة ومنتسبة من 130 دولة من جميع انحاء العالم، وان هذا الاتحاد يضم في عضويته العديد من الهيئات من بينها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبين القانونين (ACCA) وغيرها من الهيئات (مارية, 2017 :133).

ان الاتحاد الدولي للمحاسبين بعد فترة وجيزة من تأسيسه قام بإنشاء اربع لجان هي :-

- لجنة التعليم.
- لجنة الاخلاقيات.
- لجنة ممارسة التدقيق الدولية.
- لجنة المحاسبة الإدارية.

ثم بعدها تطورت لتصبح مجالس.

- مجلس معايير التعليم المحاسب الدولي.
- مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.
- مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وكان جُل اهتمامها هو اصدار المعايير الدولية إلزامية بعد ان كانت موجهة لإصدار إرشادات غير الزامية للهيئات العضوة بالاتحاد الدولي للمحاسبين، وكان ذلك نتيجة للإصلاحات التي توجه بها الاتحاد الدولي

للمحاسبين، فتم انشاء مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB) خلال شهر نوفمبر من العام 2003 (David, & Others, 2012 : 744)، ليحل هذا المجلس محل لجنة التعليم ابتداءً من سنة 2005 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2013 :6)، ان هذا المجلس يعد الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن اصدار المعايير الدولية فهو مجلس مستقل مهمته الأساسية وضع المعايير وتوجيه عملية تعليم المحاسبين المهنين لخدمة المصلحة العامة، إذ يضم ثمانية عشر عضوا هم رئيس المجلس ونائب الرئيس وستة عشر عضوا متطوعا من مختلف انحاء العالم (صوشه ,2018 :14).

ان مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي يقوم بإصدار ثلاثة اصدارات والشكل ادناه يوضح تلك الإصدارات :-

الشكل (2)

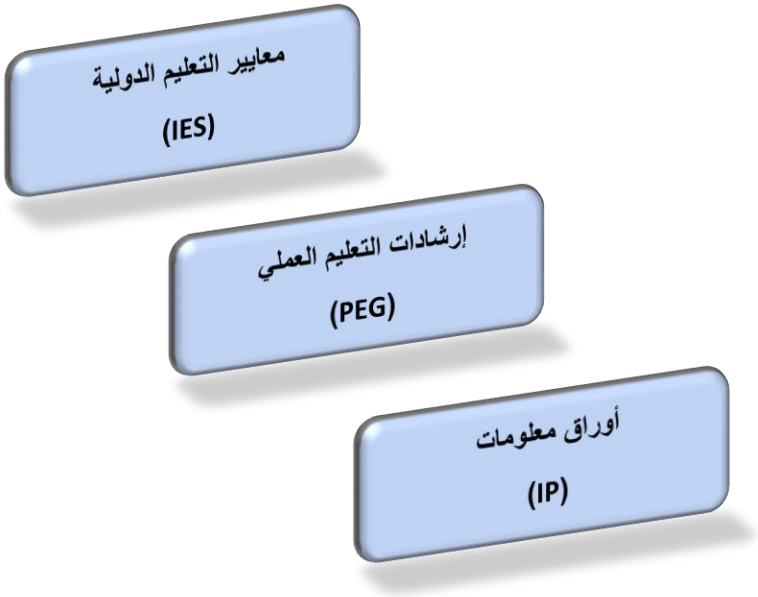

إصدارات مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي

تهدف هذه الإصدارات الى الالتزام بالمهام الآتية :

- **(IES)** معايير التعليم المحاسبي الدولية (وصف الممارسات الجيدة).

- **(PEG)** المساعدة على تنفيذ هذه الممارسات الجيدة وتوفير قواعد توجيهية للوصول اليها ويتم استخدام الأمثلة على "افضل الممارسات" في العالم.

- **(IP)** لتعزيز النقاش في قضايا التعليم والتنمية التي لها تأثير على مهنة المحاسبة ، من خلال تقديمها لاستنتاجات او وصف حالات ذات صلة (العزاوي واخرون 2018 :12) .

ومما تقدم يتضح ان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) يسعيان الى تقوية وتعزيز التعليم المحاسبي وبالتالي مهنة المحاسبة دوليا من خلال اصدار معايير مهنية ذات جودة عالية وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية الدولية ، فمعايير التعليم المحاسبي تؤكد على المهارات المهنية والقيم والأخلاق واسس القبول مما يزيد من كفاءة مهنة المحاسبة عالميا ومما يسهم في زيادة ثقة الجمهور بتلك المهنة.

(2.2.2) تعاريف معايير التعليم المحاسبي الدولية

ان معايير التعليم المحاسبي الدولية جاءت لتوفر أساساً مرجعيا للمقارنة ولتحقيق التقارب الدولي ومن ثم تسهيل عملية انتقال المحاسبين المهنيين على المستوى الدولي (صوشه, 2018 :273)، لذا تم وضع هذه المعايير لتحقيق تطور مهني اولي وتطور مهني مستمر بمستويات جودة مرضية، ان هذه المعايير تصف الممارسات الجيدة للتعليم المحاسبي، وهناك العديد من التنوع على الصعيد الدولي والذي يعترف به مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) مثل :- (الفرا, 31:2018)

1- التنوع الثقافي وتنوع اللغة وكذلك النظم القانونية والاجتماعية.

2- تنوع أدوار الأداء المحاسبي المهني.

كما ان (IAESB) يقر بأن معايير التعليم المحاسبي يتم تنفيذها من قبل الأعضاء بعدة طرائق وذلك باختيار نوع من أنواع التعليم والتطوير فقط وتحديد الطريقة المثلى لتنفيذ تلك المعايير.

ان تعريف المعيار بشكل عام هو مقياس يتم من خلاله قياس شيء معين، من خلال مقارنة المعيار بالأداء الفعلي فاذا كان هناك توافق فهذا يدل على ان الأداء جيد، اما العكس فانه يدل على ان الأداء غير جيد، وفي هذه الحالة لابد من مراجعة الخطط واجراء التحسينات (محمد، ومحمود, 2020 :104)، فتكون المعايير عامة بمثابة المرشد الأساس لقياس الاحداث والظروف وترشيد الممارسات (لطفي, 2004 :371)، فلا يمكن تخيل الحياة وانتظامها وتطورها من دون وجود أي من هذه المعايير سواء كانت طبيعية او وضعية او إلهية (المبروك, 2005 :60).

اما معايير التعليم المحاسبي الدولية فلا تخرج عن هذا المفهوم ، فتعرف بانها "معايير التطبيق الجيد المقبول على نحو عام في تعليم المحاسبين المهنيين وتطوير أدائهم، اذ تضع هذه المعايير العناصر الأساسية لمحتوى التعليم وعمليته" (فرج ، وونيسي 2019 :17)، وأيضا تعرف معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES) بانها عبارة عن قواعد وارشادات عامة تساعد في عملية توحيد الممارسات في التعليم المحاسبي (الفكي ,2014 :118).

ومن ذلك يمكن القول ان معايير التعليم المحاسبي تمثل " مقياس او نموذج أساس يهدف لوضع الطريقة السليمة للتطبيق الجيد والتأكيد على مستوى مناسب من التعليم المحاسبي لتوفير الأساس الضروري في الدخول الى عالم الممارسة المهنية ، فالحصول على مستوى مناسب من التعليم يوفر الأساس الضروري في اكتساب معارف ومهارات وقيم أخلاقية لازمة في ممارسة المهنة، وان هذه المعايير تتمتع باعتراف وقبول دولي لكونها صادرة عن مجلس معايير التعليم الدولي (IEASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)".

(3.2.2) أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية

أهمية المعايير بصورة عامة تكمن في انها تؤدي دورا مهما في حياة الانسان فمن الصعب تخيل الحياة وانتظامها وتطورها دون معايير سواء كانت معايير طبيعية او وضعية او غيرها، فأن أهمية وجود معايير للتعليم المحاسبي تتمثل في كونها تعزز من صحة وموضوعية مخرجات المحاسبية، ذلك ان موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها الا في حالة وجود اطار متكامل يحكم عملية التطبيق، وان عملية تطوير المناهج المحاسبية تمثل ضرورة ملحة للتأقلم من متطلبات الممارسة المهنية، وإزاء عملية التطوير هذه لابد من وجود معايير علمية مهنية محددة ومتفق عليها يمكن الرجوع اليها في هذه العملية.

وتبرز أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية في كونها تعمل على :- (الجليلي ، وذنون 2010 :4)، (معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين ,2006 :4-3)

1- خدمة المصلحة العامة من خلال التقدم الواسع لتطبيق وتطوير الممارسات المحاسبية الجيدة مما يؤدي الى معايير منسقة ومنسجمة.

2- اصدار سلسلة من البيانات التي تعكس التطبيق والممارسة الجيدة لتعليم وتطوير المحاسبة المهنية قبل التأهيل وبعده.

3- تعزيز المنافسة الدولية بشأن القضايا البارزة ذات العلاقة بتعليم المحاسبين.

4- خلق علامات لأغراض المقارنة والمطابقة مع نشاطات الاتحاد الدولي للمحاسبين.

5- وضع عناصر أساسية من المتوقع ان تحتوي عليها برامج التعليم والتطوير، ومن الممكن ان تحظى هذه العناصر باعتراف وقبول وتطبيق دولي.

كما يمكن تلخيص أهمية معايير التعليم الدولية للمحاسبين فيما يأتي :- (فرج، وونيسي ,2019 :18)، (البنك الدولي في عمان 2014 :9)

- تخفيض وتقليل الاختلافات الدولية فيما يخص التأهيل وعمل المحاسب المهني.
- تسهيل ودعم حرية انتقال المحاسبين المهنيين على المستوى العالمي.
- توفير معايير ومراجع دولية يمكن الرجوع اليها لقياس مدى الالتزام من قبل المؤسسات التعليمية بمتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية لقياس كفاءة المخرجات.
- تطوير عملية التعليم المحاسبي بالشكل الذي يتماشى مع التغيرات التي ترافق المهنة.

لذلك فأن أهمية وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي تأتي من حاجة الجمهور للثقة في مهنة المحاسبة فوجود المعايير يضمن مخرجات تعليمية على مستوى عالٍ من التأهيل وغيابها يؤدي الى اختلاف في الأسس التعليمية والذي ينعكس سلبا على المخرجات، مما يؤدي الى ضعف الثقة في خريجي المحاسبة وبالتالي في مهنة المحاسبة.

(4.2.2) أهداف معايير التعليم المحاسبي الدولية

ان مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي يقوم بإصدار المعايير للمساهمة في اعداد وتأهيل وتطور الكفاءات المحاسبية وامدادهم بأنواع من المعارف والمهارات المطلوبة لشغل الوظائف المحاسبية، ومن هنا تبرز عدة اهداف هي :- (IAESB, 2015 :6)

1- الوصول الى قدرٍ عالٍ من التأهيل والكفاءة الفنية والمهنية اللازمة للمخرجات التعليمية.

2- توحيد الأسس التعليمية التي تتبعها المؤسسات التعليمية في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) او التي تسعى إلى الانضمام اليه.

3- المساعدة في تعزيز نوعية المخرجات مما يؤدي الى تعزيز الثقة في خريجي المحاسبة عموما ومن ثم في مهنة المحاسبة خصوصا.

كما يمكن الإشارة الى عدة اهداف أخرى تتمثل في الآتي :- (فرج ، ونيسي ,2019 :19)

- ✓ اعداد طلبة قادرة على النجاح في الاعمال والوظائف المهنية وتنمية وعيهم بواجباتهم ومسؤولياتهم .
- ✓ اعداد كفاءات قادرة على التكيف مع الواقع العام.
- ✓ اعداد باحثين لهم القدرة على مواجهة المشاكل العلمية وعلاجها.
- ✓ المساهمة في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، عن طريق اعداد مخرجات مؤهلة وقادرة على تقديم المعلومات الملائمة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

(5.2.2) عرض محتوى معايير التعليم المحاسبي الدولية

تتناول هذه المعايير مبادئ التعليم والتطوير المحاسبي المهني فهي تصف الممارسات الجيدة لما يجب ان يكون عليه التعليم والتطوير المحاسبي، وان هذه المعايير تم تعديلها وتطويرها من قبل الأعضاء في لجنة معايير التعليم المحاسبي الدولية، والجدول الاتي يوضح معايير التعليم المحاسبي الدولية قبل وبعد التعديل :

الجدول (2)

معايير التعليم المحاسبي قبل وبعد التعديل

المعايير قبل التعديل (إصدار 2005)		المعايير بعد التعديل (إصدار 2005-2020)	
IES	موضوع المعيار	IES	موضوع المعيار
1	متطلبات الدخول في برامج التعليم المحاسبي	1	متطلبات الدخول في برامج التعليم المحاسبي
2	مكونات برنامج التعليم المحاسبي المهني	2	التطوير المهني الاولي (الكفاءة الفنية)
3	المهارات المهنية والتعليم العام	3	التطوير المهني الاولي (المهارات المهنية)
4	القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية	4	التطوير المهني الاولي (القيم

			والأخلاق والاتجاهات المهنية)
5	متطلبات الخبرة العملية	5	متطلبات الخبرة العملية
6	تقييم القدرات والكفاءة المهنية	6	التطوير المهني الاولي (تقييم الكفاءة المهنية)
7	التطوير المهني المستمر	7	التطوير المهني المستمر – التعلم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة
8	متطلبات الكفاءة المهنية للمراجع المهني	8	التطوير المهني لمراجع الحسابات عن مهمة المراجعة للقوائم المالية

ان لكل معيار اهدافاً ومتطلبات معينة يجب على الجهات المسؤولة السعي إلى تحقيقها لمواكبة البلدان الرائدة في هذا المجال، ومن هنا سيتم استعراض كل معيار والهدف الرئيس منه كما في الجدول الآتي :

الجدول (3)

جدول اهداف معايير التعليم المحاسبي الدولية

رمز المعيار	عنوان المعيار	تاريخ الصدور	هدف المعيار
IES1	متطلبات الدخول لبرامج التعليم المحاسبي	2014	هدف هذا المعيار وضع متطلبات الدخول لبرنامج المحاسبة والتأكد من خلفية معينة للمقبولين في برنامج التعليم المحاسبي التي تضمن تحقيق النجاح .
IES2	التطوير المهني الاولي (الكفاءة الفنية)	2015	يهدف الى وصف لمتطلبات المعرفة وكفاءة المرشحين للعمل ويتضمن : 1- مواضيع المعرفة المحاسبية والمالية : - المحاسبة المالية واعداد التقارير - المحاسبة الإدارية والرقابة - الاعمال والقانون التجاري - المالية والإدارة المالية - الضرائب - القيم والأخلاق المهنية - التدقيق والتأكيد

			2- مواضيع المعرفة المتعلقة بالأعمال : حيث يجب ان تتضمن المواضيع الآتية :اقتصاد ، بيئة الاعمال التجارية ، اخلاقيات الاعمال التجارية ، الأساليب الكمية ، حوكمة الشركات ، السلوك التنظيمي ، الاعمال التجارية ، إدارة وضع القرار الاستراتيجي ، الاعمال التجارية ، الدولية والعولمة . 3- مواضيع العولمة المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات : المواد الدراسية يجب ان تشمل المعارف العامة لتكنلوجيا المعلومات .
IES3	التطوير المهني الاولي (المهارات المهنية)	2015	وتشمل : 1- المهارات الذهنية Intellectual Skills وهذه المهارات تساعد المحاسب المهني على : - حل المشكلات - اتخاذ القرارات - الحكم الجيد للحالات التنظيمية المعقدة. 2- المهارات الشخصية Personal Skills -تتعلق بمواقف وسلوك المحاسبين المهنيين - ان تطور هذه المهارات يساعد على وتحسين شخصية المحاسب وتحقيق الالتزام بالتطور الذاتي المستمر . 3- مهارات التواصل Interpersonal and Communication Skills ان مهارات الاتصال تساعد المحاسب على : - العمل مع الاخرين من اجل الصالح العام للوحدة الاقتصادية

			- القدرة على تلقي ونقل المعلومات - القدرة على اتخاذ القرارات الفعالة 4- مهارات إدارية Organizational and Business Management Skills وتساعد هذه المهارات على : - التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع - إدارة الموارد وصنع القرار - القيادة وحكم المهنية - القدرة على التنظيم وتفويض المهام .
IES4	التطوير المهني الاولي (القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية)	2015	يهدف هذا المعيار الى : - دفع الطلبة نحو النفع العام - التعلم المستمر - احترام القوانين والتشريعات - المسؤولية الاجتماعية - تعليم الاخلاقيات بوصفها مادة دراسية ومواضيع وطرائق واليات تدريسها .
IES5	متطلبات الخبرة العلمية	2015	يهدف هذا المعيار الى ان الخريجين لديهم من الخبرة والمراجعة العملية لممارسة المهنة وتوفير مناهجها واليات الرقابة والاشراف عليها .
IES6	التطوير المهني الاولي (تقييم الكفاءة المهنية)	2015	يهدف الى : - توفير تقييم نهائي لجميع الخريجين قبل عملية تأهيلهم كمحاسبين مهنين من خلال اختبار المعرفة النظرية والتطبيق العملي للمعرفة وان من يستوفون الكفاءات أولئك فقط من يسمح لهم بممارسة المهنة وذلك لحماية المصلحة العامة ومصداقية مهنة المحاسبة - المسؤولية لضمان ان المحاسبين المحترفين لديهم اختصاص متوقع منهم من قبل ارباب العمل والجمهور بشكل عام

			- ان التقييم ليس نهاية المطاف ، لأن المحاسبين المهنيين يجب عليهم الاستمرار والحفاظ على الكفاءة المهنية .
IES7	التطوير المهني المستمر – التعلم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة	2015	يهدف هذا المعيار هو : وضع معايير لتطوير الكفاءة للمحاسبين المهنيين واستمرار التعلم لمواكبة جميع التغيرات في مهنة المحاسبة وعالم التكنلوجيا .
IES8	التطوير المهني لمراجع عن مهمة المراجعة للقوائم المالية	2015	هدف هذا المعيار هو : التركيز المطلوب لبناء مخرجات تعليمية وكفايات ، وان المدقق يجب ان يكون لديه معرفة كافية بمعايير ومهارات التدقيق إضافة الى تطبيق اخلاقيات المهنة وخبرة عملية محددة .

*المصدر (معايير التعليم المحاسبي الدولية للمحاسبين المهنيين ، 2006)

وفيما يلي شرح تفصيلي لمعايير لتعليم المحاسبي الدولية :

IES 1 متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي

ان هذا المعيار يضع شروط للقبول لبرنامج التعليم المحاسبي المهني ، وان الغاية من هذا المعيار هو لضمان ان الطلاب الذين سيصبحون محاسبين مهنيين ان تكون لديهم خلفية تعليمية تضمن لهم تحقيق النجاح خلال الدراسات وما بعدها، ولهذا فأن بعض الهيئات قد تضع شروط معينة للطلبة الراغبين في الانخراط في برنامجها للتعليم المحاسبي، إذ انه يُعتقد ان هذه الشروط هي لضمان جودة المهنة والحفاظ عليها وتطويرها، وان جودة المهنة لا تتم اذا كان الافراد المقبولون في برنامج التعليم ليسو على استعداد لتلبية المعايير الموجودة في المهنة، وان على جميع الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) محاولة استقطاب افضل نوعية من المدخلات للدراسة في قسم المحاسبة، وان شروط القبول هي الخطوة الأولى في هذه العملية، وان هذه الشروط تتضمن خلفية عن البيئة الاقتصادية والتشريعية وإدارة الاعمال والمعرفة الأساسية والتعلم المتوقع اكتسابه من قبل المحاسب (وليد واخرون 2018 :13).

IES 2 التطوير المهني الاولي (الكفاءة الفنية)

ان هذا المعيار يهتم بمضمون ومحتوى برامج التعليم المحاسبي والاهتمام منصب حول طبيعة المعارف الواجب تقديمها من قبل برامج التعليم المحاسبي لطلابها (زريقات، والعزام ,2014 :11)، فهو يصف المحتوى المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي الواجب على الخريجين اكتسابها ليكونوا خريجين مهنيين، لذلك هناك ثلاث مجاميع تحتوي على عدد من المقاييس التي يجب على طالب تخصص المحاسبة دراستها وهي : (دغفل، ونصيرة, 2018 :15).

المجموعة الأولى : تتمثل بالمحاسبة والمالية وفروع المعرفة ذات العلاقة بها، وهي تمثل القاعدة النظرية والاساس الجوهري الفني الذي يساعد الطالب على زيادة مهارته المعرفية والادراكية اذا ما احسن دراستها واستيعابها ، بالإضافة الى زيادة قدرته على التحليل والانتقاد والاستفسار والبحث لاكتشاف أماكن ومواضع المعلومات اللازمة وتحصيلها وتنظيمها.

المجموعة الثانية : فهي تخص المقاييس المتعلقة بالمعرفة التنظيمية والقدرة على التعرف على المشاكل وحلها بالإضافة الى تحليل المخاطر والقدرة على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية .

المجموعة الثالثة : فهي تشمل المعرفة بتكنلوجيا المعلومات وفروعها التي يجب على المحاسب معرفتها، فحسب هذا المعيار يجب ان يكون الطالب مكتسباً للقدرة على استخدام تكنلوجيا المعلومات وتنظيمها في حل مشاكل الاعمال والمحاسبة.

IES 3 التطوير المهني الاولي (المهارات المهنية)

يختص هذا المعيار بالمهارات الواجب تضمينها في برامج التعليم المحاسبي التي من شأنها تمكين الطالب مستقبلا من الاستفادة من مهارته في سوق العمل والاستعداد للتعامل مع المشاكل والحالات اليومية التي تواجه ممارسي مهنة المحاسبة، وان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قام بتقسيم هذه المهارات على خمس مجاميع هي : مهارات شخصية (كمواقف وسلوك المحاسبين المهنيين والالتزام بالتطور الذاتي المستمر)، مهارات فكرية(حل المشاكل واتخاذ القرارات) ، مهارات إدارية (إدارة الموارد وصنع القرار)، مهارات وظائفية ومهارات التواصل والاتصال (القدرة على تلقي ونقل المعلومات) (زريقات ، والعزام :112 ,2014) .

IES 4 التطوير المهني الاولي (القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية)

يتناول المعيار القيم والأخلاق المهنية التي يجب ان تتضمنها برامج التعليم المحاسبي والتي يجب ان يتحلى بها ممارسو مهنة المحاسبة، فيهتم هذا المعيار ويركز على ضمان بأن الأشخاص المرشحين بوصفهم محاسبين قد تم تزويدهم بالقيم والأخلاق والمواقف المهنية وعدم الخروج خارج القيم والعادات والتقاليد المتعارف عليها في العمل او المهنة لتأدية وظائفهم بشكل مهني (بوعزرية ، ولندار 2017 :14).

ان ما قدمه مجلس معايير التعليم المحاسبي (IAESB) من وصف لأخلاق المحاسبين يرتبط بشكل مباشر برسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) التي تهدف إلى تطوير مهنة المحاسبة ، لذا يجب ان تبدأ بشكل مباشر بتعليم المحاسب وان هذه الاخلاقيات يجب ان يعد المحاسب جزءاً من التعلم مدى الحياة للقضاء على السلوكيات غير الأخلاقية وفشل الشركات والاحتيال، ومن بين هذه القيم التي نص عليها المعيار: الأمانة، المصداقية، النزاهة، السرية، الشفافية، والموضوعية (جمعة, 2015: 76) (الذنيبات ,2012 :42).

IES 5 متطلبات الخبرة العملية

ان هذا المعيار يؤكد على ضرورة وجود برامج التأهيل المسبق الخاصة بالمحاسبين المهنيين، وان هذا المعيار قائم على أساس ان على الأشخاص المرشحين بان يكونوا محاسبين مؤهلين اكمال ثلاث سنوات كحد ادنى من الخبرة قبل تلقي المصادقة الكاملة لاكتساب القدرة على حل المسائل العملية وتطبيق المعارف النظرية والفنية ، بالإضافة الى تطوير المهارات الإدارية والتنظيمية التي تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع واتخاذ القرارات ، والقدرة على القيادة والحكم في ظل وجود التعارضات والمشاكل، وكذلك القدرة على التنظيم ونقل توجيهات الوحدة الاقتصادية وغيرها ، فكل هذه المعارف حسب المعيار يتم تعلمها في فترة محددة ، لذا ينص هذا المعيار على ضرورة وضع الطلاب في بيئة مناسبة وتحت قيادة مناسبة تضعهم في مواجهة التحديات وتوفير الفرص لتطوير مهاراتهم المهنية ، وبهذا تكون الفرصة متاحة لهم للتدريب العملي واكتساب الخبرة العملية ، ولكن يجب ان يكون هذا التدريب تحت اشراف مدرب كفوء للتأكد من اكتساب المتخرج للمهارات بطريقة سليمة (دغفل، نصيرة ,2018 :17) .

IES 6 التطوير المهني الاولي (تقييم الكفاءة المهنية)

يهتم هذا المعيار بآليات تقييم الكفاءات المهنية لمدخلات برامج التعليم المحاسبي لضمان قدرتهم على أداء متطلبات مهنة المحاسبة اليومية (زريقات ، والعزام 2014 :112)، لذا فان هذا المعيار يركز على التقييم النهائي لمدى توفر المتطلبات اللازمة من خريج المحاسبة المهني من معارف نظرية وعملية، وان هذا المعيار يتطلب وجود عملية مناسبة لتقييم الخريج من ناحية الكفاءة المهنية، وان احد العناصر المطلوبة لتلك العملية هو اجراء اختبار نهائي من قبل هيئة مهنية محاسبية او جهة تنظيمية مختصة، لكن هذه العملية بالرغم من انها طريقة مناسبة لتقييم الخريجين الا انها مكلفة ومعقدة لكونها تتطلب مشاركة عدد كبير من الأشخاص المؤهلين ليكونوا ممتحنين ومراجعين ومصححين، ولهذا وجد بديلان اخران لهذه العملية : (بوعزرية ، ولندار ,2017 :15)

البديل الأول : يتمثل في انضمام الهيئة المحاسبية المنشأة حديثا الى هيئة محاسبية قائمة ، لاستخدام بعض اختباراتها، ويمكنها إضافة أوراق محلية في الجوانب التي توجد بها اختلافات كالضرائب والقانون.

اما البديل الثاني : فهو قيام الهيئة المهنية بجمع قدرتها مع قدرات واحدة او اكثر من هيئات محاسبية أخرى بالدول المجاورة، لكي تسهم مجتمعة بتطوير وإدارة اختبارات مشتركة، فيساعد هذان البديلان بتحقيق تخفيض في التكلفة.

IES 7 التطوير المهني المستمر - التعلم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة

يسعى هذا المعيار الى تقديم إرشادات حول متطلبات واليات التطوير المهني لمدخلات برامج التعليم المحاسبي، إذ نص هذا المعيار على ان التغيرات تسير على نحو متسارع من ناحية المهارات والمعارف المطلوبة من المحاسبين المهنيين، لذا فأن الهيئات المحاسبية المهنية يقع على عاتقها مسؤولية فيما اذا كان المحاسبون يواصلون باستمرار تطوير قدراتهم ام لا ومدى المحافظة عليها بالشكل الذي يمكنهم من العمل بالكفاءة المطلوبة لتأدية دورهم المهني. وان التطوير المهني يعد خطوة مهمة واساسية للمحافظة على مصداقية المحاسبين رغم التغيرات الحاصلة في بيئة العمل، وبالتالي يدعو هذا المعيار للقيام بنشاطات التطوير المهني المستمر بشكل قابل للقياس والتحقق، وتكون ملائمة للعمل الذي يقوم به مهما كان الأسلوب الذي تستخدمه الهيئة في التطوير المهني المستمر. اذ ان الخطة الابتدائية حسب هذا المعيار هي في الترويج لمدى أهمية التطوير المهني المستمر، وذلك للتشجيع عليه مع استخدام المراقبة عليهم لاكتشاف حالات عدم الالتزام واتباع ذلك بالعقوبات المناسبة لها (العزاوي ، واخرون ,2018 :19).

IES 8 التطوير المهني لمراجع الحسابات عن مهمة المراجعة للقوائم المالية

يضع هذا المعيار متطلبات الكفاءة لمراقبي الحسابات المهنيين، بما في ذلك الذين يعملون ضمن بيئات وصناعات محددة، ان الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تحتاج الى وضع سياسات وإجراءات معينة تسمح لأعضائها بالوفاء بمتطلبات هذا النظام قبل توليهم دور خبير في التدقيق والمراجعة، تتقاسم الهيئات الأعضاء والاتحاد الدولي للمحاسبين ومنظمات مراجعة الحسابات وغيرهم مسؤولية تطوير وتقييم كفاءة المدققين (Kostadinovski,et al, 2014,6) ، لذا فان هذا المعيار يتضمن مقاييس معينة لتأهيل المدقق فتكون على النحو الآتي : (كحيط ، واحمد ,2016 :361).

- تطبيق مهارات تحليلية وإصدار احكام مهنية.

- استخدام صيغ مناسبة من التكنلوجيا، إضافة الى التقيد بمنهجية معينة.

- ان يكون من فريق من المهنيين ممن يتمتعون بمهارات إدارية.

- الالتزام بكل المعايير التقنية كمعايير التدقيق الدولية ومعايير رقابة الجودة الدولية ومعايير المحاسبة الحكومية الدولية وغيرها.

- الالتزام بمعايير اخلاقيات المهنة.

(6.2.2) متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية

ان وجود معايير التعليم المحاسبي وتوحيدها على الصعيد العالمي يسهم في إزالة الغموض والتناقض في عمل المحاسبين في مختلف دول العالم وذلك لكونهم خضعوا لمعايير واحدة ومفاهيم واحدة، إذ ان مفهوم التوحيد الدولي بصفة عامة هو جعل الشيء واحداً اي التماثل والتطابق وعدم التباين، فالتوحيد المحاسبي هو عملية الانسجام والتناسق للممارسات المحاسبية في بلدان مختلفة من العالم ، وتقليل مجالات الاختلاف وتقريب تلك الأنظمة المختلفة من بعضها بعض (فتيحة ,2011 :56).

ولأجل هذا التوحيد مع معايير التعليم المحاسبية الدولية فهناك نوعان من المتطلبات : متطلبات خاصة ومتطلبات عامة :

1- المتطلبات الخاصة

المتطلبات الخاصة هي متطلبات كل معيار على حدة، إذ ان لكل معيار متطلباته الخاصة وهي ما يأتي :- (صوشة ,2018 :115-47).

أولاً : متطلبات IES 1

يهتم هذا المعيار بمتطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي ويحتاج في تطبيقه إلى المطالب الآتية :

المتطلب الأول : على الهيئات المهنية والجامعات ان تحرص على ان تكون فرصة الالتحاق ببرامجها للتعليم المحاسبي متاحة فقط للأفراد ذوي الحظوظ والمؤشرات المعقولة لإكمالها بنجاح، مع وجود مرونة في ذلك وعدم المبالغة في التشديد في متطلباتها بالإضافة الى عدم المبالغة في هذه المتطلبات وان يكون الهدف دائما هو في استيعاب برامج التعليم المحاسبي لجميع الافراد ذوي الفرص الأقوى للنجاح به.

المتطلب الثاني : على الهيئات المهنية شرح وتوضيح الأساس وراء اختيارها لهذه المتطلبات لدخول برامجها للتعليم المحاسبي، بحيث يوجه هذا التوضيح والشرح لمختلف الأطراف ذات العلاقة والافراد الراغبين في مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة.

المتطلب الثالث : على الهيئات المهنية الإعلان عن متطلبات الدخول لبرامجها للتعليم المحاسبي من خلال موقعها الالكتروني وما تقدمه من منشورات مطبوعة، وان تتسم هذه المعلومات بالوضوح والدقة وان تشمل معلومات أساسية (كتحديد المؤهلات العلمية المطلوبة، المتطلبات التكنلوجيا للتعليم كبرامج الحاسوب)، ومعلومات إضافية (كتحديد الالتزامات الزمنية للبرنامج ، توضيح عن فرص العمل المتاحة للفرد عند اكماله البرنامج التعليمي بنجاح وتقديم الاحصائيات الداعمة لذلك).

ثانياً : متطلبات IES 2

اعتمد مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) على مدخل مخرجات التعليم عند تحديده لمحتوى معاييره ، ويعد إلزاماً تبني هذا المدخل عند تصميم وتنفيذ برامج التعليم المحاسبي ، فمدخل المخرجات هو ما يتوقع من الطالب معرفته او القدرة على عمله بعد اكماله لمقرر دراسي معين ، ليصف الإنجاز المتوقع من المتعلم بعدة مجالات فنية ومهارية.

ان هذا المعيار متعلق بالكفاءة الفنية للمحاسب إذ تمثل "قدرته على تطبيق المعارف المهنية لأداء دوره وفقا لما حددته المعايير"، ان مخرجات التعليم لهذا المعيار تشمل :

الجدول (4)

مخرجات التعليم المتعلقة بالكفاءة الفنية IES 2

مجالات الكفاءة	مخرجات التعليم
1. المحاسبة المالية واعداد التقارير	- تطبيق المبادئ على المعاملات وغيرها من الاحداث . - تطبيق IFRS او غيرها من المعايير ذات العلاقة بالعمليات والاحداث. - تقيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد التقارير المالية . - تفسير القوائم المالية والايضاحات ذات الصلة . - تفسير التقارير التي تحتوي على بيانات غير مالية كتقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة .
2. المحاسبة الإدارية	- دعم التقنيات لدعم عمليات صناعة القرارات الإدارية ، بما فيها تكلفة المنتج ، تحليل الانحرافات ، إدارة المخزون ، اعداد الموازنات والتنبؤ . - تحليل البيانات المالية وغير المالية لتقديم معلومات ملائمة لصنع القرارات الإدارية . - تقيم أداء المنتجات وقطاعات الاعمال . - تطبيق التقنيات الكمية المناسبة لتحليل سلوك التكلفة . - اعداد التقارير لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية ، بما فيها تقارير التخطيط واعداد الموازنات ، إدارة التكلفة ، رقابة الجودة ، قياس الأداء والمقارنة المرجعية .
3. التمويل والإدارة المالية	- مقارنة مصادر التمويل المتاحة ، بما فيها التمويل البنكي ، الأدوات المالية ، السندات والأسهم ، الأسواق المالية . - تقيم مناسبة المكونات المستخدمة لحساب تكلفة رأس مال المنظمة . - تطبيق تقنيات اعداد الموازنة الرأسمالية عند تقديم قرارات الاستثمار الرأسمالي . - تحليل التدفقات النقدية واحتياجات رأس المال العامل للمنظمات . - تحليل الموقف المالي الحالي والمستقبلي للمنظمة باستخدام التقنيات المناسبة ، بما فيها تحليل النسب ، تحليل الاتجاه وتحليل التدفقات النقدية . - شرح مداخل (السوق ، الأصول ، الدخل) المستخدمة في الاستثمار ، تخطيط الاعمال ، الإدارة المالية طويلة الاجل .
4. الضرائب	- شرح الامتثال للضرائب المحلية ومتطلبات الإيداع . - شرح الاختلاف بين التخطيط الضريبي ، الاعفاء الضريبي والتهرب الضريبي . - تحليل المواضيع الضريبية المتعلقة بالمعاملات الدولية غير المعقدة . - اعداد حسابات الضرائب المباشرة وغير المباشرة للأفراد والمنظمات .
5. المراجعة وخدمات التأكيد	- وصف اهداف ومراحل القيام بمراجعة القوائم المالية . - تقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ، واثرها على استراتيجية المراجعة .

	- شرح العناصر الأساسية لخدمات التأكيد ، والمعايير المطبقة ذات الصلة بهذه الخدمات . - تطبيق معايير المراجعة الملائمة ، والقوانين واللوائح ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية . - تطبيق الأساليب الكمية المستخدمة في عمليات المراجعة .
6. الحوكمة ، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية	- شرح مبادئ الحوكمة الرشيدة ، بما فيها حقوق ومسؤوليات الملاك ، المستثمرون ، المسؤولين عن الإدارة ، يشرح دور أصحاب المصالح في تحقيق متطلبات الحوكمة ، الشفافية والافصاح . - تحليل المخاطر والفرص للمنظمة باستخدام هيكل لإدارة المخاطر . - تحليل مكونات هيكل الحوكمة للمنظمة . - تحليل مكونات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية .
7. القانون التجاري	- شرح القانون واللوائح التي تحكم عمل المنظمات بأشكالها القانونية المختلفة . - شرح القوانين واللوائح المطبقة بالبيئة التي يعمل بها المحاسبون المهنيون .
8. تكنلوجيا المعلومات	- استخدام تكنلوجيا المعلومات لدعم اتخاذ القرارات من خلال تحليل الاعمال . - شرح كيف تسهم تكنلوجيا المعلومات في تحليل البيانات وصناعة القرارات . - تحليل مدى كفاية ضوابط تكنلوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيق ذات العلاقة .
9. الاعمال والبيئة التنظيمية	- وصف بيئة المنظمة : القوى الاقتصادية ، القانونية ، السياسية ، الاجتماعية ، الدولية والثقافية . - تحديد ملامح العولمة بما فيها دور الشركات متعددة الجنسية ، التجارة الالكترونية والأسواق الناشئة . - تحليل جوانب البيئة العالمية التي تؤثر على التجارة والتمويل الدولي .
10. الاقتصاد	- وصف المبادئ الأساسية للاقتصاد الجزئي والكلي . - وصف تأثير التغيرات في مؤشر الاقتصاد الكلي على النشاط الاقتصادي . - شرح الأنواع المختلفة لهياكل السوق :المنافسة الكاملة ، المنافسة الاحتكارية ، احتكار القلة .
11. الإدارة واستراتيجية الاعمال	- شرح الطرق المختلفة لتنظيم المؤسسات وهيكلتها . - شرح كيفية استخدام نظريات السلوك التنظيمي لتعزيز أداء الفرد وفريق العمل والمنظمة . - تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن ان تؤثر على استراتيجية المنظمة . - شرح هدف واهمية مختلف المجالات التشغيلية والوظيفية في المنظمة . - شرح العمليات التي يمكن استخدامها لتنفيذ استراتيجية المنظمة .

ونلاحظ ان المجلس من خلال معياره الثاني اكد على ان التطوير الفني للمحاسبين المرشحين لا يتم فقط من خلال مخرجات تعلم ذات صلة مباشرة بمجال اختصاصهم المحاسبي وانما من خلال مخرجات تعلم ذات صلة بعدد من المجالات كالإدارة والحوكمة والبيئة التنظيمية وإدارة المخاطر .

ثالثا : متطلبات IES 3

خُصص هذا المعيار للمهارات اللازمة للمحاسب المهني فالمهارات المطلوبة من خلال هذا المعيار هي "المهارات الذهنية والاجتماعية والشخصية والتنظيمية التي يقوم المحاسب المهني بدمجها مع الكفاءة الفنية والقيم والأخلاق والمواقف المهنية من اجل اظهار الكفاءة المهنية".

ان مخرجات التعليم تتضح وكما في الجدول التالي :

الجدول (5)

مخرجات التعليم المتعلقة بالمهارات المهنية IES 3

مجالات الكفاءة	مخرجات التعليم
1. المهارات الذهنية	- تقيم المعلومات من مصادر وجهات نظر متنوعة من خلال القيام بـ: البحث والتحليل والتجميع . - تطبيق الحكم المهني بما فيه تحديد وتقييم البدائل للتوصل الى استنتاجات على درجة عالية من الموضوعية تأخذ بعين الاعتبار كل الاحداث والظروف ذات الصلة . - تطبيق الاستدلال والتعليل ، التحليل الانتقادي والتفكير الإبداعي لحل المشاكل . - تحديد متى يحتاج للتشاور مع الاختصاصين لحل المشاكل والتوصل لاستنتاجات. - اقتراح الحلول للمشاكل متعددة الجوانب .
2. المهارات الاجتماعية والاتصالية	- عرض التعاون ، والعمل في فريق من اجل تحقيق اهداف المنظمة . - التواصل بوضوح وبدقة عند عرضه ومناقشته لتقريره الرسمي وغير الرسمي الشفهي والكتابي . - تطبيق تقنيات الاستماع الجيد والمقابلة الفعالة . - تطبيق مهارات التفاوض للوصول الى الحلول والاتفاقيات . - تطبيق مهارات التشاور من اجل تقليل الصراعات او فضها وحل المشاكل وزيادة الفرص . - اظهار الوعي للاختلافات الثقافية واللغوية في جميع الاتصالات .
3. المهارات	- اظهر التزاما بالتعليم المستمر .

الشخصية	- توقع التحديات ويخطط للحلول الممكنة . - تطبيق الشك المهني من خلال الاستفسار والتقييم النقدي لكل المعلومات . - ادارة الوقت والموارد للوفاء بالالتزامات المهنية . - وضع معايير عالية لتوجيه ومراقبة ادائه الشخصي . - التعامل مع الفرص الجديدة بعقل منفتح .
4. المهارات الإدارية والتنظيمية	- تنفيذ المهام بالتوافق مع الممارسات المتبعة للوفاء بالمواعيد المحددة . - تطبيق مهارات التفويض لتوزيع المهام . - تطبيق مهارات إدارة الافراد لتحفيز وتطوير الاخرين . - تطبيق مهارات القيادة للتأثير على الاخرين من اجل العمل نحو تحقيق اهداف المنظمة. - مراجعة اعماله واعمال مرؤوسيه لتحديد ما اذا كانت متوافقة مع معايير الجودة للمنظمة .

ان اختلاف هذا المعيار بالإصدار بعد التعديل هو انه يتضمن أربع مهارات بدلاً من خمس في إصداره السابق والاختلاف في المهارات الوظيفية غير الموجودة في الإصدار الحالي والتي تم تناولها ضمن المعيار الثاني للكفاءة الفنية حيث يتبين ان المهارات التي يتضمنها هذا المعيار هي للمساهمة في اكساب الطالب القدرة على حل المشاكل التي تواجهه واتخاذ القرارات وتحسين شخصية المحاسب والزامه بالتطور الذاتي المستمر فضلا عن اكسابه المهارات التي تؤدي الى افضل النتائج من خلال ما متاح من موارد مادية وبشرية وايضاً اكسابه لمهارة التعامل مع الآخرين لتحقيق المصلحة العامة للوحدة الاقتصادية.

رابعا : متطلبات IES 4

ان هذا المعيار يهتم بالقيم والأخلاق لممارسي مهنة المحاسبة ، فالقيم والأخلاق والمواقف المهنية هي المكون الثالث بعد الكفاءة الفنية ومكون المهارات المهنية، وتمثل مخرجات التعليم لها من خلال الجدول التالي :

الجدول (6)

مخرجات التعليم المرتبطة بالقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية IES 4

مجالات الكفاءة	مخرجات التعليم
1. الشك والحكم المهني	- تطبيق استجوابا عقليا انتقاديا من اجل تقييم المعلومات المالية وغيرها من البيانات ذات العلاقة . - تحديد ويقيم البدائل للتوصل الى استنتاجات معللة بشكل جيد ، ومبنية على كل الاحداث والظروف ذات العلاقة .
2. المبادئ الأخلاقية	- تحديد القضايا الأخلاقية ويحدد متى يطبق المبادئ الأخلاقية . - تحديد المسارات البديلة للعمل ، والعواقب الأخلاقية لكل منها . - شرح طبيعة الاخلاق ، ويشرح مزايا وعيوب المدخل القائم على القواعد / المبادئ للأخلاق . - تطبيق المبادئ الأخلاقية الأساسية : النزاهة ، الموضوعية ، الكفاءة المهنية ، العناية المهنية ، السلوك المهني والسرية . - تطبيق المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بالسلوك المهني بالتوافق مع المعايير (معايير المراجعة ومعايير المحاسبة وغيرها) .
3. الالتزام بمصلحة الجمهور	- شرح دور الاخلاق في علاقتها مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية . - شرح دور الاخلاق في علاقتها مع الاعمال ومع الحوكمة الرشيدة . - تحليل العلاقة المتبادلة بين الاخلاق والقانون بما فيها : القانون ، اللوائح ومصلحة الجمهور.

في هذا المعيار يشير الى الشك والحكم المهني فالشك المهني هو نزعة تتضمن عقلا متسائلاً والحذر المستمر بشأن الحالات التي قد تحتوي او تشير الى تحريفات بسبب خطأ او غش، اما الحكم المهني فهو التدريب والمعرفة والخبرة ذات الصلة بالمحاسبة والمراجعة والقواعد الأخلاقية لاتخاذ قرارات ذات خلفية معرفية بشأن مسارات العمل المناسبة لظروف المراجعة وهذان المصطلحان يشملان مختلف المحاسبين وهي غير مختصة بالمراجعين فقط ، اما المبادئ الأخلاقية فأنها تتطلب اطاراً مفاهيمياً للقيم والأخلاق والمواقف المهنية، اما الالتزام بمصلحة الجمهور فقد وضح المجلس بأن الجمهور هم جميع الافراد والجماعات لكون مهنة المحاسبة تؤثر بطرائق مباشرة وغير مباشرة على كل اطراف المجتمع، لذلك فأن مسؤولية المحاسب لا تقتصر على العميل او صاحب العمل فقط بل يجب ان تشمل مسؤوليته اتجاه مصلحة الجمهور كله.

خامسا : متطلبات IES 5

حدد هذا المعيار المتطلبات الواجبة للحصول على الخبرة العملية المناسبة لتطوير كفاءة المحاسب المهني المرشح وهي ما يأتي :

المتطلب الأول : ضرورة اكمال المحاسب المهني المرشح لفترة الخبرة العملية قبل اكماله مرحلة التطوير الاولي ، وتشمل هذه الفترة بالاتي :

- تزويده بالمعرفة والفهم المرتبطة ببيئة تقديمه لخدمته من ناحية كيفية سير العمل وغيرها.

- تمكينه من ربط العمل المحاسبي بغيره من وظائف الوحدة الاقتصادية.

- تمكينه من تطوير المهارات والقيم والأخلاق من خلال مواجهته لمواقف حقيقية.

- تطويره بمستويات متدرجة للمسؤولية تحت اشراف مناسب.

المتطلب الثاني : حرص الهيئات المهنية ان يكون ما تطلبه من خبرة علمية من المحاسبين المرشحين "كافيا" وتمكينهم من اظهار الكفاءة الفنية والمهارات المهنية والقيم والأخلاق، والمقصود بالكفاية هنا هو ان الخبرة العلمية تكون مزيج بين المعرفة والتطبيق، العمق والاتساع والدمج لمواد من مجالات مختلفة على مجموعة من الحالات او السياقات، وتحقيق الكفاية يكون أيضاً من خلال الربط بين الخبرة العملية وبرنامج التعليم المحاسبي خلال مرحلة التطوير الاولي، وذلك بتدريب المحاسب المرشح على موضوع معين يتطلب منه اظهار مستوى معين من المعرفة بخصوص هذا الموضوع ، ويعد خطوة سابقة من خلال برنامج التعليم المحاسبي.

المتطلب الثالث : يرتبط هذا المطلب يرتبط بوجوب تسجيل وتوثيق الخبرة العلمية للمحاسب المرشح وتوافقها مع الشكل المحدد من قبلها مع تطلبها تأكيد هذه الخبرة بأدلة قابلة للتحقق منها، ويكون الدليل القابل للتحقق دليلاً موضوعياً قابلاً للإثبات ومحتفظاً به في شكل كتابي او الكتروني، وهذين المطلبان الهدف منهما هو عملية رقابية لمدى تلبية الخبرة المحققة للمواصفات الملائمة المطلوبة.

المتطلب الرابع : ان تتم فترة الخبرة العملية وتنفيذها تحت اشراف مشرف يمكنه من الحصول على خبرة علمية كافية وتفي باحتياجاته التطويرية.

سادسا : متطلبات IES 6

خُصص هذا المعيار لتقييم الكفاءة المهنية للمحاسبين المرشحين، وهذا المتطلبات هي :

المتطلب الأول : ضرورة التحقق في نهاية مرحلة التطوير الاولي للكفاءة المهنية المطلوبة وذلك بهدف :

- تمكين المحاسبين المرشحين من اظهار قدرتهم على الالتزام تجاه خدمة جميع الأطراف ذات العلاقة.

- حماية مصلحة الجمهور وتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة.

المتطلب الثاني : يتعلق هذا المطلب بوجوب الحرص على تحقيق مستويات عالية من الثبات والصدق والعدالة والشفافية والكفاية فيما تصممه وتنفذه من أنشطة تقييمية، إذ ان الثبات يشير الى نفس النتيجة في ظل نفس الظروف.

والصدق بأشكاله المتعددة كالصدق الظاهري وصدق المحتوى وصدق التنبؤ، في حين ان العدالة أي ان يكون التقييم عادلا وغير متحيز، والشفافية هو ان يكون ذا شفافية عندما يتم الإفصاح العلني عن التفاصيل المرتبطة به، اما الكفاية، فيمتاز بالكفاية اذا كان يحقق توازنا بين الاتساع والعمق وبين المعرفة والتطبيق.

المتطلب الثالث : يجب ان يتم الاعتماد في تقييم الكفاءة المهنية للمحاسبين المرشحين على ادلة قابلة للتحقق منها مثل :-

- المخرجات المسجلة المرتبطة بالنجاح المحقق بالاختبارات المنفذة.

- تسجيل الإنجاز المحقق خلال فترة الخبرة العملية للمحاسبين المرشحين.

سابعا : متطلبات IES 7

يختص هذا المعيار بالتطوير المهني المستمر، أي التعلم مدى الحياة، ولكي يتم الالتزام من قبل المحاسبين المهنيين فهناك عدة متطلبات وهي :

المتطلب الأول : مطالبة الهيئات المهنية بزيادة التزام أعضائها من المحاسبين المهنيين بأنشطة التطوير المستمر، من خلال قيامها بالترويج لأهمية هذه الأنشطة واهمية الالتزام بها، والعمل والتعاون مع مستخدمي المحاسبين المهنيين، من اجل زيادة وتوسيع الأهمية المعطاة من قبلهم لأنشطة التطوير المهني المستمر.

المتطلب الثاني : مطالبة الهيئات المهنية بتسهيل عملية وصول المحاسبين الى الفرص والموارد المتاحة للتطوير المهني المستمر، ويكون ذلك من خلال التقديم المباشر لبرامج التطوير المهني المستمر الملائمة للمحاسبين المهنيين او قيامها بتسهيل وصولهم الى برامج مقدمة من اطراف أخرى غيرها، وتقديم بعض الأدوات للمحاسبين المهنيين لمساعدتهم على تخطيط انشطتهم للتطوير المهني المستمر مثل :

- تقديم خرائط للكفاءة المطلوبة من المحاسبين المهنيين لتكون مرجعا يقيم على أساسه المحاسب المهني كفاءته ويحدد احتياجاته للتطوير.
- تقديم نماذج لخطة تعلم وتوفير إرشادات تساعدهم في تحديد فجوة الكفاءة لديهم.

المتطلب الثالث : يتوجب على الهيئات المهنية مطالبة أعضائها من المحاسبين المهنيين باستخدام أنشطة للتطوير المهني المستمر بشكل يناسب ادوارهم ومسؤولياتهم ، ولقيام الهيئات بمتابعة مدى الالتزام، وعليها تحديد عمليتان هما :

- القياس : لأجل قياس مدى التزام أعضائها يتوجب عليها الاختيار بين ثلاثة مداخل :

- المدخل القائم على المخرجات (كالنشر لمقال مهني او نتائج مشروع بحثي او شهادة للتخصص او شهادات أخرى غيرها).
- المدخل القائم على المدخلات (كتحديد الوقت المطلوب استغراقه في أنشطة مناسبة للتعلم او تحديد وحدات التعلم وغيرها).
- مدخل المزيج (تطبيق متطلبات كلا المدخلين).

- الرقابة : ان تحديد عملية القياس وحدها غير كافية وانما يجب ان تقترن بتنفيذ عملية رقابية منظمة للمتابعة والتحقق من الالتزام ، وهذا يتطلب من المحاسب تصريح حول استيفائهم متطلبات التطوير المهني المستمر، وادلة تؤكد تحقيق الكفاءات المستهدفة والمحافظة عليها او تطويرها.

المتطلب الرابع : يتم تحديد عقوبات مناسبة للمحاسبين المهنيين في حال عدم امتثالهم لعملية التطوير المهني المستمر، وقد تشمل هذه العقوبات النشر العلني لأسماء المحاسبين المهنيين الذين لم يمتثلوا لمتطلبات التطوير المهني المستمر او سحب رخصة الممارسة منهم.

ثامنا : متطلبات IES 8

المعيار IES 8 هو مكمل للمعيار IES 7 المعني بالتطوير المهني المستمر، ولكن هذه المرة لفئة أخرى من المحاسبين المهنيين وهم الشركاء المسؤولون عن مراجعة القوائم المالية، فتمثل مخرجات التعليم لهذا المعيار وكما في الجدول ادناه :

الجدول (7)

مخرجات التعليم المتعلقة بالكفاءة المهنية لمراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية IES 8

مجالات الكفاءة	مخرجات التعليم
الكفاءة الفنية	
1. المراجعة	- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهامة بوصفها جزءاً من استراتيجية المراجعة . - تقيم فيما اذا كانت عملية المراجعة قد نفذت ووثقت بالتوافق مع معايير المراجعة المطبقة . - تقيم الردود تجاه مخاطر التحريف الهامة . - تطوير رأي مراجعة مناسب ، وتقارير المراجعة ذات العلاقة .
2. المحاسبة المالية والتقارير	- تقيم فيما اذا كانت الوحدة الاقتصادية المراجعة قد اعدت من جميع النواحي الجوهرية البيانات المالية وفقا لإطار اعداد التقارير المالية المعمول بها وللمتطلبات القانونية . - تقيم العرض العادل للبيانات المالية بالنسبة لطبيعة الاعمال التجارية ، بيئة العمل وقدرة المنشأة على الاستمرار . - تقيم الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن المعاملات والاحداث ضمن القوائم المالية وفقا لإطار اعداد التقارير المالية المعمول بها وللمتطلبات القانونية . - تقيم الاحكام والتقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة ، بما فيها تقديرات القيمة العادلة .
3. الحوكمة وإدارة المخاطر	- تقيم هياكل حوكمة الشركات ، وعمليات تقييم المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بوصفها جزءاً من استراتيجية المراجعة .
4. بيئة الاعمال	- تحليل الصناعة ذات العلاقة والتنظيم وغيرها من العوامل الخارجية بما فيها السوق والمنافسة وتكنلوجيا المنتج والمتطلبات البيئية .
5. الضرائب	- تقيم الإجراءات المتبعة لمعالجة مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية فيما يتعلق بالضرائب وتأثير نتائج هذه الإجراءات على استراتيجية المراجعة .
6. تكنلوجيا المعلومات	- تقيم بيئة تكنلوجيا المعلومات لتحديد الضوابط ذات الصلة بالبيانات المالية ، وتحديد تأثير ذلك على استراتيجية المراجعة .
7. القوانين	- تقيم عدم الامتثال او الاشتباه فيه فيما يرتبط بالقوانين واللوائح لتحديد اثر ذلك على

واللوائح التجارية	استراتيجية المراجعة .
8. المالية والإدارة المالية	- تقيم مختلف مصادر التمويل المتاحة للوحدة الاقتصادية والأدوات المالية المستخدمة من طرفها ، لتحديد تأثير ذلك على استراتيجية المراجعة . - تقيم التدفق النقدي ، الموازنات والتنبؤات للوحدة الاقتصادية ، وكذلك متطلبات رأس المال العامل لتحديد تأثير ذلك على استراتيجية المراجعة .
المهارات المهنية	
1. المهارات الذهنية	- يحل مسائل المراجعة باستخدام التحقيق ، التفكير المنطقي ، والتحليل النقدي للنظر في البدائل وتحليل النتائج .
2. المهارات الاجتماعية والاتصالية	- يتواصل بشكل فعال ومناسب مع فريق العمل ، الإدارة والقائمين على إدارة الوحدة الاقتصادية . - يحل عند الضرورة مسائل المراجعة من خلال تبادل الأفكار والتشاور الفعال .
3. المهارات الشخصية	- يشجع ويتبنى التعليم المستمر مدى الحياة . - يتصرف ويعمل بوصفه قدوة لفريق عملية المراجعة . - يقدم التوجيه والاشراف لفريق عملية المراجعة .
4. المهارات التنظيمية	- يقيم فيما اذا كان لفريق العمل الموضوعية والكفاءة المناسبة للقيام بعملية المراجعة . - يدير عمليات التدقيق من خلال توفير القيادة وإدارة المشاريع لفريق العمل .
القيم والأخلاق والمواقف المهنية	
1. الالتزام بمصلحة الجمهور	- يعزز جودة المراجعة في جميع الأنشطة مع التركيز والاهتمام على حماية مصلحة الجمهور .
2. الحكم والشك المهني	- يطبق الشك والحكم المهني في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ، وفي التوصل الى استنتاجات يبني رأيه على أساسها .
3. المبادئ الاخلاقية	- يطبق المبادئ الأخلاقية في سياق المراجعة كـ: النزاهة ، الموضوعية ، العناية الواجبة ، السرية ، الكفاءة المهنية والسلوك المهني ، ويحدد الحلول المناسبة للمشاكل الأخلاقية . - يقيم ويواجه التهديدات التي يمكن ان تحدث اثناء عملية التدقيق للموضوعية والاستقلالية. - يحمي المعلومات السرية للوحدة الاقتصادية بالتوافق مع مسؤولياته الأخلاقية ومع المتطلبات القانونية ذات العلاقة .

ان هذا المعيار قد الزم الهيئات المهنية بمطالبة أعضائها ممن يقوم بدور مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية بما يأتي :

- المحافظة على كفاءتهم من خلال استيفائهم لمخرجات التعليم المحددة بالمعيار.

- تنفيذ أنشطة التطوير المهني المستمر للمحافظة على كفاءتهم المهنية وتطويرها.

2- متطلبات عامة

وهي متطلبات للتوافق وتوحيد معايير التعليم المحاسبي تشمل نوعين : (الججاوي، نور, 2018 :10-9)

- متطلبات التوافق :

ويقصد بمتطلبات التوافق هو ما يجب القيام به من اجل تهيئة واعداد البيئة المحلية من جامعات ومدارس وغيرها لإعداد خريجين قادرين على مواكبة التطبيقات العلمية للمعايير المحاسبية الدولية وما يرافقها من متطلبات لتطبيق هذه المعايير، وبالتالي ينتج خريجاً معداً اعداداً جيداً وبالمواصفات المناسبة وكأنه يعمل في بيئة دولية، أي اندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية ، لذا فأن متطلبات التوافق تمثل ما يأتي :

أولا : إعادة النظر في المناهج الدراسية المحلية بشكل عام ، بحيث تكون متوافقة ومنسجمة مع المناهج الدراسية الدولية من خلال الاستعانة بمناهج جامعات عالمية متفوقة في هذا المجال.

ثانيا : إعادة النظر في مفردات ومواضيع لكل مادة على حدة ، بحيث يكون فيها الجانب النظري متناسقاً مع الجانب العملي.

ثالثا : لتحقيق الفقرتين أعلاه لابد من تهيئة الكادر التدريسي وتعريفهم واطلاعهم بشكل تفصيلي على المعايير المحاسبة الدولية للتعليم المحاسبي وطرق تطبيقها لكي يقوموا بنقل تلك الخبرات الى طلابهم.

رابعا : محاولة تحديث الكتب والمناهج بما يتلاءم ومتغيرات المعايير المحاسبية الدولية للتعليم المحاسبي.

خامسا : الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيقها للمعايير.

سادسا : اصدار معايير وقرارات محلية تتناسب وتتوافق مع المعايير الدولية.

سابعا : ان يكون لدى الوزارة والمسؤولين خطة تهدف الى التوافق مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، وتقوم بتطبيقها على الجامعات تباعاً.

ثامنا : ان يتم تحديد الفرق بين المعايير الدولية للتعليم المحاسبي وبين ما مطبق حاليا ودراسة هذا الفرق واستبداله اذا كانت الظروف تسمح بذلك.

- متطلبات التطبيق :

ان متطلبات التوافق تمثل الجانب النظري اما متطلبات التطبيق فهي تمثل الجانب العملي من اجل تحقيق التوافق الدولي والاندماج مع البيئة الدولية، وتعني متطلبات التطبيق ما يجب على الجمعيات المهنية والمؤسسات المعنية بمهنة المحاسبة وكذلك مكاتب التدقيق والشركات وغيرها ان تقوم به، لأجل تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، وفي ضوء ما تقدم يمكن معرفة متطلبات التطبيق بما يأتي :

أولا : ان تقوم الجمعيات المهنية بدورات تخصصية عن كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتعليم المحاسبي.

ثانيا : ان تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر كل ما يتعلق بالمعايير وطرائق تطبيقها.

ثالثا : تقوم مكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات بأشراك العاملين لديها بدورات تطويرية خاصة بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتعليم المحاسبي.

رابعا : ان تقوم الشركات والوحدات الاقتصادية المختلفة بأشراك العاملين لديها بدورات تطويرية تخصصية عن هذا المجال.

(7.2.2) معوقات تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية

هناك عدة معوقات وصعوبات تواجه تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، والتي جاءت بعدة دراسات وتم تناولها من عدة جهات وهي ما يأتي :-

1- صعوبات تتعلق بالتدريس وأعضاء هيأة التدريس (العبيدي، مصباح ,2020 :449)

- مستوى الأساتذة.
- مدى توفر برامج التدريب للتدريسين بقسم المحاسبة على مستوى الجامعة.
- العبء التدريسي وعدد المحاضرات للكوادر التدريسية.
- خبرة الأساتذة بالجانب العملي للمحاسبة.
- درجة عدم ممانعة الأساتذة في تغيير أساليب تدريسهم.
- مدى تناسب مكافأة الكوادر التدريسية عن جودة التدريس العالية والبحوث المقدمة.

2- صعوبات تتعلق بالطلبة (قمبر, 2017 :511-510)

- عدد الطلاب في القسم الواحد.
- مدى اهتمام الطلبة بدراسة قسم المحاسبة.
- مدى مقاومة الطلبة لتغيير طرق التدريس.
- مستوى التحصيل التعليمي لطلبة قسم المحاسبة بمرحلة الدراسة الثانوية.
- الطرق التقليدية للتقييم ومدى قدرتها على تقييم مستوى الطلبة.

3- صعوبات تتعلق بالتعاون بين مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي (أبو غالية واخرون , 2017 :129)

- مدى التواصل بين التعليم المحاسبي الجامعي ومهنة المحاسبة.
- مدى وجود علاقة بين الجامعات والمنظمات والمؤسسات المحلية من عدمه.
- مدى وجود الحاجة او الطلب على المحاسبة في البيئة العراقية ومستوى ضغطها تجاه تطوير التعليم المحاسبي الجامعي.

4- صعوبات أخرى (محمد واخرون 2019 :115)

- مدى اهتمام إدارة الجامعات بالتعليم المحاسبي والدعم والاهتمام تجاه تطويره.
- مدى توفر المكتبات المجهزة بالكتب والمصادر.
- مدى توفر التمويل المناسب ومحدوديته.
- عدم ادراك الدور المهم لمهنة المحاسبة من قبل المجتمع.
- تدني مستوى التعليم بصفة عامة فضلا عن قلة الوظائف المتاحة.

فضلا عن هذه المعوقات سابقة الذكر ، فقد تم أيضا التطرق الى معوقات أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهي :- (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ,2013 :23-19).

- قلة توفر الكتب المحاسبية المترجمة او المحلية إذ ان حاجز اللغة يحول دون حضور الحلقات الدراسية والمؤتمرات على الصعيد الدولي .

- الافتقار الى التنسيق بين وزارة التعليم العالي ومنظمات المحاسبة المهنية ، فعدم وجود التنسيق لبرامج التعليم الجامعي مع المؤهلات المهنية والتنظيم المهني يؤدي الى حالة من التضارب في المتطلبات التي يجب تلبيتها وحالة من الفجوة بين خريجي الجامعات والمهارات المطلوبة لسوق العمل .
- الافتقار الى المعرفة الكافية بمعايير التعليم المحاسبي الدولية ومتطلباتها.

وخلال ما سبق يمكن القول ان هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، ولكن بالتعاون بين المسؤولين عن اعداد البرامج المحاسبية والمنظمات والهيئات المهنية من خلال المناقشات والوصول الى الحلول المناسبة الناجعة التي من شأنها ان تؤدي الى تذليل تلك العقبات والعمل على تطبيق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي لمواكبة التعليم على المستوى العالمي والتي سيقع على الجامعات العراقية مهمة تطبيقها ومعالجة وتذليل العقبات التي تحول دون تطبيقها، وهذا ما سيتم التطرق اليه في المبحث الثالث من هذا البحث.

المبحث الثالث

دور الجامعات العراقية والمعاهد المهنية في تطوير التعليم المحاسبي

يسعى هذا المبحث الى إعطاء لمحة عامة عن التعليم الجامعي في العراق وتوضيح واقع التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية وكيفية الانضمام والالتحاق لدراسة هذا القسم بالإضافة الى مناهج التعليم المحاسبي وطرق تحسين فاعلية التعليم لمحاسبي في العراق، وكما يلي :-

(1.3.2) واقع التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية

ان قسم المحاسبة هو احد الأقسام العلمية المتخصصة والاساسية في كليات الإدارة والاقتصاد، اذ يسعى هذا القسم في برامجه الى ان تكون مخرجاته اكثر ارتباطاً بخصائص المجتمع وملبياً لحاجاته وأهدافه، وان تتضمن برامجه النظرة الشمولية بما يتناسب مع تطور الخريج والتطورات الحديثة ، فضلا عن جوانب تطبيقية وعملية تعزز برنامج تأهيل واعداد المحاسب ليكون قادراً على المساهمة في خدمة قطاعات الاعمال (العاني ، والراوي 2007 :42).

لقد ظهر التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لأول مرة في جامعة بغداد 1973 وقدمت درجة علمية في إدارة الاعمال مع تركيز المحاسبة، اما قسم المحاسبة فظهر لأول مرة في البلاد في جامعة البصرة عام 1985 ، وبعد ذلك قامت جامعة بغداد بتأسيس قسم محاسبة ايضاً عام 1986، واليوم يمتلك العراق 19 جامعة حكومية من غير الجامعات الخاصة التي تقدم درجة البكالوريوس في علوم المحاسبة، بهدف استيعاب الاهتمام بهذه المادة.

تقدم الجامعات برنامج التعليم المحاسبي من خلال نوعين من الدراسة (صباحي ومسائي)، برنامج الدراسة الصباحي هو الأكثر تقليدية، من حيث انه يقبل الطلاب عن طريق القبول المركزي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم الطلبات الرسمية، ويكون الاساس هو المعدل التراكمي للنجاح الذي احرزه عند انتهاء مرحلة الدراسة الثانوية، وفي حالة القبول يتم ترشيح الأسماء للجامعات المعنية.

اما الدراسة المسائية فتوفر للطالب الذي لم يتم قبوله رسمياً بالقبول المركزي للدراسة الصباحية فرصة لدراسة المواد ذاتها ، وحضور المقررات التي يدرسها الأساتذة لطلبة الدراسة الصباحية، بالإضافة الى اجراء الامتحانات ذاتها.

ولوحظ في الآونة الأخيرة ان عدد طلاب المحاسبة قد ازداد بشكل كبير ومتسارع في الجامعات العراقية، الا ان الجدير بالذكر هو ان مستويات سعة الجامعات ومواردها لم يطرأ عليها تغيير يذكر، اذ ان معدل

الطلاب في الفصل الواحد يبلغ اكثر من 50 طالب في معظم الجامعات ، ويعد هذا المعدل مرتفعاً جداً بالمقارنة مع الجامعات الأخرى في المنطقة (www.jauiraq.org/documents/1841/Iraq).

ان الدراسة المحاسبية على مستوى البكالوريوس في العراق تتميز بما يأتي :-

- عدد سنوات الدراسة في هذه المرحلة اربع سنوات تتضمن مواد دراسية محاسبية وأخرى مواد مساعدة ويتدرج مجموع المواد المحاسبية تصاعدياً خلال فترات الدراسة.
- يقبل في هذه الدراسة خريجو الثانوية للفرعين العلمي والادبي بالإضافة الى العشرة الأوائل من خريجي المعاهد الفنية قسم المحاسبة وكذلك خريجو اعداديات التجارة .
- يتم تدريس المواد من قبل أساتذة حاملي شهادة الماجستير او الدكتوراه .
- تنتهي الدراسة بمنح الخريج شهادة بكالوريوس تؤهله لمزاولة العمل في المجال المحاسبي، إذ يتم تعيين خريج قسم المحاسبة بوظائف مالية وتدقيقية في دوائر الدولة والقطاع الخاص. بالإضافة الى الدراسات الاكاديمية العليا ماجستير ودكتوراه محاسبة والدراسات المهنية دبلوم مراقبة حسابات وتدقيق ومراقبة الحسابات (المعاضيدي واخرون, 2005: 105-106) .

يمكن القول ان واقع التعليم المحاسبي في العراق يبدأ بعد الدراسة الثانوية للفرعين العلمي والادبي وان خريجي هذين الفرعين ليس لديهم أي المام مسبق بالمحاسبة، لذلك فأن اختيارهم لهذا القسم يكون على الاغلب معتمداً على مشورة من شخص ما او بسبب طريقة القبول وعدم قدرته على اكمال الدراسة في الفروع الأخرى او اية عوامل أخرى، كذلك يقتصر التعليم المحاسبي في العراق على المرحلة الجامعية فقط، أي ان الطلبة بعد تخرجهم ليس بمقدورهم الحصول على المساعدة من احد في ممارستهم العملية للتعلم المحاسبي الذي تم تلقيهم له اثناء الدراسة في مرحلتهم الجامعية، أي تنقطع صلة الطلاب بالجامعات والكليات التي تخرجوا منها.

(2.3.2) شروط وطرق الالتحاق ببرامج المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي في العراق

ان التعليم المحاسبي في العراق يمارس من الدراسة الثانوية في اعدادية التجارة، الا ان طلبة تلك الاعداديات يتخرجون ويتم توظيفهم بصفة كاتب حسابات، وليس بصفتهم محاسباً متخصصاً، ولكن العشرة الأوائل من تلك الإعدادية يمكنهم اكمال دراستهم في المعاهد والكليات ويتم تأهيلهم بصفتهم محاسبين، ولكي يتم تطوير برامج التعليم المحاسبي، يجب ان يتم وضع أسس متكاملة لقبول الطالب لدراسة المحاسبة في الجامعات بوصفها مهنة أساسية تخدم اهداف المجتمع، وكذلك شروط لتعيين الأساتذة

في تدريس تخصص معين، فسياسات القبول وتحسينها سيؤدي الى التحاق طلاب متميزين، فالمدخلات الجيدة تؤدي بالتأكيد الى مخرجات ذات كفاءة عالية بهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة (بن صالح ,2017 :213).

ان شروط الالتحاق والقبول تتمثل بالنقاط الآتية :-

- الحصول على شهادة الإعدادية بفرعيها العلمي والادبي بالإضافة الى المتفوقين من الفرع التجاري والمعاهد التقنية، اما الكليات الاهلية فيتم قبول الطلبة مباشرةً من دون المنافسة على نظام القبول المركزي.
- اربع سنوات هي المدة اللازمة لحصول الطالب على البكالوريوس في المحاسبة تؤهله لمزاولة العمل في المجال المحاسبي.

وترى الباحثة ان آلية القبول في مؤسسات التعليم العالي توجد فيها الكثير من نقاط الضعف منها :-

أولا : معيار القبول، إذ ان الاعتماد على معدل النجاح في الثانوية بوصفها معياراً وحيداً في تقدير انتماء الطالب للكلية او المعهد يمثل معياراً خادعاً وغير دقيق لمناسبة الطالب لكلية معينة او فرع معين، وان هذا المعيار لا يؤدي الى تطوير التخصصات بمختلف أنواعها، ولا بد من إيجاد معايير اخرى للمنافسة على مقاعد الدراسة في الكليات، تستند فيها إلى اساس استعداه الفكري والعقلي والابداعي، لضمان كفاءته فعلا في هذا التخصص الذي سيمضي سنوات في دراسته ثم سنوات تمتد طوال فترة حياته المهنية.

ثانيا : أعداد الطلاب المقبولين في الجامعات والكليات ، فمن المعروف ان هناك ضوابط تحكم عملية قبول الطلبة في أي مؤسسة جامعية، كالحجم وتصميم القاعات واعداد الطلبة لكل تدريسي وغيرها من الضوابط التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار، ولكن يبدو ان هذه الضوابط لا يتم العناية بها كثيرا في العراق باستثناء عدد محدود من جامعاتنا، فنجد ان عدد الطلبة يزداد بشكل كبير سنوياً عن الطاقة الاستيعابية لها وذلك نتيجة لإلزام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقبول كل الخريجين من المدارس الثانوية.

(3.3.2) مناهج التعليم المحاسبي في العراق

يمكن تعريف المنهاج بأنه : حلقة الوصل بين الطالب والمدرس (كيسو ,2011 : 179)، فالمنهج الدراسي هو خطة شاملة وعامة للمحتوى الذي يجب ان تقدمه الجامعة للطالب من اجل تأهيله، ويجب ان يتجسد من خلالها دور الجامعة في تطوير المجتمع وقيادته (الشجيري ,2006 : 52).

في عام 2008 اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً لتحديث المناهج المحاسبية في العراق، وخلال هذه الفترة قامت الوزارة بتأسيس عدد من اللجان والهيئات ومنها هيئة الرأي التي كانت تتألف من وزير التعليم العالي ورؤساء الجامعات العراقية، فضلا عن لجنة عمداء كليات الإدارة والاقتصاد المعنية بتنظيم التعليم والرقابة عليه في جميع الجامعات الحكومية والأهلية في العراق في كليات الإدارة والاقتصاد.

ان الهدف نحو تطوير محاسبة موحدة كان منذ بداية الثمانينات ، وتكون هذه اللجنة منبثقة عن لجنة عمداء كليات الإدارة والاقتصاد ، وفي سنوات لاحقة تلت تأسيسها قامت لجنة قطاع المحاسبة بتطوير منهج موحد لتحديد متطلبات المناهج اللازمة لجميع جامعات العراق عدا إقليم كردستان سواء كانت جامعات حكومية او أهلية والتي تقدم درجات علمية في المحاسبة ، ويترأس هذه اللجنة دكتور في المحاسبة او المالية وأيضا ان يكون عميداً لأحدى كليات الإدارة والاقتصاد .

وكل لجنة سواء لجنة عمداء كليات الإدارة والاقتصاد او لجنة قطاع المحاسبة فهي تابعة في عملها الى هيئة الرأي التي هي بمنزلة جهاز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بغداد، وقامت كل من لجنة الرأي ولجنة عمداء كليات الإدارة والاقتصاد بالموافقة على المنهج الموحد الذي اخذ مجراه عام 2010 في جميع الجامعات العراقية.

ان هذا المنهج موزع على مدار اربع سنوات ويتطلب مناهج محددة لا يمكن من دونها الحصول على الشهادة الجامعية، وتعد تلك المناهج الزامية وليست اختيارية اوان هناك مناهج وبرامج محاسبية لفئة معينة من الطلاب دون غيرهم، وهذا يعني انه خلال الأربع سنوات يتطلب من الطلبة ان يدرسوا من 8 الى 9 مواد دراسية في السنة وان يتم تدريس تلك المناهج على مدار فصلين دراسيين، أي خلال سنة دراسية كاملة وبالتالي يكون عدد المناهج الكلية يبلغ 48 منهجاً (مقرراً).

وحسب المنهج الموحد يتم الاعتماد على عدد ساعات معينة لاستكمال كل منهج ، وان الجامعات العراقية لا تستخدم نظام الساعات المعتمد لتقييم تقدم الطلبة وبلوغهم التخرج، وأن جميع الطلاب الذين يسعون إلى الحصول على شهادة البكالوريوس في المحاسبة الى دراسة المنهج ذاته، في الفترة ذاتها، وخلال السنة الدراسية ذاتها، وهكذا فأن الطالب يتقدم نحو التخرج تبعاً لعدد السنوات الدراسية وليس عدد الساعات المعتمدة. ولا يمكن لأي تدريسي ان يعدل الخطط والمناهج الا ضمن هامش نسبة 20% وهي نسبة جيدة، اما غيرها فأن الرجوع فيها بتعديل أي منهج محاسبي فيكون بموافقة لجنة قطاع المحاسبة ولجنة عمداء كليات الإدارة والاقتصاد.

ان معظم المواد تركز على الجانب النظري اكثر من مواد الجانب العملي او التطبيقي، كما ان هناك مواد ضرورية لم تكن موجودة بالمنهج (حسن ومحمد ,2008 : 187)، وقد كان (للعرداوي) نفس الرأي من لأن المناهج تكاد يكون معظمها مجرد مناهج نظرية مختلفة كثيراً عن تهيئة الطالب لحياته العملية بعد التخرج، لذلك نجد ان معظم الخريجين من كافة الكليات يتفاجؤون عند نزولهم الى سوق العمل نتيجة الفجوة الواسعة بين ما تعلموه في الجامعات وبين ما يحتاجون اليه حقا من مهارات عملية في سوق العمل، بالإضافة الى طرائق التدريس التي تقوم على أساس التلقين واملاء المعلومات وحشرها في عقل الطالب حيث ان شيوع وكثرة التلقين في تعليمنا الجامعي أدى الى ان هناك شكوى من الطلاب بأنهم حفظوا الكثير من المعلومات لكنهم نسوها بعد الامتحان مباشرةً ، فالحفظ كان لهدف النجاح والحصول على الشهادة لا لحب المعرفة والتطور الذاتي للطلبة (العرداوي ,2020) ، وان الاختلافات كبيرة بين مناهج التعليم المحاسبي اقليمياً ومناهج الجامعات العراقية (الجليلي، وذنون, 2010 :5).

لذلك يمكن القول انه ينبغي تحسين مناهج التعليم المحاسبي وتطويرها وضرورة اتباع مناهج وطرائق وأساليب تمكن الطالب من الربط بين ما تمت دراسته نظرياً وكيفية تطبيقه في ارض الواقع في الحياة العملية كدراسات الحالات او الزيارات الميدانية.

(4.3.2) تحسين فاعلية التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية

يمكن قياس كفاءة برنامج التعليم المحاسبي الجامعي بمدى قدرته على تزويد الخريجين بالمعارف والمهارات التي تؤهلهم للأداء الكفوء للعمل المحاسبي في الوقت الحالي او المستقبلي ، من خلال التوازن بين عملية اعداد الخريج وحاجات العمل من الكفاءات والمهارات المهنية اللازمة.

ويمكن تحسين فاعليته من خلال النقاط الآتية (غازي ,2020 : 11) :-

1 - الاهتمام بمدخلات التعليم المحاسبي، أي قبل البدء بالتعليم المحاسبي في الجامعات تكون هناك مناهج للتعليم التجاري في مرحلة الدراسة الثانوية ضمن مؤسسات وزارة التربية وبكافة المدارس.

2 - حسن اختيار نوعية الطلبة المقبولين في اقسام المحاسبة للدراسة الاكاديمية.

3 - ضرورة السعي من قبل مؤسسات التعليم العالي للعمل على توفير مجالات أوسع للدراسات العليا سواء دبلوماً عالياً او ماجستير او دكتوراه.

4 - الاهتمام بمستلزمات التعليم المحاسبي من خلال اعداد وتطوير مناهج الدراسة في المجال المحاسبي، ومناقشة الأفكار والمعوقات للبحوث المقدمة من قبل مختصين، وإعطاء الرأي بشأنها ومحاولة حلها وتسهيل تطبيقها.

5 - الاهتمام بمخرجات التعليم المحاسبي من خلال تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على ممارسة العمل المحاسبي، وتطوير قدراتهم واعداد برامج التدريب المستمر لهم، وتهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على القيام بالتعليم المحاسبي، لرفع مستوى الكفاءة والفاعلية للنظام.

6 - الاهتمام بالتغذية العكسية لتطوير النظام بين فترة وأخرى (الحساني واخرون ,2018 : 515-516) .

7 - تغيير اهداف التعليم بتحويلها من شكلها التقليدي الى شكل اخر يتمحور حول اعداد مخرجات تمتاز بالكفاءة والمهارات والمؤهلات التي تجعلهم قادرين على استمرار تعليم انفسهم بأنفسهم (مطر ,1998: 3).

8 - تحديد مؤهلات الأساتذة الذين سيقومون بتدريس المناهج الدراسية وتشجيع البحوث المبتكرة التي لها افاق علمية وتطبيقية جديدة وكذلك تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة البحثية في مؤتمرات دولية (كيسو ,2011 : 180).

9 – العمل على توفير قاعات تدريس مهيئة ومجهزة بالأدوات والتجهيزات اللازمة وعدد طلبة يتراوح بين 15 الى 20 طالباً (مصطفى ,2007 : 8).

من خلال هذا المبحث يمكن ان نستخلص ان الحاجة الى تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية وفق معايير التعليم المحاسبي اصبح ضرورة لا سيما بعد التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، فأصبح من الضروري تضييق الفجوة بين التعليم المحاسبي بين بلدان العالم والعراق والتعديل على الخطط والبرامج المعتمدة، واذا ما اردنا الوصول الى تطوير وتعزيز مهنة المحاسبة وزيادة فاعليتها في سوق العمل الذي ينصب في النهاية لخدمة المجتمع، فأنه يتطلب من التعليم المحاسبي مواكبة التطورات العلمية المختلفة الذي يؤدي الى مخرجات محاسبية مهنية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع في المجال المحاسبي، وان هذا التطوير يكون على أساس المطابقة مع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وعليه فأن الفصل الثالث خصص لدراسة وتحليل المناهج المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية ومدى مطابقتها لتلك المعايير، بالإضافة الى استعراض وتحليل تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال والاستفادة من خبراتها.

(5.3.2) المعاهد المهنية في العــراق

- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

يعتبر المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية من اهم المؤسسات التابعة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، والتي لها تأثير كبير من الناحية الاقتصادية والأكاديمية ، تأسس بموجب قانون تأسيس المعهد رقم 33 لسنة 1999 يشمل المعهد عدة تخصصات في المحاسبة القانونية والكلف والإدارية والمصارف والضرائب والتأمين ، وهي اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص ، اذ يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه من تاريخ الحصول عليها ، وهنالك عدة تعليمات خاصة في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بموجب رقم التشريع 147 وسنة التشريع 2002 كالاتي :-
(http://wiki.dorar-aliraq.net)

مادة 1

يهدف المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية الى اعداد متخصصين مجال :

(1) المحاسبة القانونية والرقابة المالية .

(2) محاسبة الكلف والمحاسبة الإدارية .

(3) المصارف .

(4) الضرائب .

(5) التأمين .

مادة 2

(1) يشترط للحصول على شهادة محاسب قانوني او محاسب كلف وإدارية ما يأتي :

أ- اكمال متطلبات الدراسة النظرية التي لا تقل عن 25 أسبوعا سنويا ولمدة اربع سنوات .

ب- اكمال مدة تدريب لا تقل عن 25 أسبوعا سنويا لمدة اربع سنوات وفقا للبرنامج التدريبي .

جـ- النجاح في الامتحان المهني الشامل .

د- اعداد بحث تطبيقي في مجال الاختصاص بعد اكمال الدراسة النظرية والتدريب العملي .

(2) يشترط للحصول على شهادة الدبلوم العالي في المصارف او الضرائب او التأمين ما يأتي :

أ- اكمال متطلبات الدراسة النظرية

ب- اكمال مدة تدريب لا تقل عن 12 أسبوعا سنويا لمدة سنتين وفقا للبرنامج التدريبي .

جـ- اعداد بحث تطبيقي في مجال الاختصاص بعد اكمال الدراسة النظرية والتدريب العملي .

(3) تقوم الجهات التي يجري التدريب فيها بأعلام المعهد بمدى نجاح الطالب المتدرب وذلك بتقرير سري يعد من تلك الجهات كل ثلاثة اشهر على الأقل

(4) يقوم كل من المشرف العلمي والمشرف العملي بملء استمارة التدريب الخاصة بذلك وتحديد الدرجة التي يستحقها الطالب عن مدة التدريب ، وتقديم التوصية الى عمادة المعهد في حالة نجاحه ، او إعادة التدريب جزءا او كلاً .

المادة 3

(1) للطالب بعد اجتياز السنة الثالثة في قسم الدراسات المحاسبية والسنة الأولى في قسم الدراسات المالية طلب التسجيل على البحث التطبيقي قبل نهاية الفصل الدراسي الأول .

(2) يناقش مجلس القسم مشاريع بحوث الطلبة وترفع التوصية بشأنها الى مجلس المعهد لإقرارها .

(3) يشترط في المشرف ان يكون محاسباً قانونياً او محاسب كلف وإدارية حاصلا على اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص وله ممارسة لا تقل عن اربع سنوات او استاذاً مساعداً من المشهود لهم بالكفاءة لعلمية والمهنية .

(4) تشكل لجان مناقشة البحوث من رئيس اللجنة وأعضاء لا يقل عددهم عن اثنين عدا المشرف .

مادة 4

(1) يجري لطلبة قسم الدراسات المحاسبية امتحان مهني شامل تحريري وشفوي بعد اكمال متطلبات الدراسة النظرية والتدريب العملي للسنة الرابعة من لجنة امتحانية برئاسة رئيس القسم وأربعة أعضاء من الهيئة التدريسية يكون اثنان منهم من حملة شهادة الدكتوراه في المحاسبة لا تقل مراتبهم العلمية عن أستاذ مساعد واثنان من الحاصلين على اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص ممن لهم خبرة لا تقل عن اربع سنوات .

(2) تقدم اللجنة الامتحانية تقريرا عن مستوى الطالب الى مجلس المعهد يتضمن التوصية بترشيحه للحصول على اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص او بإعادة الامتحان المهني الشامل لمرتين .

(3) اذا رشحت اللجنة الامتحانية الطالب للحصول على اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص عليه اكمال المتطلبات الأخرى للحصول على هذه الشهادة ، اما اذا اوصت اللجنة بإعادة الامتحان فعليه ان يتقدم للامتحان الشامل ثانيةً في مدة لا تزيد عن ستة اشهر .

(4) يسمح للطالب بإعادة الامتحان للمرة الثالثة بناءً على توصية اللجنة الامتحانية وخلال مدة لا تزيد عن ستة اشهر ، وفي حال فشله تنهى دراسته .

- المعهد العربي للمحاسبين القانونيين

يعتبر المعهد العربي للمحاسبين القانونيين (AIAL) في مقدمة مؤسسات التدريب المتخصصة ومراكز الامتحانات في المنطقة ، اذ يأخذ المعهد زمام المبادرة من خلال تقديم برامج تدريب تفاعلية وذات صلة والتي تعزز سلوك عمل الموظفين وأدائهم ، وان المعهد العربي للمحاسبي القانونيين معتمد من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وسويسرا وهولندا وفرنسا وغيرها ، وقد تم تشريع التعليمات التالية ضمن الاجتماع المنعقد للجمعية العمومية للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في تونس سنة 2010 وتضمن الاتي :- (https//www.iraqisearch.com)

أولا/ يؤسس معد متخصص بالدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق باسم (المعهد العربي للمحاسبين القانونيين) يرتبط بالاتحاد ويتم الاشراف عليه من قبل هيئة الأمناء .

ثانيا/ للمعهد الشخصية القانونية المستقلة والأهلية الكاملة في التعاقد واكتساب الحقوق والتملك وتحمل الالتزامات مع مراعاة احكام المادتين (15) (17) من هذا النظام .

ثالثا/مقر المعهد في بغداد / جمهورية العراق ويجوز له فتح مراكز امتحانية و / او فروع في دولة المقر وسائر انحاء الدول العربية .

رابعا/ يهدف المعهد الى ما يأتي

1- ترويج الأسس المهنية والعلمية في اعمال المحاسبة والتدقيق وترسيخها على صعيد الوطن العربي .

2- منح شهادات اختصاص عليا في المحاسبة القانونية وفي فروع المحاسبة والتدقيق الأخرى .

3- تنظيم الشؤون الفنية للمهنة في الوطن العربي وضمان مستوى علمي رفيع لمزاوليها واعدادهم علمياً وعملياً .

4- تطوير التسهيلات المتوفرة للأشخاص الذين يدخلون المهنة من ناحية الثقافة والتدريب .

5- نشر الوعي بالتشريعات المالية والضريبية في الوطن العربي بين ممارسي المهنة ، والتأكيد على توفر الخبرة بهذه التشريعات بين المنتمين للمعهد ، والتشجيع على اجراء الدراسات المقارنة بين هذه التشريعات.

6- الاشراف المهني على أعضاء المعهد ووضع قواعد سلوك ومستويات أداء يتم اتباعها لأغراض مزاولة المهنة .

7- النهوض بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق .

8- تقديم الاستشارة الفنية في حقل المهنة للجهات التي تطلبها .

- مركز التدريب المالي والمحاسبي

تأسس مركز التدريب المالي والمحاسبي استنادا الى القانون رقم (93) عام 1981 في العراق ، ويعتبر المركز احد تشكيلات وزارة المالية ، ليتولى مهام تدريب موظفي وزارة المالية وتشكيلاتها فضلاً عن موظفي الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بوزارة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجالات المالية والمحاسبية ، اذ يعمل على تقديم خدمات تدريبية متنوعة في المجالات (المالية والمحاسبية) من خلال برامج تدريبية قائمة على أسس وأساليب وطرق علمية ، ان المركز يقدم قيمة مضافة سنوية من خلال ادراج دورات تدريبية تتسم بالحداثة والتطور تماشياً مع التغيرات البيئية المختلفة إضافة الى تغيير مناهج هذه الدورات بين فترة وأخرى وانطلاقاً من مبدأ التحسين المستمر للعملية التدريبية بما ينسجم مع نظم الجودة ، يمكن تلخيص اهداف المركز بالتالي :-
(https://drive.google.com)

1- ضمان اتساق البرامج التدريبية مع البرنامج الحكومي وتوجهات وزارة المالية .

2- تقديم برامج تخصصية وتأهيلية واحترافية في المجال المالي والمحاسبي لرفع كفاءة الموارد البشرية ومهاراتها قيادياً وفنياً في وزارة المالية والوزارات الأخرى والدوائر غير المرتبطة بوزارة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

3- توفير مركز معرفي للبرامج المالية والمحاسبية للإفادة من الخبرات المتراكمة في وزارة المالية والوزارات والدوائر الحكومية وغير الحكومية الأخرى .

4- التركيز على الطرق الإبداعية في مجال التدريب المالي والمحاسبي .

5- الاسهام في نشر المعرفة والثقافة ذات الصلة بالعمل المالي والمحاسبي والمصرفي والإداري والقانوني والترجمة وتكنولوجيا المعلومات .

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية

الفصل الثالث
الدراســة التحليليــة

تمهيد...

ان تطبيق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES) في الجامعات الحكومية العراقية تعد خطوة للأمام تجاه مواكبة التطورات العالمية في علم المحاسبة والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال وبالتالي الارتقاء بمهنة المحاسبة، عليه ركز هذا الفصل على معرفة مدى امتثال الجامعات العراقية لتطبيق معايير التعليم المحاسبي من خلال تحليل لمناهج اقسام المحاسبة لمرحلة البكالوريوس في الجامعات الحكومية، وكذلك ركز على دراسة وتحليل ممارسات بعض الهيئات المهنية الرائدة وتجارب الدول العالمية الناجحة في هذا المجال.

المبحث الأول

مدى امتثال الجامعات العراقية لمعايير التعليم المحاسبي الدولية

(دراسة تحليلية لمناهج اقسام المحاسبة)

خصص هذا المحور لتحليل عام لمناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية، إضافة الى تحليل منهج التعليم المحاسبي الموحد مقارنة بمعايير التعليم المحاسبي الدولية لمعرفة مدى التزامها بتطبيق تلك المعايير في منهاجها.

(1.1.3) تحليل عام لمناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية العراقية

بهدف تقييم التعليم المحاسبي الجامعي، تم اختيار الجامعات الحكومية العراقية التي تمنح شهادة في تخصص المحاسبة، فتم مراجعة مناهج تلك الجامعات والتحقق منها ، وتم التمعن في مناهجها وأساليب وطرائق التدريس فيها بهدف التوصل الى نتائج تتعلق بجودة مناهج التعليم المحاسبي الجامعي، ومن خلال البحث وتقييم العينة، لوحظ ان جميع جامعات العينة تعتمد المنهج الموحد الصادر من اللجنة القطاعية المحاسبية، ويشمل المنهج الموحد المصرح باستخدامه والمطبق في الجامعات العراقية الاتي:

الجدول (8)

النظام الفصلي لمناهج الدراسة الجامعية الأولية (البكالوريوس) لأقسام المحاسبة في الجامعات العراقية الحكومية والكليات الاهلية 2016/2015

منهاج السنة الأولى 2015 / 2016 الفصل الأول								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours	UNIT	
1	محاسبة مالية(1)	1101م مم1	3	2	5	4	4	Financial accounting (1)
2	مبادئ	1102م	2	-	2	2	2	Business

	إدارة اعمال	دع						administration principles
3	مبادئ اقتصاد	1103م مق	2	-	2	2	2	Economics principles
4	حاسوب (1)	1104م حا1	2	2	4	3	3	Computers skills (1)
5	لغة عربية	1105م لع	2	-	2	2	2	Arabic language
المجموع			11	4	15	13	13	TOTAL

منهاج السنة الأولى 2015 / 2016 الفصل الثاني								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours	UNIT	
1	محاسبة مالية(2)	2106م مم2	3	2	5	4	4	Financial accounting(2)
2	رياضيات عامة(1)	2107م رع1	3	-	3	3	3	General mathematics(1)
3	مبادئ إحصاء	2108م حص	3	-	3	3	3	Statistics principles
4	حاسوب (2)	2109م حا2	2	2	4	3	3	Computers skills(2)
5	قراءات ومراسلات محاسبيةE	2110م قم	2	-	2	2	2	Accounting readings & correspondence in English
6	حقوق انسان	2111م حق	2	-	2	2	2	Human rights & democracy

	وديمقراطية							
المجموع			15	4	19	17	17	TOTAL

منهاج السنة الثانية 2015 / 2016 الفصل الأول								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات UNIT	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours		
1	محاسبة متوسطة(1)	1212م مت1	3	2	5	4	4	Intermediate accounting(1)
2	محاسبة حكومية(1)	1213م حك1	2	2	4	3	3	Governmental accounting(1)
3	محاسبة بالإنكليزية(1)	1214م من1	2	2	4	3	3	Accounting in English
4	تسويق وتجارة الكترونية	1215م تس	3	-	3	3	3	Marketing & E-Trade
5	قانون الاعمال	1216م قع	2	-	2	2	2	Business law
6	تطبيقات محاسبية بالحاسوب	1217م تح	2	2	4	3	3	Accounting application in computer
7	رياضيات عامة(2)	1218م رع2	2	-	2	2	2	General mathematics(2)
المجموع			16	8	24	20	20	TOTAL

منهاج السنة الثانية 2015 / 2016 الفصل الثاني					
ت	اسم المادة	رمز	عدد الساعات	عدد	SUBJECTS

		المقرر					الوحدات UNIT	
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours		
1	محاسبة متوسطة(2)	2219l مت2	3	2	5	4	4	Intermediate accounting(2)
2	محاسبة حكومية(2)	2220م حك2	2	2	4	3	3	Governmental accounting(2)
3	محاسبة الوحدات غير الربحية	2221م وغ	3	-	3	3	3	Accounting for nonprofit organization
4	مالية عامة	2222م مع	2	-	2	2	2	Public finance
5	بحوث عمليات محاسبية بالإنكليزية	2223م بع	3	-	3	3	3	Accounting operation research in English
6	محاسبة بالإنكليزية(2)	2224م من2	2	2	4	3	3	Accounting in English
المجموع			15	6	21	18	18	TOTAL

منهاج السنة الثالثة 2015 / 2016 الفصل الأول								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات UNIT	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours		

1	محاسبة كلفة(1)	1325م مك1	3	2	5	4	4	Cost accounting(1)
2	محاسبة شركات	1326م مش	3	2	5	4	4	Corporate accounting
3	نظام محاسبي موحد(1)	1327م نظ1	3	-	3	3	3	Uniform accounting system(1)
4	محاسبة ضريبية	1328م مض	3	-	3	3	3	Tax accounting
5	تحليل القوائم المالية E	1329م تق	2	2	4	3	3	Financial statements analysis in English
6	محاسبة منشات مالية	1330م شا	2	2	4	3	3	Accounting for financial enterprises
المجموع			16	8	24	20	20	TOTAL

منهاج السنة الثالثة 2015 / 2016 الفصل الثاني								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات UNIT	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours		
1	محاسبة مالية متقدمة	2331م قد	3	2	5	4	4	Advanced financial accounting
2	محاسبة مصادر طبيعية	2332م مص	2	2	4	3	3	Natural resource accounting
3	نظام	2333م	3	-	3	3	3	Uniform accounting

	محاسبي موحد(2)	نظ2						system(2)
4	محاسبة كلفة(2)	2334م مك2	3	2	5	4	4	Cost accounting(2)
5	تدقيق ورقابة	2335م رق	3	-	3	3	3	Auditing & auditing standards
6	تدريب محاسبي	2336م تم	-	4	4	2	2	Accounting training
المجموع			14	10	24	19	19	TOTAL

منهاج السنة الرابعة 2015 / 2016 الفصل الأول								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي Practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours	UNIT	
1	محاسبة كلفة متقدمة بالإنكليزية(1)	1437م كم1	3	2	5	4	4	Advanced cost accounting in English(1)
2	نظم محاسبية متخصصة	1438م خص	3	2	5	4	4	Specialized systems accounting
3	معايير التدقيق الدولية	1439م تد	2	-	2	2	2	International auditing standards
4	محاسبة إدارية بالإنكليزية(1)	1440م اد1	3	2	5	4	4	Managerial accounting in English(1)
5	محاسبة دولية	1441م دو	2	-	2	2	2	International accounting
6	مناهج	1442م	2	-	2	2	2	Methodology and

	واخلاقيات البحث العلمي	هج						ethics of scientific research
المجموع			15	6	21	18	18	TOTAL

منهاج السنة الرابعة 2015 / 2016 الفصل الثاني								
ت	اسم المادة	رمز المقرر	عدد الساعات				عدد الوحدات UNIT	SUBJECTS
			نظري Theory	عملي practical	مجموع الساعات الفعلية Actual total hours	مجموع الساعات المرجحة Weighted total hours		
1	محاسبة إدارية بالإنكليزية(2)	2443م اد2	3	2	5	4	4	Managerial accounting in English(2)
2	محاسبة كلفة متقدمة بالإنكليزية(2)	2444م كم2	3	2	5	4	4	Advanced cost accounting in English(2)
3	المعايير الدولية للإبلاغ المالي	2445م اغ	2	-	2	2	2	International financial reporting standards
4	نظرية محاسبية	2446م ظر	3	-	3	3	3	Accounting theory
5	نظم معلومات محاسبية	2447م ظم	3	-	3	3	3	Accounting information systems
6	مشروع بحث التخرج	2448م حث	-	2	2	1	1	Graduation research project
المجموع			14	6	20	17	17	TOTAL

المصدر: (المنهاج المعتمد من اللجنة القطاعية المحاسبية والمصادق عليه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2015-2016) وعند استعراض المنهج الموحد، نستنتج الاتي :

- ❖ لا يتم الاعتماد فقط على المواد المحاسبية ولكن بالاعتماد على مواد أخرى ذات صلة بمجال تخصصهم المحاسبي ذات صلة بعدد من المجالات كالإدارة والبيئة التنظيمية بالإضافة الى مهارات الحاسوب واللغة الإنكليزية.
- ❖ غياب المواد الاختيارية وانعدام المرونة . فالنظام في العراق هو نظام الكورسات، وعند استعراض الموضوعات التي يشملها منهج التعليم المحاسبي، يتضح ان جميع المناهج إلزامية ولا يوجد مجال لاختيار المناهج الاختيارية، مما يفاقم انعدام المرونة وعدم قدرة منهج التعليم المحاسبي الموحد على الاستجابة لاهتمامات الطلاب ولاستجابة سوق العمل لبرامج التعليم المحاسبي.
- ❖ العدد الإجمالي للمناهج اللازمة للتخرج من برنامج المحاسبة الجامعية في العراق متناسب مع المعايير الاقليمية (المقرر الواحد ضمن فصلين دراسيين)، إذ ان اجمالي عدد المناهج المطلوبة خلال فترة السنوات الدراسية الأربعة يبلغ 48 منهجاً ، وبعدد وحدات 150 وحدة معتمدة، وعند التأمل في العدد الإجمالي للمناهج اللازمة لتخرج طلبة المحاسبة الجامعيين، نجد بأنه يتوافق الى حد ما مع الجامعات الدولية التي تتألف من 40-50 منهجاً، وكذلك مجموع الوحدات المعتمدة يلبي المعدلات الدولية (بين 120 و150 وحدة معتمدة)، وبما ان مهنة المحاسبة هي مهنة عالمية، فقد سعى العراق إلى مواءمة برامجه مع المعدلات العالمية في محاوله منه لتقديم فرص اكبر لطلابه للممارسة عبر الحدود والاعتراف المتبادل بالانتهاء من الدراسات في مجال المحاسبة وبالشهادات في الدول المجاورة وكذلك في الخارج .

(2.1.3) تحليل منهج التعليم المحاسبي الموحد مقارنة بمعايير التعليم المحاسبي الدولية

لأغراض تحليل الثغرات الموجودة في المنهج الموحد مقارنة بمعايير التعليم الدولية، فتم اجراء التحليلات التالية للمعايير الثمانية ومعرفة مدى امتثال الجامعات الحكومية العراقية لها وكالاتي :

1- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (1) (متطلبات الدخول في برامج التعليم المحاسبي).

نلاحظ ان المنهج يمتثل بشكل عام لمعيار التعليم الدولي رقم (1) متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي، فالتعليم المحاسبي في العراق في المرحلة الجامعية للدراسات الأولية (البكالوريوس) يبدأ بعد

اكمال الدراسة الثانوية، وبسبب الطبيعة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من ناحية عملية الدخول الى الجامعة فيمثل ذلك تطبيقا نموذجياً بوصفه نقطة انطلاق للقبول في الجامعة، وبعدها لا تكون هناك أية متطلبات إضافية للقبول في برنامج دراسة المحاسبة ، ولكن بالنظر الى عدد المقاعد المحدود وان قسم المحاسبة من الأقسام المرغوب دراستها فيحصل الطلاب الذين يمتلكون اعلى معدل تراكمي على الأولوية للدراسة في برنامج المحاسبة في الجامعة ، أي على أساس اعلى معدل تراكمي في الدراسة الثانوية، وان طريقة قبول الطلبة في برنامج المحاسبة على أساس الأداء المدرسي، طريقة غير منحازة ونزيهة نسبيا لتقييم مدى ملاءمة الطالب للدخول في برنامج التعليم المحاسبي مما يعطي المرونة من خلال توفير فرصة للطلاب المختلفين القدرات والدوافع على الالتحاق بهذا البرنامج من دون فرض شروط او حواجز مثقلة ومفرطة تعيق التحاقهم بها، لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة المركزية في القبول والاعتماد على أساس معدل الدراسة الثانوية هو عدم قدرة الأقسام المحاسبية في التحكم بهذه المعايير واختيار الطلبة الذين تراهم مؤهلين لهذا القسم ، فينبغي اعتماد استراتيجيات أخرى بديلة كاتخاذ الفصل الأول من السنة الدراسية الجامعية الأولى نقطة للتشخيص المبكر لحالات الفشل بناءً على المتطلبات الأساسية لمهنة المحاسبة كالقدرة على مواجهة المشاكل وغيرها، وفي نفس الوقت وسيلة أيضا لاكتشاف الطلبة المتميزين والمبدعين واجتذابهم ومراعاتهم والاستفادة منهم لرفد مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي بأشخاص متميزين.

2- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (2) (التطوير المهني الاولي / الكفاءة الفنية).

كما هو مذكور في المعيار رقم (2) التطور المهني الاولي (الكفاءة الفنية) ان برنامج التعليم المحاسبي لابد من ان يغطي المكونات الثلاثة الآتية :

- مواضيع المعرفة المحاسبية والمالية .
- مواضيع المعرفة المتعلقة بالأعمال .
- مواضيع العولمة المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات .

ولا يكتفي هذا المعيار بتعداد هذه المكونات انما يتعمق في هذه المجالات بشكل اكبر من خلال تعيينه لمواضيع محددة يتطلب تغطيتها في اطار كل من هذه المجالات الثلاثة. وسعيا الى مقارنة المنهج الموحد الذي تستخدمه الجامعات العراقية بقائمة المواضيع في هذه المجالات، حددت الباحثة عناوين المواد المعيارية التي تستخدمها الجامعات العراقية عادةً لتجسيد المواضيع المفصلة في معايير التعليم الدولية، ثم قامت الباحثة

بمقارنة مواد المنهج الموحد بالمواد المعيارية المحددة من اجل تحديد الثغرات التي قد توجد عند تطبيق المادة. والجدول الاتي يعرض درجة الامتثال لمعيار التعليم الدولي رقم (2) :

الجدول (9)

مقارنة مجالات مواضيع معيار التعليم الدولي رقم (2) بالمنهج الموحد في الجامعات العراقية

1- مواضيع المعرفة المحاسبية والمالية		
مجالات المواضيع المفصلة في معيار التعليم الدولي (2)	المواد الدراسية المعيارية	مدى ورود هذه المواد في المنهج الموحد للجامعات العراقية
المحاسبة المالية واعداد التقارير	- مبادئ المحاسبة - المحاسبة المتوسطة - محاسبة الشركات - المحاسبة المالية المتقدمة	نعم (محاسبة مالية 1 و2) نعم نعم نعم
المحاسبة الإدارية والرقابة بما في ذلك إدارة التكاليف	- المحاسبة الإدارية - محاسبة التكاليف	نعم نعم
الاعمال والقانون التجاري	- القانون التجاري	نعم
المالية والإدارة المالية بما في ذلك تحليل البيانات المالية والأدوات المالية	- الإدارة المالية - تحليل البيانات المالية - الأدوات المالية	نعم نعم كلا
الضرائب	- المحاسبة الضريبية	نعم
القيم والأخلاق المهنية	- القيم والاخلاقيات المهنية	كلا
التدقيق والتأمين	- التدقيق - التأمين	نعم نعم
معايير المحاسبة والمراجعة الوطنية والدولية	- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - نظرية المحاسبة - معايير التدقيق الدولية	نعم نعم نعم
مسائل المحاسبة الحكومية وغير الربحية واستخدام التدابير غير المالية في الاعمال التجارية	- المحاسبة الحكومية	نعم
2- مواضيع المعرفة المتعلقة بالأعمال		
علم الاقتصاد بما في ذلك الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي	- مبادئ الاقتصاد الجزئي - مبادئ الاقتصاد الكلي	نعم نعم
بيئة الاعمال التجارية والاحصائيات	- مبادئ الإدارة - الإحصاء	نعم نعم

اخلاقيات الاعمال التجارية	- اخلاقيات العمل التجاري	كلا
التسويق	- التسويق	نعم
حوكمة الشركات	- حوكمة الشركات	كلا
السلوك التنظيمي	- السلوك التنظيمي	كلا
الاعمال التجارية والمالية على الصعيد الدولي	- الدولي	كلا
إدارة وضع القرار الاستراتيجي	- الإدارة الاستراتيجية	كلا
الإدارة المالية والأسواق المالية	- الأسواق المالية - الإدارة المالية	كلا نعم
3- مواضيع العولمة المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات		
المعرفة العامة في مجال تكنلوجيا المعلومات	- مهارات حاسوبية	نعم
المعرفة في مجال مراقبة تكنلوجيا المعلومات	- تطبيقات برنامج إكسيل في المحاسبة	نعم
الكفاءات في مجال مراقبة تكنلوجيا المعلومات	- تطبيقات الكمبيوتر في المحاسبة	نعم
كفاءات مستخدم تكنلوجيا المعلومات	- نظم المعلومات المحاسبية	نعم
أدوار المدير ، او المقيّم او مصمم نظم المعلومات	- نظم المعلومات المحاسبية	نعم

من التحليل الوارد في الجدول أعلاه المتعلق بكل من درجة امتثال المنهج الموحد للجامعات العراقية لمعايير التعليم الدولية ومجالات الاختلاف فيما يتعلق بعملية تطبيقها يمكن استخلاص النتائج الاتية :

أولا/ يمكن تقدير درجة امتثال منهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية مع المواضيع المفصلة في هذا المعيار بنسبة 77% وهي نسبة جيدة لتطبيق المعيار الثاني، والجدير بالذكر ان درجة الامتثال هذه مرتبطة فقط بعنوان المادة ووجودها ولا تعكس مضمون المادة ونوعية التعليم في هذه المواضيع او تطبيق معايير التعليم الدولية في قاعات الدراسة، ولدى مراجعة المواد المدرجة بوصفها جزءاً من المنهج الموحد ومقارنتها بالمواد المعيارية التي تقدم عادة للامتثال لمعيار التعليم الدولي رقم (2) تبين ان المنهج كان ناقصاً بنسبة 23% من الحالات فقط على صعيد وجود المواد ذات الصلة او تجسيد المواضيع تحت عنوان مادة أخرى، والمواد المعيارية التي تبين انها ناقصة تشمل :

- ✓ الأدوات المالية
- ✓ القيم والأخلاق المهنية

- ✓ حوكمة الشركات
- ✓ اخلاقيات العمل التجاري
- ✓ السلوك التنظيمي
- ✓ الدولي
- ✓ الإدارة الاستراتيجية
- ✓ الأسواق المالية

ثانيا/ يفتقر المنهج الموحد الحالي في الجامعات العراقية الى مواد دراسية متعلقة بأخلاقيات المهنة وهذا النقص يشكل عجزا جديا، وقد ادرك مجلس معايير تعليم المحاسبة الدور الذي يلعبه تعليم هذه الاخلاقيات لضمان توفير أساس أخلاقي قوي لمهنة المحاسبة، وتطوير القطاع المالي، وتحقيق الاستقرار المالي على الصعيدين الوطني والدولي.

لذلك يجب المسارعة الى معالجة مسألة النقص في هذه المادة او مواد منفصلة للتركيز على مواضيع بوصفها أخلاقيات العمل او القيم والاخلاقيات المهنية.

ثالثا/ على الرغم من التركيز على ادراج مواد دراسية حول المحاسبة التقنية، تتجلى نقاط ضعف في التعليم الأساس في مجال الاعمال، فيشكل الافتقار الى مواد تتعلق بمواضيع مثل حوكمة الشركات، السلوك التنظيمي، الأسواق المالية، واتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية، والتجارة والمالية على الصعيد الدولي، فكل ذلك شكّل نقطة ضعف فيما يتعلق بالدور المتنامي للمحاسبين المهنيين بوصفهم رجال اعمال ومستشارين.

رابعا/ على الرغم من وجود عدد كاف من المواد النظرية التي تركز على أهمية تكنلوجيا المعلومات ودورها الا انه يتطلب المزيد من اجراء التحسينات والاهتمام على ادراج برامج تقنية ترتكز على الواقع، من اجل تهيئة الطلبة بشكل أفضل لسوق العمل.

خامسا/ التركيز المفرط على المحاسبة من الناحية النظرية وذلك على حساب التركيز بشكل مناسب على تعليم الطلبة التطبيق العملي للمحاسبة، فعند تقييم المنهج الموحد الظاهر في الجدول السابق وانقسام المناهج بين النظري والتطبيقي، فتبين ان نسبة 31% فقط (52 ساعة) من التعليم يركز على الجانب العملي في حين ان نسبة 69% (116ساعة) من التعليم يركز على الجانب النظري، وعلى الرغم من ان التركيز على الجانب النظري امر مهم، الا ان هذه النسبة غير متوازنة وقد لا تكون مناسبة لتحضير الطلبة لدخول سوق العمل بعد اجتياز المرحلة الجامعية.

مما يؤكد الفرضية الأولى في إمكانية تحديث المناهج المحاسبية في الجامعات الحكومية العراقية بإضافة المواد والمواضيع الغير موجودة ضمن المنهج الموحد من خلال الرجوع الى معايير التعليم المحاسبي الدولية.

3- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (3) (التطوير المهني الاولي / المهارات المهنية).

كما نص عليه المعيار الدولي IES 3 يجب ان تسعى برامج تعليم المحاسبة الاكاديمية الى تغذية طلبتها بمهارات مهنية كمهارات الاتصال، والتفكير الانتقادي، ومهارات التعامل مع الاخرين فضلا عن القدرة على التعامل مع المشاكل التي لها اكثر من حل يمكن الدفاع عنه، هذا الى جانب تزويدهم بمهارات فنية.

فيما يخص تطوير وتعزيز مهارات التواصل فان المنهج الموحد يشمل مادتين من الممكن تفسيرهما بما يتماشى مع هذه المهارات وتتوافق مع المعيار IES 3 وهي مهارتا تعلم الحاسوب واللغة الإنكليزية، وهذا يظهر درجة معتدلة للتوافق مع المعيار لثالث وتعزيز تنمية مهارة التواصل، وعلى الرغم من وجود بعض التحسين في مهارات التواصل تحدثاً واستماعاً وكتابةً لخريجي اقسام المحاسبة فلا بد من تشديد إضافي في التمكن من اللغة الإنكليزية واستخدام افضل لبرامج الحاسوب لكونها من اهم الأدوات الحديثة وان الطلب يزداد على المحاسبين الذين يتقنون مهارة تكنلوجيا المعلومات الحديثة مع تطور الانترنت والتجارة الالكترونية.

اما المهارات الذهنية فأنها تمكن المحاسب المحترف من حل المشاكل والتفكير المنطقي والتحليل الانتقادي وصنع القرار فضلا عن الحكم الجيد في المواقف التنظيمية المعقدة، ان تعليم المهارات الذهنية والفكرية يساعد في بناء قدرة الطلبة من اجل الاستفسار والتفكير التحليلي والمنطقي والفهم والاستخدام الأفضل للبيانات الكمية وتنمية الروح الجدلية وروح انتقاد الأرقام المحاسبية وتحديد قدرتهم في تحديد وحل المشاكل، وبما ان تعلم المهارات الذهنية لا يُكتسب بشكل دائم من خلال مواد منفردة ومنفصلة (كالفلسفة، والاستراتيجية، او المواد المنطقية) لكن من الممكن ادراجها ضمن مواد أخرى متاحة.

فهذه المهارات ليست مفروضة من خلال المنهج لكن يمكن ان تنتقل الى الطالب من خلال استخدام أساليب تعليم مناسبة وتطبيق تقنيات تقييم منسجمة معها، وقد توصلنا الى النتائج الآتية من هذا التحليل :

* من خلال تقييم الخطط والمناهج الدراسية، من الممكن ان نشير الى افتقار هذه الخطط والمناهج ذكر الكفاءات، ومخرجات التعليم وأساليب التعليم، إذ لا تشمل هذه الخطط عادةً أي شكل اخر للتقييم غير شكل الامتحانات (اول، ثاني، كورس اول)، (اول، ثاني، كورس ثاني).

* يغيب التركيز او الإشارة الى تعليم المهارات الذهنية بشكل شبه كامل عن الخطط والمناهج الدراسية.

* تدريس المادة يستند الى المحاضرات وباتجاه واحد، تاركا فرصاً أخرى للتعلم الفعال والمشاركة من جهة الطلاب، فيأخذ الطالب دورا سلبيا (دور المستمع للمقدم من معلومات).

* في حين تشكل المحاضرة جزءا لا يتجزأ من التعليم الجامعي في المجال المحاسبي، الا انه غالبا ما تكون الأساليب التعليمية التفاعلية هي الأكثر ملاءمة لتنمية المهارات الذهنية والمعرفية كمشاريع العمل في مجموعات (Working groups)، فالتقييمات الجماعية والقيام بمشاريع أبحاث جماعية تكون فرصة للطلبة لتطوير مهاراتهم الشخصية ومهارات التعامل مع الاخرين التي هي عنصر أساس في المعيار IES 3.

* يُشكل الاعتماد المفرط على الامتحانات بوصفها أسلوباً لتعليم الطلاب وتقييم أدائهم عائقاً على توسيع مهاراتهم الذهنية، إذ يجب ان يكون الهدف الأساس للكليات تعليم طلبتهم كيف يتعلموا وليس لغرض ان يجتازوا الاختبارات، مما يساعدهم في تطوير مهاراتهم الفنية، وبالتالي سيتعلمون كيف يعلموا انفسهم وسيحملون معهم هذه المهارة الى ما بعد التخرج.

* تقوم الامتحانات غالبا على الأمثلة والتطبيقات التي أعطيت اثناء المحاضرات، وبالتالي لا ترسخ روح التحدي الذهني والتحفيز الذاتي اللازمين لحياة مهنية ناجحة، فاستخدام دراسة الحالة (Case studies)، وعروض العمل (projects)، وغيرها من الوسائل التي تحاكي مواقف العمل (Work situations) تنمي الروح الإبداعية والمهارية لدى الطلبة والحصول على مزيج من المهارات الذهنية والشخصية، مما يؤدي الى تعميق نظرة المجتمع الى المحاسب بوصفه استشارياً بدلا من معد بيانات.

* غالبا ما يكون محتوى المادة بشكل ملخص وبعدد قليل من الأمثلة المفصلة المختارة من اجل توسيع المهارات الذهنية للطلبة ، فهذا يحد من قدرة الطالب على استيعاب الواقع الحقيقي لمشاكل المحاسبة في الحياة الواقعية.

* يسهم العدد الكبير والضخم في القاعات الدراسية مساهمة كبيرة في الصعوبات التي يواجها الأساتذة من ناحية دمج أساليب تعليمية وتربوية اكثر فاعلية، إذ ان متوسط عدد الطلبة في القاعة الدراسية الواحدة يتراوح من 50-60 طالباً، مما يجعل من الصعب تطبيق أساليب تعليمية وتقييمية اكثر فاعلية.

وبالرجوع الى الفرضية الثانية نجد انها غير متحققة حيث قلة كفاءة البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات الحومية العراقية وعدم مساهمتها بشكل كافي في تنمية المهارات المهنية المطلوبة للخريجين.

4- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (4) (التطوير المهني الاولي / القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية).

بالنظر الى المعيار التعليمي المحاسبي IES 4 الخاص بالقيم والأخلاق والسلوكيات لممارسي مهنة المحاسبة التي يجب تغطيتها بوصفها جزءاً من برنامج تعليم المحاسبة، فنجد ان المنهج الموحد لا يحافظ على مواد منفصلة حول مواضيع اخلاقيات المهنة والاعمال التجارية، كما ان المعيار الرابع يشجع بدمج المبادئ الأخلاقية والحالات في مختلف الاعمال لتحلي الطالب بالقدرة على النظر في الاثار الأخلاقية الممكنة للمشاكل التي تجري مناقشتها في دراستهم للمواضيع الأخرى.

ان مناهج التعليم المحاسبي في العراق لا توفر إلماماً كافياً بقيم واخلاقيات وسلوكيات المهنة ، فالمواضيع التي تتعلق بأخلاقيات المهنة درجت ضمن المواد الأساسية للمحاسبة، ولكن مع ذلك، هذه المواضيع ليست مشمولة الا ظاهريا ومن دون تنسيق على مستوى الأقسام ، وهذا يتعارض بشدة مع مبادئ المعيار الدولي IES 4 الذي ينص على ان "القيم والاخلاقيات والسلوك لمهنة المحاسبة تحتاج الى ان تعالج بحد ذاتها في اطار التعليم ، فاذا ادرك المحاسبون المهنيون مستقبلا أهمية القيم والسلوك واخلاقيات المهنة في عملهم، فمن الضروري الا ينظروا الى معالجتها بوصفها أموراً ثانوية في برامجهم التعليمية الأساسية" فمهنة المحاسبة تنطوي على مبادئ وقيم وسلوك تمثل اطارا متكاملا للنظام الأخلاقي ، إذ تعد الأمانة والسرية والنزاهة والموضوعية من العناصر ذات الأهمية المرتفعة في ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق، وان المعايير المحاسبية معدة على أساس أخلاقي، فمهما كانت دقة هذه المعايير فأن امر تطبيقها يبقى مرهونا بأخلاقيات المحاسب.

لا تفي الخطط الموجودة في الجامعات العراقية بالتركيز على كل ما يتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة سواء كان ذلك من خلال المواد الموجودة في الخطط بشكل متزامن او من خلال استحداث مادة منفصلة الذي اصبح وجوبا استحداث مواضيع في مخطط التعليم من قبل اللجنة القطاعية باسم اخلاقيات مهنة المحاسبة، والارتقاء بالوعي الأخلاقي للمهنة وعدها من المهن ذات البعد الاجتماعي والإنساني بحيث يكون هناك ادراك لدى المحاسب بأن مخالفة المعايير الأخلاقية لها لا يقل عن مخالفة الطبيب لضميره المهني.

وحاليا، فأن الافتقار الى الاعمال الفردية في المواضيع المتعلقة بالقيم والسلوك واخلاقيات المهنة وما يتبعها من دورات تقنية للمحاسبة فأنها تشير الى افتقارها الى أهمية الممارسات المهنية ومكانتها.

5- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (5) (متطلبات الخبرة العملية).

يهدف تطبيق المعيار الدولي IES 5 الى تنمية مهارات الطلبة عن طريق تحقيق التفاعل ما بين الجانب النظري والجانب الميداني لتعزيز الخبرات والمهارات العملية والتعرف بشكل مباشر الى طبيعية وظروف بيئة العمل والعلاقات المتبادلة بين تخصص المحاسبة والتخصصات الأخرى، والتعرف على المشاكل الحقيقية في بيئة العمل ولتطبيق ما تم تعلمه من المعارف والمهارات التي نصت عليها المعايير السابقة (IES 2-4)، ليكون الخريج بذلك مؤهلا لمواجهة ما قد ينتظره من صعوبات عند ممارسة مهنة المحاسبة، لذلك سيتم تقييم عملية التدريب لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية العراقية وفيما اذا كانت تفي بأغراض اكتساب الخبرة العملية وكما يأتي :

الجدول (10)

مستوى تطبيق متطلبات الخبرة والتدريب العملي

الخبرة والتدريب العملي	مستوى التطبيق			نقاط الضعف
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق	
استكمال مدة تدريبية مناسبة لأثبات ان المتدربين قد اكتسبوا الخبرة العلمية الكافية والمطلوبة ضمن مجالات تخصصهم		✓		قصر المدة الزمنية للتدريب (شهر واحد خلال الأربع سنوات)
تحديد مجالات الكفاءة والمهام مطلوبة التنفيذ	✓			عدم وجود خطة لعملية التدريب وعدم تحديد للمهام المطلوبة
تحديد مستويات للكفاءة المطلوبة من قبل المتدربين			✓	انعدام التخطيط لتحديد مستويات للكفاءة المطلوبة

تنوع بيئة الاعمال خلال مدة التدريب من خلال زج المتدربين في عدة أماكن للعمل فيها		✓		اقتصار أماكن التدريب في الدوائر الحكومية
وضع توقيتات وجداول زمنية لتجزئة وتنفيذ برنامج التدرب للتعرف على مهارة إدارة الوقت وتنفيذ المهام			✓	عدم وجود جداول زمنية لتنفيذ المهام لانعدام الخطط وقصر الفترة الزمنية للتدريب
ادراج إرشادات وتوجيهات للمتدربين يتم الاسترشاد بها عند تنفيذ البرامج التدريبية			✓	عدم وجود إرشادات واضحة يمكن الاعتماد عليها من قبل المتدربين
تطوير القيم والسلوكيات واخلاقيات المهنة		✓		لانعدام وجود إرشادات للمتدربين لتطوير القيم ولسلوكيات واخلاقيات المهنة
تتم عملية الاشراف من قبل أساتذة الكليات	✓			ليست هناك عملية اشراف من قبل الأساتذة على الطلبة المتدربين
التزام الطالب في الفترة المناطة له للتدريب		✓		عدم التزام الطالب بفترة التدريب بصورة جدية لانعدام الاشراف والمتابعة
وجود تقييم المتدربين ومعرفة نقاط الضعف والقصور لديهم	✓			
قيام الطلبة المتدربين بتقييم مدى الاستفادة	✓			عدم وجود استمارة تقييم المشرفين تملأ

من المشرفين في أماكن تدريبهم عند نهاية مدة التدريب لمعرفة مدى كفاءة المشرفين				من قبل المتدربين
تسجيل وتوثيق الخبرة العملية للمتدربين	✓			
تكرار الإجابة	**5**	**4**	**3**	
النسبة %	**42**	**33**	**25**	

من الجدول أعلاه نجد ان هناك تبايناً في نسب مستوى تطبيق المهارة إذ ان نسبة 42% مطبق كليا و33% جزئيا ونسبة 25% غير مطبق، وهذه نسبة معقولة ولكنها غير كافية في اكساب الطالب للخبرة والتدريب بشكلها المناسب سواء من ناحية العمل على وصل جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الحكومية والاقتصادية ذات الأنظمة المحاسبية بهدف اكساب الطالب الخبرات العملية التي تساعده على التكيف مع بيئة العمل، او ان يكون من ضمن مسؤوليات النقابات والجمعيات المهنية ان يتم اشراكها في الجانب العملي وكذلك من ناحية تحويل عملية التلقين الى عملية تحليل وربط بين مفردات المناهج الدراسية والواقع العملي. ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج الآتية :

- قصر المدة الزمنية للتدريب (شهر واحد خلال الأربع سنوات) تؤدي للحيلولة دون تحقيق عملية التدريب أهدافها في تلبية الاحتياجات المهنية، فينبغي ان تكون فترة التدريب بالمدة والكثافة الكافيين التي تسمح للمشاركين فيها من ان يظهروا -يثبتوا- المعرفة والمهارات المكتسبة والقيم والأخلاق المهنية التي حصلوا عليها.
- عدم التزام الطلبة انفسهم خلال مدة التدريب الصيفي لانعدام عملية المتابعة والتوجيه من قبل الكليات، كأن تكون عملية التدريب عملية "روتينية" من قبل الطالب والكلية.
- تتطلب بعض المناهج المحاسبية زيارات ميدانية للشركات والدوائر الحكومية لأغراض تدريبية مختلفة منها تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- انعدام الخطط والبرامج التدريبية المدروسة والتي توافق مع ما تم تزويد الطالب به خلال الدراسة النظرية، وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيقها ومحاولة إيجاد الحلول وضمها الى برامج التدريب.

- عدم وجود الارشادات والتوجيهات للمتدربين ليتم الاسترشاد بها عند تنفيذه مدة التدريب، وكذلك قلة الدورات والبرامج التطبيقية التي من شأنها تقليل الفجوة بين ما تمت دراسته من جهة وبين التطبيق المهني من جهة أخرى.
- قلة التعاون والتنسيق بين اقسام المحاسبة بالجامعات وبيئات سوق العمل لاستقبال الطلبة وتأهيلهم في الجانب العملي، وبما يضمن تحقيقهم للكفاءة المطلوبة.

6- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (6) (التطوير المهني الاولي / تقييم الكفاءة المهنية).

اهتم المعيار IES 6 بعملية تقييم خريجي المحاسبة والذي لابد من وجود الية مناسبة لتقييمه، لمعرفة مدى توفر المتطلبات اللازمة من خريج المحاسبة المهني من معارف نظرية وعملية، وتقييم مهاراته التي تؤهله لسوق العمل وتؤدي الى حماية مصلحة الجمهور وتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة، وبالنظر الى الجامعات العراقية نجد انه تم تطبيق المعيار السادس من ناحية وجود عملية تقييم في نهاية كل سنة دراسية، الذي تأخذ فيه السنة الدراسية نظام الكورسات، إذ تعتمد عملية التقييم في الجامعات العراقية على الامتحانات فقط وبواقع ثلاث امتحانات في كل كورس (اول ، ثاني ، نهائي)، ولكل مادة حسب عدد وحداتها، فبالرجوع الى النظام الفصلي للمناهج الصادر من اللجنة القطاعية (2015-2016) تعد الوحدة جهد ساعة نظرية أسبوعية، وتعادل كل ساعتين عملية ساعة نظرية واحدة لأغراض التقييم واحتساب المعدل.

وان الاعتماد على الامتحانات فقط لا ينمي مهارات الطلبة واكتشاف اكثر لقدراتهم، لأن طبيعة الأسئلة تعتمد على الحفظ والتلقين في اكثر الأحيان، وفي الفترة الأخيرة وبسبب جائحة كورونا تم إضافة نوع اخر للتقييم الى جانب الامتحانات وهي التقارير الخاصة بكل مادة (على شكل بحث مصغر)، وهذه التقارير تعد إضافة جيدة ولكن ليست بكافية لتلبية الغرض الذي على أساسه صدر المعيار IES 6 ، الذي يتبنى اكتشاف قدرات الطلبة ومدى تأهيلهم بشكل اكبر للخوض في بيئة العمل الحقيقة ومواجهة الحياة العملية وتحدياتها.

فعلى الجامعات تطوير الأساليب المطبقة في مجالات التقويم وأساليب التدريس التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس بالاتجاه الذي يحول قاعة الدرس الى ورشة عمل حقيقية تربط الجامعة بسوق العمل، بالإضافة الى ادماج الطلبة بأنشطة عملية خارج نطاق الفصل الدراسي ، وتغيير نمط أسئلة الامتحانات بتضمينها أنماط الحالات التي تنمي لديهم مهارات التفكير والتحليل والابداع في حل المشاكل وربطها بمشكلات الواقع العملي للمهنة، لتغطي ما يكفي من المعرفة المهنية والمهارات والقيم والأخلاق المهنية اللازمة لإثبات ان الفرد لديه

قدرات وكفاءة في التأهيل بوصفه محاسباً محترفاً، فيكون الامتحان أداة فاعلة لتحفيز ذهن الطالب على التحليل المنطقي ومواجهة المشاكل وتكون عملية تقييمه موثوقة وصحيحة، مما يسهم في تخريج أفواج من الطلبة المتمكنين والمؤهلين لتلبية متطلبات سوق العمل.

7- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (7) (التطوير المهني المستمر – التعلم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة).

المعيار IES 7 سلط الضوء على أهمية الالتزام بالتعلم والتطوير المهني المستمر للمحاسبين المهنيين، فالطالب عند التحاقه ببرنامج التعليم المحاسبي وتحقيقه لفترة مناسبة من الخبرة العملية واجتيازه للاختبارات ضمن هذا البرنامج، عندها يحصل على التأهيل بوصفه محاسباً مهنياً، غير ان هذا لا يعني انتهاء عملية التعليم بالنسبة له، فهو سيحتاج الى المحافظة على هذه الكفاءة المكتسبة وتطويرها كي يتمكن من مجاراة ومسايرة التغيرات في بيئة عمله وفي مساره المهني، وهذه المهمة ليست مسؤولية الجامعات فقط وانما المسؤولية تقع على عاتق عدد من الجهات كالنقابات والمنظمات المهنية، وخلافا لما نص عليه المعيار السابع نجد غياب سياسة تفرض الزامية تطبيق أنشطة التطوير المهني المستمر في العراق، وانعدام وضع المناهج التي تحث على التعلم الذاتي (Self-learning).

وبالرجوع الى متطلبات تطبيق المعيار IES 7 نجد عدم تطبيق أي منها وكما يأتي :

الجدول (11)

مدى تطبيق متطلبات المعيار IES 7

متطلبات المعيار السابع	مدى التطبيق
المطلب الأول	
الترويج لأهمية التطوير المهني المستمر واهمية الالتزام به	غير مطبق
التعاون مع أصحاب العمل من اجل تعزيز الأهمية المعطاة لأنشطة التطوير المهني المستمر	غير مطبق
المطلب الثاني	
تقديم الكليات بشكل مباشر لبرامج التطوير المهني المستمر او تسهيل وصولهم لبرامج أخرى من اطراف غيرها	غير مطبق
توفير إرشادات تشجع وتوجه المحاسبين المهنيين او تقديم أدوات تساعدهم على التخطيط لأنشطة التطوير المهني	غير مطبق

المستمر	
المطلب الثالث	
اجراء عملية القياس لمعرفة مدى الالتزام كمدخل المخرجات والمدخلات والمزيج	غير مطبق
الرقابة والمتابعة لمعرفة درجة الالتزام	غير مطبق
تحديد عقوبات مناسبة لعدم امتثالهم لأنشطة التطوير المهني المستمر	غير مطبق

فمن خلال الجدول السابق نجد ان معيار التطوير المهني المستمر غير مطبق بالكامل في اقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية العراقية ، ويطبق بحالات فردية من قبل بعض المحاسبين المهنيين الذين يرغبون في المحافظة وتطوير مهاراتهم المهنية، إذ تكون هناك دورات محدودة من قبل اقسام المحاسبة في بعض الكليات، ويكون ذلك برغبة من هؤلاء المحاسبين دون وجود أي الزام عليهم.

فلابد من اعداد برامج توعية مكثفة لنشر ثقافة التعلم المستمر وحث المحاسبين على الالتزام بها، بالإضافة الى الاهتمام من قبل إدارة الجامعات بإقامة ندوات وورش عمل ودورات تدريبية مستمرة في المحاسبة للمحاسبين المهنيين والاسترشاد بالخبرات الاكاديمية والمهنية في المؤسسات والهيئات المنظمة للمهنة بوصفه أسلوباً استراتيجياً لتنمية مهارات المحاسبين في سوق العمل، ومن الممكن ان تقوم بإصدار جريدة او مجلة علمية بصورة دورية (أسبوعية-شهرية) توضح من خلالها الأفكار الحديثة التي تطرأ في مجال المحاسبة واسس العمل المحاسبي في ضوء التغيرات الناشئة.

فمن غير المناسب توقع امتلاك الطالب حديث التخرج لكم كبير من المعرفة والمهارات المملوكة من قبل المحاسب المهني الخبير، فهذا الامر يتحقق فقط عند التزامه بالتعلم المستمر خلال مسيرته المهنية، لذا لابد من التركيز في برامج التعليم المحاسبي الاكاديمية على تعليم الطالب كيفية التعلم (How to learn) وتوجيهه نحو بناء مهارة التعلم المستمر من خلال تزويده بالقاعدة الأساسية من المعرفة والمهارات والاتجاهات الحديثة التي يبني عليها تعلمه المستمر.

8- مدى امتثال برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية لمعيار التعليم الدولي رقم (8) (التطوير المهني لمراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية).

ان المتطلبات التي يقدمها المعيار IES 8 ما هي الا الحدود الدنيا من الكفاءة المهنية لمطلوبة للوصول الى الأهداف المرجوة من عملية مراقبة الحسابات، واستخدام المنهجية المتعارف عليها في التدقيق واستخدام احد الاشكال الملائمة والمناسبة من التكنلوجيا على ان تتوافق جميعها مع المعايير ذات الصلة (معايير التدقيق الدولية-معايير الجودة الدولية ISQC-معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS) واي معايير أخرى دولية او محلية معمول بها، فضلا عن توافقها مع المعايير المطلوبة من اخلاقيات المهنة ، وكما تم التطرق اليه في المعايير السابقة من صقل للمهارات والاخلاقيات والخبرة العملية ينطبق أيضا على هذا المعيار، فعدم وجود مواد خاصة بأخلاقيات مهنة التدقيق وانما لمواضيع متضمنة في مادة التدقيق والرقابة ومادة معايير التدقيق الدولية والتي ليس لهما شكل ثابت او مواضيع ثابتة في كل الجامعات العراقية بسبب عدم ذكر التفاصيل لكل مادة ضمن المنهج الموحد (كما ذكرنا مسبقا)، وعدم التطرق الى مواد متضمنة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأيضا انعدام وجود تدريب يخص عملية التدقيق خلال الأربع سنوات الدراسية، فكلها تؤدي الى عدم احتواء مناهج التعليم المحاسبية في العراق على متطلبات التأهيل لمهنة التدقيق (كفاءة فنية، مهارات مهنية، قيم واخلاق ومواقف مهنية) الذي يعد تناقضاً لمعيار التعليم المحاسبي الدولي الثامن (IES 8).

وبالرجوع الى الفرضية الثالثة نجدها غير متوافقة مع ما مطبق حاليا في الجامعات العراقية حيث عدم الاستخدام الكافي لمتطلبات الخبرة العملية ضمن المعيار الخامس وكذلك عدم تطبيق المعيار السابع الخاص بالتعلم والتطوير المهني المستمر وأيضا عدم التطبيق الكلي للمعيار الثامن يؤدي الى وجود فجوة بين مستوى الأداء الفعلي لمخرجات التعليم المحاسبي والأداء المطلوب لتلبية احتياجات سوق العمل.

ومما سبق نستطيع التوصل الى محدودية استخدام وتطبيق معايير التعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية العراقية، رغم الجهود المبذولة والدؤوبة من قبل الجهات المعنية وإدخال التحسينات لأخر اصدار للمنهج الموحد منها إضافة مواد جديدة ليكون العدد متوافقاً مع المعايير الإقليمية والدولية ليتحول من 33 منهج الى 48 منهجا من ضمنها مادة معايير التدقيق الدولية لما لهذه المادة من أهمية في مجال المحاسبة والمراجعة، ولكن رغم هذه الجهود الا ان برامج التعليم المحاسبي لا تزال تعاني من القصور وانعدام تطبيقها لأغلب المعايير ، لذلك سيتم التعرف في المبحث القادم على كيفية تطبيقها من قبل بعض الدول والهيئات المهنية التي نجحت في استخدامها لتلك المعايير واخذها بوصفها نموذجاً لتصحيح المسارات وتقوية نقاط الضعف والقصور في عدم تطبيقها ضمن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية العراقية.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية لممارسات بعض الهيئات المهنية الرائدة وبعض التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم المحاسبي

يتناول هذا المبحث دراسة وتحليل ممارسات بعض الهيئات المهنية الرائدة وبعض التجارب العالمية الناجحة للاستفادة منها وإمكانية تطبيقها في جامعاتنا الحكومية لأن مجلس معايير التعليم المحاسبي أشار في اكثر من مرة الى ضرورة اطلاع الهيئات المحاسبية المهنية على جهود بعضها بعض لما لها من أهمية في تبادل الخبرات فيما بينها، بهدف التحسين المستمر والرقي بمهنة المحاسبة وبممارسيها، لذلك سيتم تحقيق ذلك من خلال هذا المبحث من خلال فقراته التي ستأخذ نفس ترتيب معايير التعليم الدولية.

(1.2.3) ممارسات لمتطلبات IES 1

بالعودة الى متطلبات معيار التعليم IES1 الذي يضع متطلبات وشروطاً للالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي واقتصار الدخول الى برنامجها على الفئة التي تملك الفرصة للنجاح فيها واجتياز اختباراتها مع تحقيق خاصيتين، الأولى هي المرونة، وهي عدم الافراط في التسهيل وكذلك عدم الافراط في التشديد، وأيضا اتاحة الهيئات المهنية لمتطلبات الدخول في برامجها للجمهور عامة، وبالاطلاع على كيفية تحقيق الهيئات المهنية لهاتين الخاصيتين ونشر المعلومات الخاصة بمتطلباتها، نجد بان العديد من الهيئات اتاحت دخول برنامجها لفئات متعددة من الافراد فدخول برنامج **معهد المحاسبين القانونيين في ايرلندا (CAI)** الذي يمتد لمدة ثلاث سنوات، فيحقق المعهد المرونة المطلوبة في IES 1 من خلال مسارات متعددة لدخول برنامجه تشمل ما يأتي :-

- الافراد الحاملين للشهادات الجامعية لمرحلة التدرج، ولمرحلة ما بعد التدرج، دون اشتراطهِ ان تكون هذه الشهادات بتخصص محاسبي او حتى مجال الاعمال.
- الافراد غير الحاملين للشهادات الجامعية (School Leave) ، إذ يكون مطلوبا من الافراد بهذه الفئة الالتحاق أولا بالبرنامج التعليمي لمعهد تقنني المحاسبة (سنتين للدراسة + سنتين للخبرة العملية) ويحق للناجحين منهم في اختبارات السنة الأولى او السنة الثانية الالتحاق مباشرةً بالمعهد دون الحاجة لإكمال سنتي الخبرة العملية.

- يُعفى حملة الشهادات الجامعية بتخصصات المحاسبة والاعمال من اختبارات المستوى الأول بالبرنامج التعليمي للمعهد، كاعتراف منه بالتعليم السابق المحقق من قبلها، وموضوع الاعفاء هنا هو الدراسة والاختبارات المرتبطة ببعض المناهج المشكّلة لبرنامجه التعليمي.
- يقيم المعهد طلب الاعتراف للأفراد المقدمين لطلب الاستفادة من هذه العملية -الاعفاء- من خلال تحديد مدى توافق ومناسبة التعليم السابق للأفراد لتحقيق متطلبات شهادته للمحاسبة القانونية، ومدى تغطية برنامج الجامعة لمتطلبات كالأخلاق وتكنلوجيا المعلومات والاتصال والبحث.

وبهذا فان معهد (CAI) قد حقق المرونة من خلال أتاحة الدخول الى برنامجه التعليمي للفئة غير المحققة للتعليم الاكاديمي السابق بالمجال المحاسبي او بمجال الاعمال، وللفئة المحققة لهذا التعليم.

اما فيما يخص إتاحة المعهد لمتطلبات دخول برنامجه وغيرها من المعلومات الضرورية لهذا البرنامج للجمهور، فأن هذه الخاصية نجدها على شبكة الانترنت لصفحة بعنوان "Becoming a Student" ويدخل في اطار هذا تحديد كل من :

- مجالات عمل المحاسبين القانونيين، والخصائص المميزة لشهادة المعهد للمحاسبة القانونية مقارنة بغيرها من الشهادات المهنية ، وكذلك معدلات النجاح بالاختبارات الخاصة بالمعهد.
- المدة المطلوبة لإكمال كل مستوى من المستويات التعليمية لبرنامج المعهد ومدتها سنة كاملة، والمناهج في كل مستوى منها، وطريقة عملية التعليم (وجها لوجه او عن بعد) وأماكن تواجد مراكز المعهد والتكلفة اللازمة لكل مستوى من مستوياته والاعفاءات الممنوحة.
- جوانب أخرى متعلقة بالتدريب العملي والمستخدمين المرخص لهم تقديم التدريب العملي.

وفي اطار مماثل لمعهد (CAI) فأن **معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا و ويلز (ICAEW)** تقدم متطلبات الدخول في برنامجها وكذلك الإعفاءات الممنوحة من قبلها ، فهي تتيح الدخول الى برنامجها والحصول على شهادتها للفئات بالمسارات الآتية :

- المسار الأول : حملة الشهادات الجامعية بالتخصص، تدرج، او ما بعد التدرج.

- المسار الثاني : الأعضاء بإحدى الهيئات المهنية المحددة من طرف المعهد.

- المسار الثالث : والحاصلين على شهادة المعهد في المحاسبة والمالية والاعمال (ICAEW CFAB).

الفئة الأولى والثانية تستفيد من الاعفاء في بعض اختبارات المستوى الأول والثاني في برنامج المعهد، كما ان المعهد لا يتطلب أي مؤهلات اكاديمية من الافراد الراغبين في الحصول على شهادته، فهي تسمح له بالتوجه مباشرة الى سوق العمل لأن شهادته تحظى بالاعتراف من قبل المنظمات في دول العالم.

اما بالنسبة للمعلومات فقد تضمن موقع المعهد تعريفا له، من حيث تاريخ تأسيسه ودوره، وعدد أعضائه بالإضافة الى عدد طلابه ومدى الاعتراف الدولي بالشهادة المقدمة من قبله وكل هذه المعلومات للمساعدة في تزويد الجمهور بالمعلومات الكافية وتشجيعهم على الالتحاق بالمعهد والحصول على شهادته.

ويمثل **معهد المحاسبين القانونيين في استراليا ونيوزلندا (CA ANZ)** نموذجا ثالثا يمكن تقديمه عن الهيئات المهنية المحققة لمتطلبات معيار التعليم IES1، فالدخول لبرنامج هذا المعهد متاح للأفراد الآتية :

- الحاصل على شهادة بكالوريوس او ماجستير في المجال المحاسبي من جامعة معتمدة من طرف المعهد مع تحقيقه لدرجة النجاح بمواضيع مجالات الكفاءة المحدد من قبل المعهد.
- الحاصل على شهادة بمجال غير المجال المحاسبي من جامعة غير معتمدة من طرف المعهد، ويقوم المعهد بتقييم تلك الشهادة، وتحديد فيما اذا كانت هنالك فجوة للكفاءة بالنسبة لحاملها، من ناحية مواضيع مجالات الكفاءة المحددة من قبل المعهد وغير موجودة بهذه الشهادة، ويجب تغطية هذه الفجوة في حال وجودها بأحد الخيارين، اما الدخول في برنامج تحويلي معتمد من قبل المعهد، فيدخل الفرد لتنفيذ برنامج تعليم اكاديمي لما بعد التدرج يكون مناسبا من تحقيق مستوى أساس من المعرفة بالمجال المحاسبي ، او الدخول في البرنامج التأسيسي للمعهد، فيدخل الفرد في برنامج تعليمي مقترح من طرف المعهد ، مع تأكيد هذا الأخير على ان هذا البرنامج لا يُعد برنامجا لما بعد التدرج كما هو الحال بالنسبة للبرنامج التحويلي.
- الحاصل على مؤهل معترف به في دولة أخرى ، وفي حال تقييمه واعترافه على الأقل لدرجة البكالوريوس بأستراليا ونيوزلندا، فيكون مسموحا لحاملها بدخول برنامج المعهد والحصول على شهادة المحاسبة القانونية، شريطة دخوله لبرنامج تحويلي من قبل المعهد او برنامج المعهد التأسيسي.

اما المعلومات المتاحة المتعلقة بمتطلبات هذا المعيار فهو كالمعهدين السابقين، إذ يوفر معلوماته عبر موقعة على شبكة الانترنت وهذه المعلومات متعلقة بـ:

- مزايا الحصول على شهادته ، وعلى عضويته .

- المناهج التعليمية في البرنامج ، والمدة الزمنية لها، وطريقة التعلم والتقييم في البرنامج.

- الفئات المتاح لها الدخول في برنامجه التعليمي.

- معلومات أخرى بشأن برنامجه التأسيسي الموجه لخريجي البرامج التعليمية غير المعتمدة من قبله.

بالإضافة الى ذلك فأنه يقوم وبشكل مماثل للمعهدين السابقين، بنشر فيديوهات قصيرة توضيحية يروي من خلالها أعضاؤه تجاربهم ونجاحهم وعملهم بعد حصولهم على شهادة المحاسبة القانونية من المعهد ، لتحفيز الافراد من اجل الانضمام الى المعهد والحصول على شهادته.

وتحقق **هيئة المحاسبين المهنيين المعتمدين في كندا (CPA Canada)** مطلب المرونة للمعيار الأول IES 1 من خلال اتاحة الفرصة للفئتين ، الفئة الحاصلة على الشهادات الاكاديمية، وفئة العاملين بالمجال المحاسبي وغير المحققين لهذه الشهادة من الدخول الى برنامج المعهد والحصول على شهادته وكما يأتي :

- الفئة الحاصلة على الشهادات الاكاديمية : تتطلب الهيئة من الفرد الحصول على شهادة أكاديمية من اجل السماح للدخول في برنامجها، وتفضل الهيئة بالنسبة لحملة الشهادات الاكاديمية ان تكون بالتخصص المحاسبي، فهي تتطلب تحقيقهم لـ 120 ساعة تعلم او ما يكافئها، إضافة الى تغطية جوانب التعليم المحددة من قبلها ليتاح للفرد الدخول ضمن برنامجها ، اما في حال عدم تلبيته لاحد هذه المتطلبات يكون مطلوبا منه سد هذه الفجوة المسجلة لديه من خلال البرنامج التحضيري للهيئة.
- الفئة ذات الخبرة وغير الحاصلة على الشهادات الاكاديمية : تسمح الهيئة للأفراد العاملين بالمجال المحاسبي وغير الحاصلين على التعليم الاكاديمي من الدخول لبرنامجها للتعليم المهني، شريطة تحقيقهم لعدد من المتطلبات من قبيل اثبات تحقيقه لثلاث سنوات من الخبرة الملائمة، مع اثبات تطويره للكفاءة بمجالين من المجالات الفرعية المحددة لها بوثيقة الهيئة الموضحة لمتطلباتها بشأن الخبرة العملية المطلوبة ضمن شهادتها للمحاسبة القانونية ، مع تطلب ان تكون هذه الكفاءة على الأقل بالمستوى الأول من المستويات المحددة لها ضمن هذه الوثيقة.

كما يتم تحقيق مطلب اتاحة المعلومات للجمهور عبر موقعه على شبكة الانترنت عبر صفحتها المعنونة "Become a CPA" والمعلومات الضرورية المتاحة هي : متطلبات الدخول الى برنامجه، البرنامج التحضيري ، برنامج التعليم المهني ، الخبرة العملية والتقييم .

ان **خلاصة الممارسات السابقة** هو سماح الهيئات المهنية بدخول برنامجها لفئات ذوي خلفيات تعليمية مختلفة، لتتعامل مع هذا الاختلاف من خلال اعفاء المحققين للتعليم المحاسبي بشكل سابق مع بعض مستويات

برامجها، او من خلال مطالبة غير المحققين للتعليم المحاسبي بتحقيقه من خلال البرامج المتاحة من قبل الجامعات او من خلال برامجها التحضيرية.

كذلك تربط الهيئات المهنية استفادة المحققين للشهادات الاكاديمية بالمجال المحاسبي من الاعفاء بتحقيقهم لهذه الشهادات خلال فترات زمنية معينة، لأن المكون التعليمي المحقق من قبلهم قد يصبح غير ملائم في ظل التغيير المستمر بمتطلبات المهنة وببرامج التعليم المحاسبي.

إضافة الى تخصيص موقع الكتروني على شبكة الانترنت يتضمن المعلومات المناسبة والمتعلقة ببرامج الهيئات المهنية الموجه للفرد الذي يرغب في الدخول على برنامجها والجمهور عامة.

(2.2.3) ممارسات لمتطلبات IES 2-4 , 6

ان مطلب مجلس معايير التعليم المحاسبي من خلال معاييره الثلاثة IES 2-4 المتعلق بثلاثة مكونات للكفاءة المهنية هي الكفاءة الفنية، المهارات المهنية، القيم والأخلاق والمواقف المهنية، وضرورة تحديد الهيئات المهنية لمخرجات التعلم المطلوب اظهارها من طلبتها بإكمالها لمكون التعليم والخبرة العملية، نجدها محققة من طرف العديد من الهيئات المهنية الرائدة **فمعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا (ICAS)** وفي عرضه لمكونات المناهج المكونة لبرنامجه التعليمي، ولمكون اخلاقيات الاعمال بهذا البرنامج اتبع المنهج القائم على المخرجات، فإلى جانب تحديده للمحاور التعليمية المغطاة من خلال هذه المناهج، حدّد مخرجات التعليم المطلوبة الاظهار من الطالب بإكماله لعملية التعلم المرتبطة بها، والمستوى المطلوب لذلك من بين ستة مستويات متصاعدة هي المعرفة، الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقييم.

وكممارسات محققة لمطلب المعايير IES2-4 ,6 المتعلق بتقييم تحقيق الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة نشير الى اعتماد المعهد على الأسئلة الموضوعية باختبارات المناهج المشكلة للمستوى الأول ببرنامجه، وعلى الأسئلة المبنية على شكل سيناريو بالنسبة لمستواه الثاني، فيُعد هذا المستوى تدريبا للطالب للتعامل مع الحالات المقدمة ضمن اختبارات المستوى الثالث لبرنامج المعهد، الذي يكون على شكل دراسة الحالة متعددة الجوانب (Multi-discipline Case Study) بالنسبة لمستواه الثالث، واستخدام هذا النوع من الاختبارات (دراسة الحالة متعددة الجوانب) جاء لإعداد الطالب للتعامل مع الحالات الحقيقية لبيئة العمل، ويسمح للطالب في اختبارات المستوى الثالث ببرنامج المعهد بإمكانية استخدام الطالب لكمبيوتره المحمول، واستخدام ما يراه مناسبا من برامج (وورد ، إكسيل)، بالإضافة الى إمكانية الطالب في إدخال أي مواد يرى ملاءمتها للاختبار فهذا الاختبار من نوع اختبار الكتاب المفتوح (Open Book). إذ يرى المعهد ان الهدف من هذا

الاختبار هو اظهار الطالب لقدرته على التعامل مع المتاح لديه من معلومات - معالجتها، تحليلها، واتخاذ القرار وابداء المشورة بشأنها - وليس قدرته على حفظ واسترجاع المعلومات وهذا الاختبار هو طريقة لتقريبه من البيئة الحقيقية للعمل.

ومن الممارسات التقييمية المميزة للمعهد تخصيصه لعدد من النقاط لتقييم المهارات الاتصالية للطالب (ما بين +4 ، -4) ضمن كل اختبار مرتبط بمناهج المستوى الثاني لبرنامجه، بحيث تتأثر العلامة الكلية المحققة من الطالب بالنسبة لكل مقرر بعلامته للمهارات الاتصالية . وأيضا يعد ممارسة مميزة للمعهد ما يقوم به من تقييم مباشر بعد اكمال كل منهج من مناهج برنامجه، ويسعى للحصول على تغذية مرتدة من الطلبة بخصوص المواد التعليمية، أداء أعضاء الهيئة التدريسية بالمنهج ، وغيرها من الجوانب ذات العلاقة، والجيد أيضا كممارسة للمعهد هو عرضه لنتائج هذه العملية - التقييم - على الطلبة، مع توضيحه للمزمع تنفيذه من تغييرات خلال الدورة المقبلة لتقديم المنهج، وقبل هذا نجد ممارسته المرتبطة بتوضيحه للطلبة الهدف من عملية التقييم ، والمطلوب منهم في إطارها، وهذه الممارسة (التقييم المرتبط بالمناهج) تحقق مطلب IES2-4 المتعلق بضرورة المراجعة الدورية لبرنامج التعليم المحاسبي.

ان مطلب تقديم خريطة للكفاءة توضح مخرجات التعلم المطلوبة من المحاسبين المهنيين محقق أيضا من طرف **معهد المحاسبين القانونيين في جنوب افريقيا (SAICA)** حيث قام المعهد بوضع إطار للكفاءة وضح من خلاله مجالات الكفاءة المطلوبة لحاملي شهادته، مع تحديده للكفاءات المشكلة لكل مجال من هذه المجالات ومستوى الكفاءة المطلوب اظهاره عند كل اختبار من الاختبارين المشكلين لشهادته في المحاسبة القانونية، وهذه طريقة لتحديد مسؤولية كل جهة مساهمة في بناء الكفاءة المهنية للمحاسبين المهنيين المحتملين، فالجامعات ستركز على تمكين الطالب من اظهار مستوى الكفاءة المطلوب عند الاختبار الأول لشهادة المعهد، كما ان برامج التدريب ستركز على تمكينه من اظهار مستوى الكفاءة المطلوبة عند الاختبار الأخير للشهادة.

فمعهد (SAICA) لم يحدد محتوى تعليمياً محدداً يجب على الجامعات المقدمة لبرامج التعليم المحاسبي تقديمه وانما ترك لها حرية تصميم برامجها في إطار التزامها بتحقيق الكفاءات الظاهرة بإطار الكفاءة المقدم من طرفه ، الامر الذي يشجع هذه الجهات على الابتكار فيما تقدمه من برامج.

وان اهمية وضع المعهد لإطار الكفاءة المطلوبة لا تتوقف على المرونة والحرية المتاحة لمقدمي برامج التعليم الاكاديمي، وعلى ما يتبع ذلك من ابتكار بخصوص طريقة تصميمها للمناهج ببرامجها التعليمية، وانما يتعدى ذلك ليشمل توضيح الاطار للمطلوب العمل على تطويره وتقييمه من كفاءات من خلال مكوني التعليم المهني والخبرة المهنية ضمن شهادة المعهد للمحاسبة القانونية .

ويقدم معهد (SAICA) قائمة معرفة مرجعية (Knowledge reference list) يحدد من خلالها المعارف الأكثر صلة بكل مجال من مجالات الكفاءة الفنية المحددة بإطار الكفاءة، أي الحد الدنى من المواضيع التي يجب اظهارها وادراجها ضمن برنامج التعليم الاكاديمي ، من اجل تحقيق المحدد من كفاءات ضمن هذه المجالات، بالإضافة الى تحديده لمستوى العمق للمعرفة والفهم المطلوبين بالنسبة لكل موضوع من مواضيعها، ومحدد بثلاثة مستويات (أساس، متوسط، متقدم).

فالغاية من تقديم المعهد لقائمة المعرفة المرجعية هي لضمان تمكين برامج التعليم الاكاديمية لطلبتها بتحقيق المستوى المطلوب من الكفاءة واظهاره خلال الاختبار الأول بشهادته، وهذا من منطلق ان أساس بناء الكفاءة هو تحقيق المعرفة والفهم المرتبطة بها ، وأيضا الحاجة الى التطبيق العملي لهذه المعرفة والفهم، لأن المعرفة والفهم غير كافيين لوحدهما لتشكيل الكفاءة، ولكن لصعوبة الجانب العملي في برامج التعليم الاكاديمية، فأن المعهد وجه مقدمي هذه البرامج الى محاولة عكس بيئة العمل قدر المستطاع من خلال مناهجهم، وهذا من خلال استخدام الطرق التعليمية المناسبة بما فيها دراسة الحالة المصغرة.

وللمعهد ممارسة أخرى متوافقة مع مطلب المعايير IES2-4 المرتبط بضرورة المراجعة والتحديث الدوري لبرنامج التعليم المحاسبي ، وتتعلق هذه الممارسة بإشارة المعهد الى ان إطار الكفاءة الموضوع من قبله سيكون محلا لعملية تقييم مستمرة من ناحية الشكل والمحتوى الخاص به ، بحيث يتم التعامل مع نتائج تطبيقه من طرف المقدّمين لبرنامج التعليم الاكاديمي ولبرنامج التدريب ، ومع التغيرات السريعة في بيئة الاعمال ، البيئة الاجتماعية والسياسية .

ولا تختلف ممارسات **معهد المحاسبين القانونيين في هونغ كونغ (HKICPA)** عن الممارسات السابقة فالمعهد حدد مخرجات التعلم مطلوبة التحقيق من طلبته بالنسبة لكل منهج من مناهج برنامجه الأربعة عشر وبالنسبة للمتناول خلال المستوى النهائي للبرنامج (capstone) من تعليم ، كما حدد المستوى المطلوب تحقيقه بالنسبة لكل مخرجة من هذه المخرجات ، من خلال ثلاثة مستويات هي :

المستوى الأول (Foundation) : يعكس هذا المستوى المعرفة والفهم المطلوب اظهاره من الطالب.

المستوى الثاني (Intermediate) : يعكس هذا المستوى التطبيق والتحليل المطلوب اظهاره من الطالب.

المستوى الثالث (Advanced) : يعكس هذا المستوى الدمج والتقييم المطلوب اظهاره من الطالب.

وقد قدم معهد (HKICPA) عرضا ربط فيه مخرجات التعلم المحددة بالمعايير IES2-4 بالمخرجات المحددة من قِبله، اطلق عليه مسمى خريطة الكفاءة للمحاسبين القانونيين المعتمدين (The CPA

Competence Blueprint)، ولهذه الخريطة شكلان ارتبط احدهما بمخرجات التعلم المحددة لمجالات الكفاءة الظاهر بالمعيار IES 2، والأخر بمخرجات التعلم ضمن المعيارين IES3,4 كما حدد المعهد الوزن الذي ستشكِّله كل مخرجة تعلم ضمن الاختبار المتعلق بكل منهج من مناهج برنامجه.

وكأساليب لتقييم اظهار طلبته لمخرجات التعلم المحددة يعتمد معهد (HKICPA) على أسئلة الاختيار من متعدد والاسئلة المقالية بالنسبة لاختبارات مناهج المستوى الأول من برنامجه، والاسئلة المقالية ودراسة الحالة بالنسبة لاختبارات المستوى الثاني، ودراسة الحالة المتكاملة بالنسبة للاختبار النهائي بهذا البرنامج. والمميز بهذه الممارسات للمعهد هو استخدامه لاختبارات مفتوحة (Open Book) وأسلوب دراسة الحالة، وهذا بالنظر لما لهذا الأسلوب من أهمية في تطوير وقياس المهارات الذهنية للطالب، فتعامل الطالب مع الحالة المقدّمة له يتطلب منه التحليل والتقييم الانتقادي واستخدام حكمه المهني.

وفي سياق مشابه للممارسات السابقة تسير تلك الخاصة **بهيئة المحاسبين المهنيين المعتمدين في كندا (CPA Canada)**، إذ انها حددت الكفاءات مطلوبة الاظهار من الطالب ببرنامجها التعليمي والمستوى المطلوب لذلك من بين ثلاثة مستويات (A,B,C) تعكس تصاعدا في المطلوب اظهاره من الطالب من فهم وتحليل واستخدام للمعرفة، وهذا من خلال ما قدمته تحت مسمى خريطة الكفاءة للمحاسب المهني المعتمد، يدخل أيضا ضمن ممارسات الهيئة لتحقيق متطلبات معايير التعليم IES 2-4 قيامها بتحديد مخرجات للتعليم لكل كفاءة محددة ضمن خريطة الكفاءة، ومخرجات التعليم هنا تعكس المطلوب من الطلبة معرفته واداؤه لأجل اظهار الكفاءة المطلوبة.

وكممارسة جيدة لهذه الهيئة هو قيامها بتقديم قائمة معرفة مرجعية خاصة بكل مجال من مجالات الكفاءة الفنية الستة التي تم تحديدها ضمن خريطة الكفاءة، لأن هذه القائمة أوضحت المواضيع الملائمة التي يجب تناولها ضمن مناهج برنامج التعليم المهني للهيئة، إذ تعتمد الهيئة بشكل أساس عند تقييم كفاءة طلبتها على دراسة الحالة ، وكما تم توضيحه سابقا بأن هذه الطريقة ملائمة لكونها تحاكي الحالات الموجودة في بيئة العمل الحقيقية، ويمكن من خلالها تقييم كفاءات الطلبة الفنية والتمكينية في الوقت نفسه، وبكل اختبارات الهيئة يكون مسموحا للطلبة بإدخال عدد من المواد المحددة من قبلها (قوانين ، معايير غيرها).

ان **خلاصة تجارب الهيئات السابقة** من ناحية اتجاهها نحو وضع خرائط للكفاءة تحدد المطلوب من خريجي برامجها ، ونحو اعتماد أسلوب دراسة الحالة بوصفها أسلوباً للتقييم ببرنامجها، ونحو جعل العديد من اختباراتها مفتوحا ، الى جانب اتاحتها لكل التفاصيل المتعلقة بهذه الاختبارات للجمهور تعد ممارسات جيدة من المناسب الاستفادة والاخذ بها.

(3.2.3) ممارسات لمتطلبات IES 5

ألزم هذا المعيار IES 5 الهيئات المهنية على تنفيذ عدد من المتطلبات من ضمنها متطلب الخبرة العملية من اجل الحصول على ما تمنحه من شهادات مهنية ، وان تكون تلك الخبرة كافية لإظهار اكتسابهم للمهارات المهنية ، والكفاءة الفنية، والقيم والأخلاق والمواقف المهنية الضرورية لأداء دورهم بصفتهم محاسبين مهنيين في المستقبل ، فنجد من بين متطلبات IES5 ضرورة تحديد الهيئات المهنية لمدخلها للقياس بالنسبة للمحقق من الطالب ببرنامجها خلال فترة الخبرة العملية ، ليوضح المعيار بأن مدخل المدخلات لا يعد مدخلا مفضلا، وفي هذا السياق نجد بأن العديد من الهيئات المهنية الرائدة لا تكتفي بمطالبة طلبتها بتحقيق فترة محددة للخبرة العملية، بل تتجاوز ذلك لتطالبهم بإظهار تحقيقهم لكفاءات محددة خلال هذه الفترة وفقا لمستويات محددة.

فمعهد المحاسبين القانونيين في جنوب افريقيا (SAICA) بالإضافة الى تحديده لفترة الخبرة العملية المطلوبة ، قدم برنامجا للتدريب وضح من خلاله مجالات الكفاءة المطلوبة من المتدرب خلال فترة الخبرة العملية (سبعة مجالات) والكفاءات المكونة لكل مجال من هذه المجالات والمهام المطلوبة للتنفيذ بالنسبة لكل كفاءة محددة ، ومستوى الكفاءة المطلوبة عند تأدية المتدرب لهذه المهام ، بالإضافة الى توفير بيئة مناسبة للتدريب تمكن المتدرب من :

- الحصول على مستوى متقدم من الكفاءة بالنسبة للمهارات المهنية ، والمحاسبة والتقارير المالية ، واللذان يطلق عليهما تسمية "المهارات الاجبارية " فالكفاءة في هذين المجالين مطلوبة من جميع المتدربين.
- الحصول على مستوى متقدم من الكفاءة بالنسبة لاحد مجالات الكفاءة الخمس المتبقية، والذي يطلق عليهما المعهد تسمية "المهارات الاختيارية" فهذه المهارات تمثل مجال الكفاءة الذي تم اختياره من طرف جهة التدريب بوصفه مجالاً إضافياً الى جانب مجالي المهارات المهنية، والمحاسبة والتقارير المالية.
- تحقيق مستوى أساس من الكفاءة في مجالات الكفاءة الأربعة المتبقية.

ان مجالات الكفاءة في المعهد (اجبارية، اختيارية، متبقية) سعيا منه لضمان حصول جميع المتدربين على خبرة واسعة على الأقل بمستوى متقدم (المحاسبة والتقارير المالية ، المهارات المهنية، ومجال اختياري اخر) وبمستوى أساس بباقي المجالات، ومهما كانت الجهة صاحبة التدريب سواء كانت قطاعاً عاماً او مكتب محاسبة ومراجعة وغيرها.

ولا تختلف ممارسات **معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في هونغ كونغ (HKICPA)** عن معهد (SAICA) إذ قام بتحديد فترة الخبرة العملية في هذا المعهد التي تمتد من ثلاث الى خمس سنوات، وان

اعترافه بتعدد وتنوع البيئات التي يمكن ان تحقق بها مكون الخبرة العملية ، وبإمكانية تحقيق هذه الخبرة من خلال اكثر من جهة مستخدمة، وجاء ذلك لكونه يعترف بحقيقة اختلاف الكفاءات التي سيظهرها لاختلاف ادوارهم في بيئات عملهم المختلفة، وان اعترافه بهذه الحقيقة من خلال تحديده لستة مجالات للكفاءة الفنية (المحاسبة المالية والتقارير، المراجعة والتأكيد، الضرائب، المحاسبة الإدارية والإدارة المالية، الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ، تكنلوجيا المعلومات واستراتيجية الاعمال)، وثلاثة مكونات بالنسبة لكل مجال، ليكون العدد الكلي لهذه المكونات هو ثمانية عشر، ويكون المطلوب من كل متدرب هو فقط تلبية متطلبات الكفاءة لأربعة مكونات منها، مع الاشتراط ان يكون احد هذه المكونات هو مجال المحاسبة المالية والتقارير، على اعتبار ان هذا المجال يعد أساسا لجميع المحاسبين المهنيين، هذا الى جانب تحقيقها لكل كفاءات تمكين المطلوبة خلال فترة الخبرة العملية، لأن هذه المهارات مطلوبة لدعم تحقيق مختلف الأدوار المطلوبة من المحاسبين المهنيين.

وفي السياق نفسه نرى أن ممارسات الهيئتين السابقتين (جنوب افريقيا وهونكونغ) لم تقتصر **هيئة المحاسبين المهنيين المعتمدين في كندا (CPA Canada)** على مطالبة الطالب بإكماله فترة محددة للخبرة العملية التي لا تقل عن 30 شهرا، وانما مطالبته بإظهار تحقيقه للكفاءة المطلوبة منه وبالمستوى المطلوب لها، وقد حددت الهيئة متطلباتها بهذا الخصوص لنوعين من الكفاءات هما :

- **الكفاءات الفنية :** الكفاءات الفنية مطلوبة التطوير خلال فترة الخبرة العملية هي المجالات التي تم تحديدها من قبل المعهد (التقرير المالي، الاستراتيجية والحوكمة، الضرائب، المحاسبة الإدارية، المالية، المراجعة والتأكيد)، وتم تحديد عدد من المجالات الفرعية للكفاءة بخصوص كل مجال من هذه المجالات، فيكون المتدرب مطالباً بتحقيق ثلاثة مكونات الأولى هي الكفاءات الأساسية المطلوبة منه والثاني والثالث هي الاتساع والعمق المطلوب لهذه الكفاءات.
- **كفاءات التمكين :** يتطلب اظهار كفاءات التمكين وتطويرها خلال فترة الخبرة العملية وهي الخمسة المحددة من قبل المعهد (السلوك الأخلاقي والمهني، الاتصال، القيادة والعمل الجماعي، حل المشاكل واتخاذ القرار ، إدارة الذات)، وإظهار المتدرب تحقيقه لهذا التطوير من خلال اجابته على ثلاثة أسئلة متعلقة بكل كفاءة من الكفاءات الخمس، بحيث يدور السؤال الأول " What ? " حول "كيفية تحقيق المتدرب للكفاءة المطلوبة" فتكون الإجابة من خلال تقديمه وصفا لوضعية يعتقد بأنه قد يُظهر الكفاءة المطلوبة من خلالها ، اما السؤال الثاني" So What ? " فيدور حول "مطالبة المتدرب بتقديم توضيح وتحليل لكيفية تطويره للكفاءة من خلال الوضعية الموصوفة"، ليدور السؤال الثالث " Now What ? " حول "مطالبة الطالب بتوضيح كيفية رؤيته لاستخدامه المستقبلي للكفاءة المحققة" واجابة المتدرب

على هذا السؤال يعكس مدى مقدرته على التقييم الذاتي المنفذ من قبله من أنشطة وكيفية استخدام التعلم المحقق من خلالها، مما يوضح قدرته على تحقيق مثل هذه العمليات في حياته المهنية المستقبلية.

ان الهيئة من خلال مطالبتها بتقديم المتدرب الأجوبة عن الثلاثة أسئلة السابقة هي لإقحام الأخير بعملية تفكير وتأمل، والتفكير في استخدامه مستقبلا للكفاءات التي تم تطويرها، هذا وان كل المعلومات المرتبطة بمتطلبات الهيئة بخصوص الخبرة العملية هو متوفر على موقعها على شبكة الانترنت، سواء في صفحات متناولة لهذه المتطلبات بشكل مختصر، او من خلال الملفات القابلة للتحميل من خلال موقعها وبشكل اكثر تفصيلا.

ولا تختلف ممارسات **معهد المحاسبين القانونيين في استراليا ونيوزلندا (CA ANZ)** عن ممارسات الهيئات الأخرى المتناولة فيما سبق بالنسبة لمكون الخبرة العملية المطلوبة، إذ ان الفترة الزمنية للخبرة العملية تمتد لثلاث سنوات ، من خلال تأدية المتدرب لدور محاسبي مناسب لدى مستخدم معتمد من الهيئة، كما انه يتطلب اظهار الطالب للكفاءة المطلوبة خلال تلك الفترة، وهذه الكفاءات مقسمة على مجموعتين هما :

- الكفاءات الفنية : المرتبطة بثمانية مجالات منها :المحاسبة الإدارية، الضرائب، المراجعة، المالية، نظم المعلومات المحاسبية.

- الكفاءات غير الفنية : المرتبطة بعدد من المجالات بما فيها العمل ضمن فريق، البحث والتقييم، المهارات التنظيمية، اتخاذ القرار، مهارات الاتصال والمهارات الشخصية، السلوك الأخلاقي والمهني.

ويبين المعهد بأن المتدرب يمكن البدء في ممارسة الخبرة العملية قبل البدء في تنفيذ أي منهج من مناهج برنامجه التعليمي، والجدير بالذكر ان برنامج المعهد يحتوي على خمسة مقررات، وان دخوله متاح للأفراد المحققين لتعليم محاسبي سابق، ومن ثم فأنه عند الانطلاق في فترة الخبرة العملية سيكون لديه معرفة سابقة بالمجال.

والى جانب ما سبق يمكن أن نشير إلى ممارسة أخرى متميزة لدى الهيئات المهنية هي تلك التقارير التي تصممها لتوجه المتدربين نحو ملئها بشكل دوري خلال فترة الخبرة العملية، ووجه التميز بهذه التقارير هو درجة التفصيل بها، وهنا يمكن أن نشير إلى نماذج التقارير أو أدوات التقييم المعدة من طرف معهد المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا (SAICA)، فهو يقدم اداتين حدد الهدف لكل منهما على النحو الآتي :

- الأداة الأولى : تتعلق بتقييم قدرة المتدرب على اظهار المهارات المهنية المطلوبة منه كما جاءت محدّدة ببرنامج التدريب للمعهد . وقد اتخذت هذه الأداة شكل الجدول المقسم على جانبين خُصص الأول منهما

للمتدرب والثاني للمسؤول عن تقييم أدائه (الشخص المراقب للمتدرب والمسؤول عنه بشكل مباشر)، بحيث يتم ملأ الجانب المخصص للمتدرب من خلال قيامه بتحديد المهارات المهنية التي يعتقد بتحقيقه لها من خلال المنفّذ من قبله من مهام خلال الفترة المقرر عنها، مع تسجيله للمهام التي حقّق من خلالها هذه المهارات ، والدليل المؤيد لذلك ، ليحدّد بوصفه خطوة أخيرة لمستوى الكفاءة الذي يعتقد بإظهاره له بالنسبة لهذه المهارة.

ويتضمن الجانب المخصص للمقيِّم اطلاعه على الأدلة المسجّلة من طرف المتدرب، وتحديده لمستوى كفاءة هذا الأخير بالنسبة للمهارات المحدّدة من قبله على أساس أنه قد تم اظهارها، ليقوم أيضا بتقديم أي ملاحظات بشأن أي اختلاف في التقييم بينه وبين المتدرب، وعملية ملء المتدرب والمقيّم لأداة التقييم هي عملية مستمرة تتطلب من المتدرب تسجيل مُدخلة جديدة على الأقل مرة كل شهرين.

- الأداة الثانية : تتعلق بتقييم كفاءة المتدرب فيما يتعلق بالمهارات الفنية المطلوبة منه كما جاءت محدّدة ضمن برنامج المعهد للتدريب. وهي تتخذ أيضا شكل الجدول المقسم على جانبين أحدهما مخصص للمتدرب والآخر للمقيّم ، وعملية ملء هذه الأداة تتم بشكل دوري مرة على الأقل كل شهرين.

إن الأداتين السابقتين تعطيان إشارة من المعهد إلى أن المطلوب من المتدرب خلال فترة التدريب العملي، ليس فقط اكمال هذه الفترة والحجم الساعي المحدّد لها، وإنما العمل على اظهار تحقيقه للكفاءات المطلوبة منه وفقا للمستوى المطلوب لذلك. والمميز بالنسبة لهاتين الأداتين هو درجة الدقة والتفصيل بهما، وطريقة عرضهما التي تسهل على المتدرب والمدرب استخدامهما ، إذ حُدّد بهما مجالات الكفاءة، الكفاءات، والمهام مطلوبة التنفيذ، ليكون المطلوب من المتدرب هو فقط التسجيل أمام المنفّذ من قبله من مهام.

ويضاف لنماذج التقارير ما تقدمه الهيئات المهنية من أدوات تدريبية للمقيمين خلال فترة الخبرة العملية يكون الهدف منها ضمان عدالة تقييم المتدربين خلال هذه الفترة، ومن الأمثلة عن هذه الأدوات ما قدمه معهد (SAICA) تحت مسمى شجرة القرار، الشجرة التي توضح مختلف المسارات المعبرة عن الأداء المحتمل للمتدرب، والتقييم المرتبط بكل مسار منها.

إن أهم ما يمكن اعتماده من **الممارسات السابقة للهيئات المهنية** هو اتجاهها الى وضع خريطة توضح الكفاءات المطلوبة الاظهار من المتدرب خلال فترة الخبرة العملية ، واعترافها بتعدد البيئات الممكنة لتحقيق الخبرة العملية فهناك مكاتب المحاسبة، المؤسسات التجارية، الخدمية، الصناعية، مع وضعها لمعايير محددة من أجل اعتماد هذه الجهات بوصفها بيئات مناسبة لتقديم الخبرة العملية المطلوبة للمتدربين، مع ربطها للاعتماد الممنوح بفترة زمنية محددة.

(4.2.3) ممارسات لمتطلبات IES 7

يتضمن هذا المعيار IES 7 (التطوير المهني المستمر) العديد من المتطلبات منها : ضرورة العمل من قبل الهيئات المهنية على تعزيز التزام المحاسبين المهنيين بعملية التطوير المستمر، وتسهيل وصولهم الى الفرص المحققة لها، واعتماد أساليب للقياس والرقابة والامتثال إلى هذه العملية، ومن بين ما تمت الإشارة اليه ضمن المعيار IES 7 هو ان مدخل المدخلات لا يعد المدخل الأفضل لقياس أنشطة التطوير المهني المستمر للمحاسبين المهنيين، كما تمت الإشارة الى ان مدخل المخرجات هو الأفضل بهذا الاطار، وبهذا يمكن الإشارة الى ممارسة **معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا و ويلز (ICAEW)** إذ ان المدخل المتبع من طرفه هو المدخل القائم على المخرجات، فهو لا يلزم اعضاءه من المحاسبين المهنيين بتحقيق عدد ساعات معينة او نقاط ضمن أنشطة التعليم المهني المستمر، وانما يترك لأعضائه حرية الحكم والتقدير لما يلزمهم تحقيقه منها للمحافظة على الكفاءة المطلوبة كلاً حسب دوره الذي يؤديه، هذا من رؤيته بأنهم الاقدر على تحديد احتياجاتهم التطويرية، وتحديد الملائم من الأنشطة لتحقيقها، وان المعهد يقتصر دوره بهذه العملية على توجيه أعضائه نحو الملائم تنفيذه من خطوات في إطار تخطيطهم لتنفيذ عملية التطوير المهني المستمر، فتمثلت هذه الخطوات في :

- **التأمل (Reflect) :** أي قيام العضو بالتأمل والتفكير في عدة جوانب قبل تحديده للمعرفة والمهارات المطلوبة للدور الذي يؤديه، ومسؤولياته والمنتظر منه من قبل الاخرين، ليقوم بعدها بتحديد احتياجاته للتعلم المرتبطة بدوره الحالي وخططه للتطوير الوظيفي، فبهذا يبين المعهد ان على العضو التركيز على احتياجاته من التعلم في ضوء دوره الذي يؤديه، فهو ليس مطالبا بالاطلاع على كل ما هو جديد في مجال المحاسبة، انما معرفته بالجديد بمجال الدور الذي يؤديه.

- **التصرف (Act) :** أي قيام العضو بالبدء بتنفيذ أنشطة التطوير المهني المستمر لتلبية احتياجاته التعليمية المحددة من قبله ، فيترك المعهد هنا أيضا المجال للعضو لاختيار وتقدير الطريقة الملائمة بوصفها نشاطاً للتطوير المهني المستمر وهي عدة منها : البحث من خلال الانترنت، المناقشة مع الزملاء، القراءة، دراسة اللوائح والمعايير وغيرها من الوسائل ذات العلاقة بعمله، فيكون دور المعهد في هذه الخطوة فقط اعلام العضو بما يتيحه من وسائل للتعلم واعطاءه الخيارات دون ان يفرض احدهما عليه.

- **التأثير (Impact) :** في هذه الخطوة قيام العضو بتقييم فعالية ما قام به من تنفيذه لأنشطة التعليم المهني المستمر، فهل هو مقتنع بأن هذه الأنشطة استطاع من خلالها تحقيق أهدافه، أو انه يرى بأنه يحتاج الى المزيد منها لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته المحددة من قبله ؟ وفي هذه الخطوة ينعكس تطبيق المعهد

للمدخل القائم على المخرجات في قياس أنشطة التطوير المهني المستمر لأعضائه، فمن خلالها يتم توضيح المخرجات المحققة من قبل كل عضو في ظل ما قام به من أنشطة تعليمية.

بالإضافة الى هذه الخطوات، يلزم المعهد من أعضائه بتسجيل انشطتهم للتطوير المهني المستمر، والاحتفاظ بهذا التسجيل، وهذا بهدف تقييمه للمعهد في حال طلبه، لأن المعهد يقوم سنويا باختيار عينة من الأعضاء بشكل عشوائي ومطالبتهم بتقديم الأدلة المرتبطة بتلبيتهم لمتطلبات عملية التطوير المهني المستمر.

كما يتطلب معهد (ICAEW) من جميع أعضائه بما فيهم المتقاعدون تقديم تصريح بوضعيتهم تجاه عملية التطوير المهني المستمر خلال الفترة المتاحة لذلك، ويكون تقديم التصريح اما عن طريق موقعه على شبكة الانترنت او من خلال ارساله الى المعهد بشكل مباشر، وان هذا التصريح هو مجرد اعلام للمعهد من قبل العضو بوضعيته تجاه عملية التطوير المستمر خلال الاثني عشر شهرا الماضية، فلا يتضمن تسجيلاته بخصوص انشطته تجاه العملية، لذلك فهو يكون على احد الشكلين :

- تأكيد العضو على مراجعته لاحتياجاته من الناحية التعليمية والتطويرية، وقيامه بتنفيذ الملائم من الأنشطة لتلبيتها.
- طلب العضو الاعفاء من القيام بأنشطة التطوير المهني المستمر، قيامه بتحقيق الشروط المحددة لذلك من طرف المعهد.

ان هذا الاعفاء من القيام بتنفيذ أنشطة التعليم المهني المستمر يرتبط بحالات معينة كتقاعد الأعضاء مع عدم تقديمهم لاي خدمات محاسبية بمقابل او بدون مقابل، او ان العضو يقرر التوقف عن العمل لفترة طويلة لأسباب صحية او عائلية، اما حالات التوقف المؤقتة للأعضاء كإجازات الامومة او حالة الأعضاء غير العاملين والذين هم في مرحلة البحث عن العمل وغيرها فلا تعد سببا كافيا للحصول على الاعفاء.

وكذلك يمكننا الإشارة الى ممارسات **جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)** بوصفها ممارسات يمكن الاسترشاد بها فيما يتعلق بقياس أنشطة التطوير المهني المستمر ، فمتطلبات هذه الهيئة بهذا الخصوص تظهر اعتمادها على مدخل المزيج (المدخلات والمخرجات معا) ، فهي تتطلب عدد وحدات معينة (Units) للتعلم بشكل سنوي، وان الوحدة الواحدة تساوي ساعة تعلم واحدة ، كما تتطلب بأن عدداً معيناً من هذه الوحدات قابلا للتحقق منه، فتحديد عدد معين من الوحدات التي يجب على العضو اثبات تحقيقه لها فهذا يحقق خصائص المدخل القائم على المدخلات ، اما ما يخص الشق المتعلق بالمدخل القائم على المخرجات فهو من خلال ما حددته الجمعية من شروط واجبة التحقق من اجل اعتبار نشاط التعلم الذي تم تنفيذه من قبل العضو قابلٌ للتحقق منه، ويكون ذلك من خلال الإجابة بنعم عن هذه الأسئلة :

- هل ان نشاط التعلم المنفذ له صلة بدوره الحالي ، او بخطواته مستقبلية لمساره المهني ؟

- هل يمكنه شرح طرق تطبيق التعلم التطويري المنفذ في مكان عمله ؟

- هل يمكن له ان يقدم دليلاً على ان نشاط التعلم قد تم تنفيذه فعلا ؟

والمميز في ممارسات الجمعية هي طلبها بأن يكون نشاط التعلم للعضو له صلة مباشرة بدوره الحالي او بخططه المستقبلية في مساره المهني (كما في السؤال الأول)، فهو يواجه بأن العضو لا يقوم بعملية التطوير المهني المستمر بشكل عشوائي، وانما يقوم بتنفيذ ثلاث خطوات هي : التخطيط (Plan)، العمل (Do)، والمراجعة (Review)، لتحديد احتياجاته للتعلم (التخطيط)، واختيار المناسب من تلك الأنشطة (العمل)، وتقييم النشاط المنفذ على أدائه (المراجعة).

المميز أيضا هو ما تتيحه الجمعية من مرونة بالنسبة لأنشطة التعليم المقبولة من قبلها، فأي نشاط للتعليم يكون العضو قادرا على تحديد صلته باحتياجاته التعليمية ودوره المهني يعد نشاطا للتعلم المهني المستمر، كأن يكون تعلماً الكترونياً، العمل في لجان، الفِرق ومجموعات المناقشة، التدريب والتوجيه، والحصول على مؤهلات إضافية.

بالإضافة الى عدم تشديدها على أنشطة التعلم التي يمكن قبولها بوصفها أنشطة قابلة للتحقق منها، كأن يكون وجها لوجه (ندوات ، مؤتمرات ..)، او من خلال الانترنت مثل قيام العضو بالبحث من خلال الانترنت على تلبية متطلبات خاصة بأحد العملاء فيمكن ان يعد ذلك نشاطا للتطوير المهني المستمر.

وكنموذج ثالث عن الممارسات الجيدة بخصوص التطوير المهني المستمر للمحاسبين المهنيين يمكننا الإشارة الى بيان المعايير المعَدّ بالشراكة بين **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)** والرابطة الوطنية لمجالس الدولة للمحاسبة (NASBA) الذي ضمّ عدة معايير كان الهدف منها تقديم عدة توجيهات بشأن برامج التعليم المهني المستمر من تطوير ، تقديم ، قياس ، منح الشهادات والاحتفاظ بالوثائق.

وكممارسة جيدة محققة وداعمة لمتطلبات معيار التعليم IES 7 بالنسبة لمعهد (AICPA) هو سعيه الى تنظيم الجوانب المرتبطة ببرامج التعليم المهني المستمر(تطوير، تقديم، قياس، توثيق)، كخطوة مساعدة على ضمان حصول المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPAs) على برامج تعليمة قادرة على تمكينهم من الاستمرار في تلبية التزاماتهم تجاه خدمة مصلحة الجمهور، ومثل هذا الجهد للمعهد يمكن لغيره من الهيئات المهنية الاسترشاد به لوضع المتطلبات التنظيمية الخاصة بها فيما يتعلق ببرامج التعليم المهني المستمر الموجَّهة لصالح أعضائها من المحاسبيين المهنيين.

وبناء على كل ما تقدم يتضح بأنه توجد امكانية كبيرة لتضييق الفجوة بين مستوى الأداء الفعلي لمخرجات التعليم المحاسبي وبين الأداء المطلوب وفقا لمتطلبات معايير التعليم الدولية، من خلال تحقيق امتثال أكبر بين معايير التعليم الدولية والممارسات المحاسبية واجراء تغيرات أساسية في اساليب التعلم والتعليم المحاسبي والقضاء على القصور في عدم تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية ومواكبة دول العالم الرائدة في هذا المجال، وكذلك التأكيد على التكامل بين التعليم المحاسبي الأكاديمي والخبرات الميدانية من خلال تحقيق توازن أكبر بين أسلوب التعليم النظري والتطبيقي في مجال التعليم في ظل المتغيرات والتطورات المستمرة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و يتعين مواءمة البرامج التعليمية مع المعدلات العالمية إلى حد يتماشى على نحو أفضل مع هذه المعدلات، فمعايير التعليم الدولية هي معايير توجيهية وإرشادية تساعد بطبيعتها في تنفيذ التدريب والتطبيق الجيدين، وقد توفر النصح والإرشاد، فضلا عن توفير أمثلة أو أدلة على أفضل الممارسات أو الطرائق الأكثر فاعلية للتعامل مع القضايا المختلفة. وتتمثل أهمية وجود معايير للتعليم في مجال المحاسبة في كونها تعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية، لأن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار متكامل يحكم عملية التطبيق، وتمثل عملية تطوير المناهج المحاسبية ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسة المهنية وإزاء عملية التطوير هذه لا بد من وجود معايير علمية محددة متفق عليها يمكن الرجوع إليها في هذه العملية.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

تعرض الباحثة من خلال هذا الفصل عرضا ملخصا لاهم النتائج التي توصل اليها البحث ، والاقتراحات في ضوئها بعض التوصيات والمقترحات .

المبحث الاول/ الاستنتاجات

بناءً على كل ما تقدم من الدراسة النظرية والعملية يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية :

1- عدم وجود تنسيق وتعاون بين مؤسسات التعليم والوحدات الاقتصادية في العراق بهدف تبادل الأفكار والرؤى وخلق المواءمة والتقارب مع البيئة المحلية واحتياجات سوق العمل ومتابعة العملية التعليمية وتقويم نتائجها، مما أدى الى نشوء فجوة بين الدراسة الاكاديمية وبين التطبيق العملي.

2- الحاجة الى تحقيق التوازن بين أسلوب التعليم النظري وأسلوب التعليم التطبيقي في مجال التعليم وتفعيل الزيارات الميدانية.

3- الاعتماد بشكل مفرط على الامتحانات بوصفها أسلوباً لتقييم اداء الطلبة وتعليمهم لا ترسخ التحدي الذهني والتحفيز الذاتي اللازمين لحياة مهنية ناجحة، وهذا بالتالي يحرم الطلبة من فرصة تطوير هذه المهارات الذهنية ويصقل الدافع الشخصي.

4- يستند تدريس المادة بمعظمه الى المحاضرات ويتم باتجاه واحد تاركاً فرصاً أخرى للتعلم الفاعل والمشاركة من جهة الطلاب وبالتالي الى قصور في تطوير الطالب لمهارات التفكير والابداع في حل المشاكل المحاسبية ، اذ يسهم عدد الطلاب الضخم داخل القاعة الدراسية مساهمة كبيرة في الصعوبات التي يواجهّا التدريسيون من ناحية استخدام ودمج طرق وأساليب تعليمية اكثر فاعلية.

5- عدم ادراج بعض المواد ضمن المنهج الموحد لبرنامج التعليم المحاسبي ووجودها ضمن المعيار الثاني لمعايير التعليم المحاسبي الدولية على الرغم من أهميتها في عمل المحاسب والمدقق، وبالتالي الى عدم توافق بينها وبين مفردات المناهج وفقا لمعيار التعليم المحاسبي الثاني.

6- ان معايير التعليم الدولية هي واحدة من المعايير التي تمثل قواعد أساسية يمكن الاستعانة بها في تطوير المنهج المحاسبي الموحد وتقليل درجة التفاوت بين ما دُرس نظرياً والمحاسبة المهنية.

7- اقتصار أماكن تدريب طلبة المحاسبة على الدوائر الحكومية، وعدم وجود إرشادات وتوجيهات لمعرفة جوانب القصور والضعف وتصحيحها اولاً بأول، مما يؤدي الى عجز التدريب الصيفي عن تقويم كفاءة وقدرات الخريجين بالشكل الصحيح.

8- مناهج التعليم المحاسبي الموحد الحالية لا توفر الماماً كافياً بقيم واخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة، سواء من خلال المواد الموجودة في الخطط او من خلال عدم استحداثها مادة منفصلة في الخطط الدراسية باسم اخلاقيات المهنة.

9- لا يتم تدريب الطلبة على التعلم الذاتي من خلال استخدام المكتبات وما يتوفر بها من كتب ومراجع محاسبية وهذا يدل على قصور في مناهج التعليم المحاسبي.

المبحث الثاني/ التوصيات

من خلال الاستنتاجات السابقة نستطيع الخروج بالتوصيات الآتية :

1- إعادة النظر بالمناهج الدراسية وصياغتها بما يضمن تطبيق المعايير المحاسبية للتعليم ووفق متطلبات سوق العمل بما يواكب المستجدات والتغيرات البيئية، فضلا عن تطوير مؤهلات وقابليات التدريسيين لكونهم من اهم الركائز الأساسية في برامج التعليم المحاسبي.

2- دعم اندماج إدارة المؤسسات التعليمية (مجالس الأقسام، مجالس الكليات، مجلس الجامعة) مع الوحدات الاقتصادية، بهدف تبادل الأفكار والرؤى والتقارب مع البيئة المحلية ومعرفة احتياجات سوق العمل ومدى متابعة العملية التعليمية وتقويم نتائجها.

3- تعزيز مهنة المحاسبة بالجانب المعرفي والتطبيقي من خلال تفعيل دور برامج التدريب الصيفي وذلك بتولي لجان مختصة من التدريسيين وذوي الخبرة من المهنيين التنسيق مع مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية لدراسة المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية البرنامج التدريبي وزيادة أواصر التعاون مع تلك المؤسسات لوضع أسس علمية رصينة للتدريب.

4- سعي الجامعات العراقية نحو تعزيز التعليم المحاسبي الجامعي مواءمة مناهجها التعليمية مع المناهج المقررة واللازمة للتخرج من برنامج المحاسبة الى حد يتماشى على نحو افضل مع الدول العالمية.

5- توفير التدريب والتعليم المناسبين للأساتذة الجامعيين حول أساليب التعليم النشط، والتربية الحديثة، وأساليب تقييم الأداء الأكثر تعمقا وذلك لتشجيع الإصلاحات في مناهج المحاسبة والتعليم بأفضل طريقة ممكنة وتنمية المهارات الذهنية والابداعية لدى الطلبة.

6- ان تستند خطة القبول وفقا للطاقة الاستيعابية لأقسام المحاسبة مع توفير كافة المستلزمات المطلوبة من قاعات دراسية وكتب وتقنيات حديثة للتدريس وبرامج تدريبية وغيرها.

7- ضرورة تحسين فاعلية التعليم المحاسبي من خلال الاهتمام بتحديث المناهج واضافة بعض المواد الصادرة ضمن المعيار الثاني الخاص بالكفاءة الفنية وغير الموجودة ضمن المنهج الموحد، بالإضافة الى توفير الإمكانيات المادية اللازمة لأقسام المحاسبة في الجامعات بما يمكنهم من تطوير الأساليب والطرائق التدريسية المتبعة.

8- تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في مجال تطبيق المعايير (والتي سبق ذكرها ضمن المبحث الثاني في العملي) للاستفادة من التجارب العالمية الناجحة.

9- لما كان الحصول على شهادة جامعية أولية ودراسة المواد النظرية لا يكفي لممارسة المهنة، وانما يجب ان يكتسب المحاسب المرشح الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية، لذا ينبغي على الجامعات ضرورة حصول طلبتها على تدريب مهني لمدة زمنية معينة وبإشراف ومتابعة من القسم لضمان اكتساب الخبرة التي تمكنهم من ممارسة المهنة على الوجه الملائم .

10- الاهتمام بالبعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي وترسيخ السلوك والأخلاق المهنية والعمل على إيجاد ميثاق اخلاق يضبطه ويحدد معالمه وأفراده منهج خاص به.

11- على الجهات القائمة على التعليم المحاسبي وضع المناهج التي تحث على التعلم الذاتي من خلال استخدام المكتبات وما يتوفر بها من كتب ومراجع محاسبية وتدقيقية وغيرها من الأساليب التي من خلالها سيتعلمون كيف يعلمون انفسهم وسيحملون معهم هذه المهارة الى ما بعد التخرج، وعلى رئاسة الجامعة وعمادة الكليات تطوير المكتبات من حيث توفر حاسبات الكترونية وكتب منهجية او مصدرية حديثة.

12- تحديد متطلبات التأهيل للمدققين المهنيين، بما فيها تحديد متطلبات خاصة لبيئات وصناعات معينة والـــــــــــزامهم بعمليـــــــــــة التطـــــــــــوير المهنـــــــــــي المســـــــــــتمر.

المصادر

والمراجع العلمية

المراجع والمصادر

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : اللجنة القطاعية المحاسبية، مناهج الدراسة الجامعية الأولية (البكالوريوس) لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والكليات الاهلية 2015/2016.

ثالثا : المصادر العربية والأجنبية

أ- المصادر العربية

- الكتب

1) جمعة، احمد حلمي، (2015)، **اخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

2) الذنيبات، علي عبد القادر، (2012)، **تدقيق المحاسبي للحسابات في ضوء المعايير المحاسبية**، الطبعة الثالثة، شركة مطابع الأرز، عمان.

3) الصعيدي، سلمى، (2005)، **المدرسة الذكية : مدرسة القرن الحادي والعشرون**، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.

4) عبد الرحيم، الفاتح، وحسين خليفة (2014) **المحاسبة المالية : مدخل عملي – أساليب عملية**، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية / مكتبة الرشيد – الطبعة الأولى.

5) لطفي، امين احمد (2004) **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

6) المبروك، محمد أبو زيد، (2005)، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

7) الهادي، محمد محمد، (2005)، **التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنت**، الدار المصرية اللبنانية للنشر.

- الرسائل والأطاريح الجامعية

1) بو عزرية، هجيرة، ونبيلة لندار، (2017) ، **واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)**، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بو نعامة، الجزائر.

2) بن صالح، عبدالله، (2017)، **أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحديد الخدمات المحاسبية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.

3) حجاج، رشيدة، (2019)، **تعليم المحاسبة في الجامعات الجزائرية في ظل التوافق المحاسبي الدولي / دراسة استطلاعية لعينة من جامعة ام البواقي**، رسالة ماجستير، الجزائر.

4) حسان، محمد صبحي جمعة، (2018)، **مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل / دراسة ميدانية على المؤسسات والجمعيات الاهلية المحلية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

5) دغفل، خالد، وبلال نصيرة، (2018)، **تقييم مخرجات التعليم المحاسبي في الجزائر من وجهة نظر هيئة التدريس والمحاسبين والممارسين**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر.

6) صوشه، مارية علي، (2018)، **المسار التعليمي لممتهني المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر.

7) الفرا، عائد مازن، (2018)، **واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والاردنية من وجهة نظر المحاسبين والمشغلين في الشركات التجارية / دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

8) فتيحة، بكطاش، (2011)، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة / حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

9) فرج، رندة، ومريم ونيسي، (2019)، **الحد من الممارسات غير الأخلاقية في مهنة المحاسبة من خلال التعليم المحاسبي**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.

10) مدوخ، خيام، (2014)، **واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنلوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

11) وليد ، جيدياني، ودريهم وليد، ومومن بكوش ياسين (2018) **دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة / دراسة استبيانية بولاية الوادي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- الدوريات والمؤتمرات

1) أبو غالية، مفتاح سالم، واحمد يوسف العبيدي، ومنصور محمد الفرجاني، (2017)، **معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد العاشر.

2) البنك الدولي في عمان (2014) **ورشة عمل لعمداء وأساتذة الجامعات في كلية المحاسبة**، عمان، الأردن.

3) الجليلي، مقداد احمد، والاء عبد الواحد ذنون (2010) **استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق / انموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32.

4) الججاوي، طلال، وعبد الناصر نور، (2018)، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية / متطلبات التوافق والتطبيق**، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، الأردن.

5) حسن، عبد الفتاح امين، ومحمد حسن، وبشرى عبد الوهاب، (2008)، **التعليم المحاسبي الفرص والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد 49.

6) الحبيطي، قاسم محسن، (2003)، **متطلبات سوق العمل من خريجي الإدارة والتجارة في القطاعين العام والخاص**، بحث مقدم الى الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، سوريا.

7) الحسيني، سليمان بن سالم، (2016)، **رفع مستوى الجودة في التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل / دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع اراء الاكاديميين والطلبة**، بحث منشور عن وقائع المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

8) الحنيطي، عبد الرحيم، (2020)، **الدليل العملي لجودة برامج التعليم عن بعد**، صادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية.

9) الحساني، وعد هادي عبد، وحيدر عباس العطار، وعقيل دخيل الاعاجيبي، (2018)، **مناهج التعليم المحاسبي واثرها في الجانب العلمي والعملي للمحاسبين في المؤسسات الحكومية العراقية / بحث تطبيقي على عينة من طلبة وخريجي المحاسبة العاملين في المؤسسات الحكومية**، مجلة الدنانير، العدد الثالث عشر

10) رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، (2018)، **دور استخدام التعليم الالكتروني في مجال التعليم المحاسبي لتنمية مهارات الطلبة الخريجين**، الكلية الجامعية للعلوم والتكنلوجيا، غزة، فلسطين.

11) الزهيري، طلال ناظم، (2017)، **استراتيجية بناء القدرات المحلية في تطبيقات تكنلوجيا المعلومات**، المجلة العراقية لتكنلوجيا المعلومات، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول، العدد الأول.

12) زريقات، قاسم محمد، وعيسى احمد العزام، (2014)، **واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية وتوافقها مع متطلبات المعيار 3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي**، المجلة العربية للمحاسبة المجلد السابع عشر، العدد الثاني.

13) السقا، زياد، وخليل الحمداني، (2013)، **دور التعليم الالكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني.

14) الشجيري، محمد حويش علاوي، (2006)، **التعليم المحاسبي الجامعي في العراق / دراسة تحليلية في ضوء مدخل التغيير الراديكالي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد الأول.

15) الصائغ، بلال امجد محمد، (2010)، **دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 30.

16) الطاهر، خامرة، وخامرة بو عمامة، (2014)، **تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق الشغل**، جامعة غرداية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

17) عجيلة، محمد، واحمد قنيع، (2016)، **مساهمة التعليم المحاسبي الالكتروني في تنمية مهارات طلبة اقسام المحاسبة**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 3، جامعة غرداية، الجزائر.

18) العشيبي، منصور محمد، وصالح أبو بكر الجازوي، وفتحي موسى سالم، (2019)، **واقع التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الليبية / دراسة ميدانية على هيئة التدريس بأقسام المحاسبة**، جامعة بنغازي، ليبيا، المؤتمر العلمي الأول حول بيئة الاعمال في ليبيا.

19) العاني، خليل إبراهيم، ومها عبد الكريم حمود الراوي، (2007)، **مداخل لبناء أنظمة الجودة في الجامعات العراقية**، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 14، العدد 1.

20) العبيدي، احمد يوسف شعيب مصباح، (2020)، **الصعوبات التي تواجه برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية العامة من وجهة نظر أصحاب المصلحة (الاكاديميين، المهنيين والممارسين)**، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 4.

21) غازي، حمادة السعيد المعصراوي، (2020)، **اطار مقترح لتطوير برامج التعليم المحاسبي المصري في زمن الأوبئة العالمية**، المؤتمر الدولي المركزي الديمقراطي العربي، برلين.

22) الفكي، الفاتح الأمين عبد الرحيم، (2014)، **تطور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية في الجامعات السعودية**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 7، العدد 16، المملكة العربية السعودية.

23) قنا، عبد السلام مولود علي، (2018)، **دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم المحاسبي / دراسة ميدانية في كلية الاقتصاد والمحاسبة**، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، جامعة سبها، ليبيا.

24) قمبر، جميلة سعيد، (2017)، **الصعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبة في كلية اقتصاد صرمان**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني.

25) كحيط، امل عبد الحسين، واحمد ميري احمد، (2016)، **مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعيار التعليم المحاسبي الدولي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 39، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، العراق.

26) كيسو، تمارة عامر، (2011) ، **متطلبات تحقيق جودة التعليم المحاسبي بالتطبيق على قسم المحاسبة**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 2.

27) المنصوري، جابر حسين، وعماد عبد الستار المشكور، (2012)، **مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية**، مجلة الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، العدد الأول.

28) المعاضيدي، منى سالم حسين، وانصاف محمد باشي، وصبا احمد سعيد العبيدي، (2005)، **واقع التعليم المحاسبي في العراق وأساليب تطويره تلبية للاحتياجات المهنية**، مجلة تنمية الرافدين 79 (27).

29) مصطفى، عبد الرؤوف زهدي، (2007)، **وحدة ضمان الجودة ومخرجات التعليم**، المؤتمر الخامس لجمعية كلية الآداب والأعضاء من والأعضاء من اتحاد الجامعات العربية، حلب ، سوريا.

30) محمد، اكرم احمد، وكارزان عدنان خضر، وهه ريم احمد عبدالله، (2019)، **التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في جامعات إقليم كردستان**، مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1.

31) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2013)، **الأسس الجوهرية للإبلاغ المالي عالي الجودة من قبل الشركات : تحديات تنمية الموارد البشرية**.

32) مارية، علي صوشه، (2017)، **تطوير تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي IES 7**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18.

33) محمد، موفق عبد الحسين، واحمد خالد محمود، (2020)، **تدقيق البرامج التدريبية لطلبة المحاسبة القانونية على وفق معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 5) / دراسة تطبيقية في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**، جامعة بغداد، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 12، العدد 1.

34) مطر، محمد، (1997)، **المحاسبة وتحديات القرن الواحد والعشرون**، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 101.

35) معايير التعليم الدولية للمحاسبين والمهنيين 2006.

36) النعيمي، فالح، (2018)، **متطلبات الكفاءة المهنية لمهنة مراقبي الحسابات وفق المعيار الدولي الثامن للتعليم المحاسبي**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، العدد 4.

37) نوفل، محمد نعمان، (1995)، **مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية**، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 3، مجلد 1.

ب- مواقع الانترنت

1) موقع الكتروني www.jauiraq.org/documents/1841/Iraq

2) موقع الكتروني http://wiki.dorar-aliraq.net

3) موقع الكتروني https//www.iraqisearch.com

4) موقع الكتروني https://drive.google.com

5) الخطيـــب، معـــن (2020) **تحـــديات التعلـــيم الالكترونـــي فـــي ظـــل ازمـــة كورونـــا ومـــا بعـــدها** ، http://www.aljazeera.net.

6) العرداوي، خالد عليوي (2020) **مشكلة التعليم الجامعي في العراق**، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، www.okerbala .edu.iq

7) العزاوي، ندى سلمان، واحمد طاهر كاظم العنبكي، وسناء جاسم محمد (2018) **تطوير مخرجات التعليم المحاسبي في العراق بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل من خلال تبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي**، http://www.researchgate.net/publication/332440837

8) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2019) http://www.alecso.org

جـ- المصادر الأجنبية

- Books

1) Bahlis , A. , (2002) , **Standards for e-learning , European Community , Quality , Interoperability and Standards in e-learning Project** , USA .

2) Baomin , Ruby , (2003) , **Providing learning – Centered Instruction Environment , Florida** , USA .

3) Belkaoui , Ahmed Riahi , (2002) , **Accounting theory** .

- Theses and Periodicals

1) (AAA). American Accounting Association , (1992) , **committee on the Future structure "Content and scope of Accounting " . (The Bedford committee) . ,** Report on accounting instructor , Newyork .

2) Ali , M.J & Ahmed, K. , (2007) , **The legal and reporting frame work for Corporate financial reporting practices in south Asia .**

3) Arie P,. , (2015) , .Bridging the Gap between the Academicians and Practitioners on Accountant Competencies: An Analysis of International Education Standards (IES) Implementation on Indonesia's Accounting Education"

4) David Mcpeak, Karen v. pincns , Gary L. Sundem , (2012) , **The International Accounting Education standards Board : Influencing Global Accounting Education , Issues in Accounting Education** , vol.27 , No.3 , 2012 .

5) Di Giorgio, L. et. al, (2010), **Knowledge Management and accountant education, Journal of accounting and management sciences**,17 (3),125-149.

6) Elif, Y. Mehlika, S. & Adem, C. , (2012**) , Accounting Education in Turkey and Professional Accountant Candidates Expectations from Accounting Education: Uludage University Application**. Business and Economics Research Journal, (3): 91 -108.

7) Hussein ,Amani , (2017) , **Importance of Generic Skills in Accounting Education :Evidence from Egypt** , International Journal of Accounting and Financial Reporting ,Vol.7 , No.2,16

8) Howieson , B. , (2003) , **Accounting Practice in the New Millennium : Is Accounting Education Ready to meet the challenge ?** , The British Accounting Review , 35 (2) : 65-103 .

9) International Federation of Accounting , (1999) , Report Accounting Education Professional Qualification .

10) International Accounting Education Standards Board , (2015) , Framework for International Education Standards for Professional Accountants and Aspiring Professional Accountants .

11) Kostadinovski , Aleksandar , Dimitrova , Janka & Svrtinov Vesna Geoegieva ,(2014) **, International Education Standards for Professional Accountings** , Faculty of Economics University Goce Delchev- stip , Macedonia .

12) Mattis , George , (2019) , **How to Improve Sustainability in Higher Education** , Electronic Copy Available at https//www.qs.com.

13) Miller G.S. Bushee , B.J. and Bradshaw , (2004) , **Accounting Choice Home Bias and Us Investment in non Us Firm** , Journal of Accounting Research Vol.42 Issue December .

14) Nassar , M., Al-khadash , H. , Mah`d , O. , (2013) , **Accounting Educations and Accountancy Profession in Jordan : The Curren Status and the Processes of Improvement** , Research Journal of Finance and Accounting .

15) Richards, R., Stevens, R., Silver, L., & Metts, S. , (2019**) , Overcoming employer perceptions of online accounting education with knowledge.** Administrative Issues Journal: Connecting Education, Practice, and Research, 8(2), 70-80.

Abstract:

This research aimed to focus on the importance of adopting international standards for accounting education in accounting education programs in Iraqi universities and developing curricula by relying on education programs that simulate the requirements of international accounting education standards and thus reflect on the development of the reality of the practice of the profession, and to achieve the objectives of the study and test its hypotheses, the descriptive and analytical approach was followed in the research To describe and analyze accounting education curricula for accounting departments in Iraqi public universities.

Given that the society based on an open and renewed educational and scientific system will occupy a great position in the process of development and construction, and given the discrepancy and the difference in international accounting curricula, the Accounting Education Standards Board (IAESB), which is one of the four councils of the International Accounting Federation to set standards for accounting education, appeared to reduce this Variation and standardization of accounting curricula and facilitating the freedom of movement of accountants at the international level, as well as to represent the basic reference standards for measuring the degree of commitment to the requirements of accounting education and measuring the efficiency of its outputs, and that the responsibility of commitment to the application of those standards and the preparation of accountants with qualified and professional skills and at the required level rests with a number of authorities, The most prominent of these are higher education institutions, through the preparation of modern educational plans, policies and methods that focus on providing the university student with the necessary professional capabilities and skills and developing analytical and innovative thinking.

The study reached a number of conclusions, most notably that accounting education standards contribute to the design and development of accounting programs, and the lack of coordination and cooperation between educational institutions and economic institutions in Iraq with the aim of exchanging ideas and visions, creating harmonization and rapprochement with the local environment and labor market needs, following up on the educational process and evaluating its results. Which led to the emergence of a gap between academic study and practical application, and that the current unified accounting education curricula do not provide sufficient knowledge of the values, ethics and behaviors of the accounting profession, whether through the materials included in the plans or by not introducing a separate article in the study plans in the name of professional ethics. The study recommends supporting the integration of the management of

educational institutions (department councils, college councils, university council) with economic institutions, with the aim of exchanging ideas and visions, rapprochement with the local environment, knowing the needs of the labor market and the extent to which the educational process is followed up and evaluating its results, in addition to paying attention to the ethical dimension in accounting education and consolidating behavior professional ethics and work to find a code of ethics that controls it and defines its features It has its own curriculum.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Al-Qadisiyah
College of Administrations and
Economics
Accounting department

Requirements and obstacles to applying international standards for accounting education in Iraqi public universities

(an analytical study)

The student

Noor Salem Shnawa

Prof. Dr.

Nadhim Shaalan Jabbar

2021 1442